Democratic Arab Center
for Strategic, Political and Economic Studies

الارتدادات الجيوسياسية في العالم العربي

Geopolitical repercussions in the Arab world

كتاب جماعي

2024

الإشراف العام والتنسيق:
سليم جداي
هشام براهمي

المركز الديمقراطي العربي

الارتدادات الجيوسياسية في العالم العربي

الارتدادات الجيوسياسية في العالم العربي

Geopolitical repercussions in the Arab world

يعد العالم العربي قطبا من الأقطاب الجيوسياسية في السياسة العالمية حيث يؤثر ويتأثر بمخرجات النظام الدولي من حروب ونزاعات وتوترات وتغيرات مناخية وصحية وحتى تكنولوجية والتاريخ يشهد على ذلك وما أحدثته "جائحة كورونا" بالعالم بما فيه الفضاء الغربي والعربي فعامل التكيف مطلوب في السياسة العالمية ،كما أن عامل الاحتراز أكثر طلبا الآن وخاصة في وقت طغيان العولمة واجتياحها الكلي للعالم ،فالحرب على غزة حولت جيوسياسيا لجميع دول الجوار وهوما جعل العالم العربي بكل دوله في حالة استنفار وبحث عن حلول من شأنها تقليل الأضرار على غزة ،كما ان الأوبئة والأمراض أصبحت غير معنية بإفريقيا فقط بل أصبح جميع دول العالم مهيئة مثل هكذا أزمات ،كذلك التغيرات البيئية وهي مخرجات التكنولوجيا الغربية "الأضرار الجانبية" فأصبح العالم العربي أهم قطب معرض للاحتباس الحراري والتلوث البيئي كذلك الحجمات السيبرانية وعمليات الهاكر التي تمس بالأمن القومي للدول ،الحروب البيولوجية تزيد على ذلك أيضا هاجس الديمقراطية الذي مازال العالم العربي يعاني من ميكانزماته و كيفية التكيف معه كذلك عامل الانقلابات والانسدادات السياسية أضف له عامل الحدود والنزاعات عليها وعليه نحاول في هذا المؤلف الجماعي التركيز على أهم الارتدادات الجيوسياسية التي يعاني منها العالم العربي في هذه الألفية مع وضع واقتراح بعض الميكانزمات والاستراتيجيات للتصدي لمثل هذه الارتدادات .

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 00491742742787717

ISBN 978-3-68929-104-4

DEMOCRATICAC.DE

الارتدادات الجيوسياسية في العالم العربي

الحروب /الانقلابات / أزمة الغذاء / التغيرات المناخية / الهجرة الغير شرعية / المحددات و التحديات

الإشراف العام على الكتاب

سليم جدايي، جامعة المسيلة، الجزائر.

هشام براهمي، جامعة خنشلة، الجزائر.

الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين- ألمانيا

Democratic Arab Center for Strategic, political & Economic Studies, Berlin- Germany

رئيس المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا

أ. عمار شرعان

مدير إدارة النشر المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا

د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب

ISBN 978-3-68929-104-4

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر

Democratic Arabic Center

Germany: Berlin 10315 Censinger-Str: 112

https://democraticac.de/ book@democraticac.de

Tel: (0049- Code Germany)

030-89005468 / 030-898999419 / 030-57348845

MOBILE TELEFON: 0049174274278717

اللجنة العلمية والاستشارية للاستكتاب

رئيس اللجنة العلمية

تقي مباركية، جامعة تبسة، الجزائر

نائبة رئيس اللجنة العلمية

سارة عبايدية، جامعة الواد، الجزائر

تنسيق وترتيب

حورية قصعة، جامعة قالمة، الجزائر

مراجعة وتحرير

حورية قصعة، جامعة قالمة، الجزائر

هشام براهمي، جامعة خنشلة، الجزائر

التدقيق اللغوي

رفيق عباد، جامعة الوادي، الجزائر

اللجنة العلمية والاستشارية

د. أحمد قاسمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر

د. محمد بوشكيوة، جامعة الجزائر 03، الجزائر

د. تقي مباركية، جامعة تبسة، الجزائر

د. سعاد مباركية، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. شلول سهام، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. حميدان عبد الرزاق، جامعة تبسة، الجزائر

د.سارة عبايدية، جامعة الواد، الجزائر

د. عنتر بوغرارة، جامعة تبسة، الجزائر

د. حورية قصعة، جامعة قالمة، الجزائر

د. حنان رزايقية، جامعة تبسة، الجزائر

د. مصابحية نادية، جامعة تبسة.الجزائر

د. زمام فطيمة، جامعة الجزائر03، الجزائر

د. بوديار نور الهدى، جامعة التكوين المتواصل تبسة، الجزائر

د. بوعبيد عزالدين، جامعة تبسة، الجزائر

د. حسين جاب الله، جامعة تبسة. الجزائر

د. ربيعي هشام، جامعة البويرة. الجزائر

د.حكيم صافي .جامعة سطيف 2.الجزائر

د. رفيق عباد ، جامعة الوادي. الجزائر

د،سايغي عبد السلام ، جامعة خنشلة ، الجزائر

د.علي فاضل .جامعة سمراء .العراق.

د. عزالدين بن نعيجة، جامعة المسيلة. الجزائر

د. حكيم بوقزولة، جامعة المسيلة،الجزائر

د. بلباي فطيمة، جامعة المسيلة، الجزائر

د. يوسف بن حبيرش، جامعة المسيلة، الجزائر

د. عبد الحكيم برجي، جامعة المسيلة، الجزائر

د. عبد الرحمان بريك، جامعة تبسة، الجزائر

د. رباب زارع، جامعة تبسة، الجزائر

د. بوتواتة أمينة، جامعة تبسة، الجزائر

د. كحاحلية حكيم، جامعة التكوين المتواصل مركز تبسة، الجزائر

ديباجة الكتاب

يعد العالم العربي قطبا من الأقطاب الجيوسياسية في السياسة العالمية حيث يؤثر ويتأثر بمخرجات النظام الدولي من حروب ونزاعات وتوترات وتغيرات مناخية وصحية وحتى تكنولوجية، والتاريخ يشهد على ذلك، وما أحدثته "جائحة كورونا" بالعالم بما فيه الفضاء الغربي والعربي. فعامل التكيف مطلوب في السياسة العالمية، كما أن عامل الاحتراز أكثر طلبا الآن وخاصة في وقت طغيان العولمة واجتياحها الكلي للعالم ،فالحرب على غزة تحولت جيوسياسيا لجميع دول الجوار وهوما جعل العالم العربي بكل دوله في حالة استنفار وبحث عن حلول من شأنها تقليل الأضرار على غزة، كما أن الأوبئة والأمراض أصبحت غير معنية بإفريقيا فقط بل أصبح جميع دول العالم مهيئة لمثل هكذا أزمات، كذلك التغيرات البيئية وهي مخرجات التكنولوجيا الغربية "الأضرار الجانبية "فأصبح العالم العربي أهم قطب معرض للاحتباس الحراري والتلوث البيئي، كذلك الهجمات السيبرانية وعمليات الهاكر التي تمس بالأمن القومي للدول، الحروب البيولوجية، نزيد على ذلك أيضا هاجس الديمقراطية الذي مازال العالم العربي يعاني من ميكانزماته وكيفية التكيف معه، فضلا عن عامل الانقلابات والانسدادات السياسية، أضف له عامل الحدود والنزاعات عليها، وعليه نحاول في هذا المؤلف الجماعي التركيز على أهم الارتدادات الجيوسياسية التي يعاني منها العالم العربي في هذه الألفية مع وضع واقتراح بعض الميكانزمات والاستراتيجيات للتصدي لمثل هذه الارتدادات.

فهرس المحتويـات Contents |

	مؤلف/مؤلفو المقال	عنوان المقال	الصفحات
	Author(s)	**Title**	**Page Range**
01	م.م سارة زكي غضبان	مقاربات حول الحروب التقليدية والحديثة **Approaches to Conventional and Modern Warfare**	42-07
02	عادل محمد علي بوغرسة	جيوسياسية الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي (دراسة حالة الهجرة غير الشرعية في ليبيا) **Geopolitics of Illegal Immigration in the Arab World** **(Case Study: Illegal Immigration in Libya)**	83-43
03	أ.هناء عمر محمد كازوز	تهيئة وتدريب المهاجرين الغير شرعيين ودمجهم في سوق العمل الليبي **Preparing and Training Illegal Immigrants and Integrating Them Into the Libyan Labor Market**	101-84
04	عبد الصمد الزو	أزمة الجفاف ومسألة الأمن الغذائي بالمغرب: منطقة السراغنة نموذجا **La Crise de la Sécheresse et la Question de la Sécurité Alimentaire au Maroc: la Région de Sraghna est un Modèle**	122-102

مقاربات حول الحروب التقليدية والحديثة

Approaches to Conventional and Modern Warfare

م.م سارة زكي غضبان

الجامعة العراقية، العراق

ملخص الدراسة

تبدو الحرب في جانب من جوانبها - كآلة صماء ضخمة تبتلع بداخلها كل ما تواجهه من بشر وشجر وحجر دون أن تلوي على شيء، تصنع الحرب سرديتها الكبرى ويضمحل الإنسان إلى حد التلاشي أمام هذه السردية، بحيث لا يعدو أن يكون مجرد شيء أو مادة خام تختلط مع أكوام أخرى من الأشياء التي تستعر بها لظى الحرب وتتفاقم من خلالها. ليست الحرب مجرد استخدام للعنف والقوة، بل إنها "إيغال في توحش القوة" ذلك حين يقال ان هيراقليطس أعلن أن الحرب وزيوس شيء واحد، ولأن الصراع والحرب هو الحالة الاخيرة لكل شي فإنه وحده الذي يستحق صفة الالوهية وينبغي أن ندرك ما هو نهائي على انه صراع وحرب وتوتر ولذلك ان مآسينا نتاج حتمي لطبائعنا . فالإنسان مصدر كل شر، وبالتالي، فإنه هو نفسه مصدر الشر المتمثل بالحرب. وحظي هذا التقييم للسبب بنفوذ هائل، إذ تبناه الكثيرون بوصفه من العقائد الأساسية اذ تناول أرسطو الحرب في كتبه المعروفة في هذا الجانب، مؤكداً على حقيقتين رئيسيتين هما : الأولى تقول بجوهرية الحرب في ثنايا النفس الإنسانية، ولاسيما في جزئها الذي لربما يتسم بالعدوانية، أما الحقيقة الثانية فهي تنتمي للبعد الجغرافي وموقع الإقليم والمناخ وأثرهما في سلوك البشر

من حيث اكتسابهما للشجاعةاو الخوف، أو حبهم للحرية أو خنوعهم للاستبداد والذل فالحرب بطبيعتها ظاهرة مركبة يتمازج فيها النشاط أو العمل العسكري الميداني بالغرض الذي بدأ فيه.. ، وبعبارة أكثر دقة، تمثل حركة (الفكرة) على ارض الواقع، انها اسلوب في العمل للجوهر الذي تحمله الفكرة، أي فكرة الحرب وفلسفتها، بعد أن تتحول الى حركة يطغي عليها العنف المنظم ان الحرب كفكرة تعبر عن ذلك القدر من التناقض القيمي والمفاهيمي في مكون الأيديولوجيات والمصالح والأهداف بين أطراف يصعب التوفيق فيما بينها. فهي اذن وثيقة الصلة بالمجتمع بقدر ما تعبر عن قيمه الفكرية وعقائده الفلسفية الاقتصادية والاجتماعية عندما تتعارض مع نظيراتها لدى الأطراف الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الحرب، الحرب التقليدية، الحرب الحديثة.

Abstract

War, in one aspect, seems like a huge, deafening machine that wallows up everything it encounters, from people, trees, and stones, without turning back. War creates its own grand narrative, and man fades away to the point of disappearing before this narrative, such that he is nothing more than a thing or raw material mixed with piles of other things that ignite the flames of war and through which it worsens. War is not merely the use of violence and force, but rather it is the "excessive brutality" of force. This is when it is said that Heraclitus declared that war and Zeus are one thing, and because conflict and war are the final state of everything, he alone deserves the attribute of divinity. We should recognize what is final as conflict, war, and tension. Therefore, our tragedies are an inevitable result of our natures. Man is the source of all evil, and consequently, he himself is the source of evil represented by war. This assessment of the cause has had enormous influence, as many have adopted it as one of the basic beliefs. Aristotle dealt with war in his well-known books on this aspect, emphasizing two main facts: the first says that war is essential in the folds of the human soul, especially in the part of it that may be characterized by aggression. As for the second fact, it belongs to the geographical dimension, the location of the region and the climate, and their

effect on human behavior in terms of their acquisition of courage or fear, or their love of freedom or their submission to tyranny and humiliation. War is by nature a complex phenomenon in which military activity or field work is mixed. For the purpose for which it began... or more precisely, it represents the movement of the (idea) on the ground. It is a method of working for the essence that the idea carries, that is, the idea of war and its philosophy, after it is transformed into a movement dominated by organized violence. War as an idea expresses that.

Keywords: War, Conventional War, Modern War

المقدمة

الحرب هي إحدى حقائق التاريخ البشري التي لم يخل منها جيل أو عصر، فهي أكثر الظواهر تدميراً التي رافقت كل زمان ومكان، التي راح ضحيتها ملايين من الناس نتيجة الاعمال العدائية، و تختلف الحروب عن بعضها بعض من حيث أنواعها والأسلحة المستعملة وأساليب إدارتها ، وكذلك وضع الخطط الاستراتيجية، والتكتيكات العسكرية للقيام بعمليات الدفاع والهجوم المتبعة للوصول الى الأهداف المرجوة، على مر العصور، حاول الإنسان دائما توسيع مدى أسلحته وفتكها، وعلى أثر هذا النهج تطورت الحروب من الحروب البدائية بين المجتمعات القبلية إلى الحرب بين المجتمعات القائمة على الاقتصاد الزراعي، ثم إلى الحرب بين المجتمعات الصناعية، ثم تحولت المجتمعات البشرية في إدارتها للحروب من القتال بالأقواس والسهام، إلى البنادق والمدافع والدبابات والطائرات والصواريخ، كان التقدم العلمي والتكنولوجي على الرغم من بطئه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ألا أنه كان مثيرا في القرن العشرين، إذ ظهرت وطورت السفن المكسوة بالحديد في ستينيات القرن التاسع عشر، والمدافع الرشاشة في تسعينيات القرن التاسع عشر، والطائرة المأهولة والدبابة، وحاملة الطائرات والرادار، والأسلحة النووية في ثلاثينيات واربعينيات القرن العشرين، إذ بدت هذه التطورات من المعالم الهامة في

تطور التقنيات العسكرية، وكان لكل من هذه التطورات آثار ثورية على إدارة الحرب، وهو الأمر الذي يتطابق مع افتراض(ألفين توفل) القائل " أن الطريقة التي تصنع بها الحرب تعكس الطريقة التي تصنع بها الثروة "، لطالما تم استغلال التكنولوجيا لتكوين الثروة وكذلك لصنع وإدارة الحرب. ومع بدايات التطور التكنلوجي والتقدم الهائل في الذكاء الاصطناعي الذي اتسم بالوتيرة المتسارعة في التأثير في مختلف ميادين حياة بشرية ولاسيما العسكرية ليقلب جميع موازين الحروب وإدارتها ومع كل تقدم وتطور تكنولوجي أصاب الحروب هناك توقعات بتحول حروب المستقبل من حروب تقليدية الى حروب تكنولوجية، ومن الممكن اختفاء الجندي من ساحة المعارك المستقبلية وظهور أسلحة اشبه بأفلام الخيال العملي وغيرها من التطورات التي تحدث تغييرات كبيرة في عالم الحروب وتدفع إلى بروز أسس جديدة للحرب

- **أهمية البحث**

يمكن القول بأن هناك حاجة متزايدة لإعادة تقييم وتغيير مفهوم الحرب في العصر الحديث مع تطور التكنولوجيا والتوجه نحو الحروب غير التقليدية، فإن مفهوم الحرب القديم قد أصبح غير كافي لتفسير التحديات الحالية. يجب أن يكون لدينا فهم أوسع وأكثر تطورا للحروب، بما في ذلك الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي تشكل جزءا أساسيًا من الصراعات الحديثة.

- **هدف البحث**

فالحرب لها مضمون عسكري العنف المسلح ولها مضمون سياسي (فرض ارادة المنتصر) ولها مضمون اجتماعي تناقض القيم الفكرية والثقافية بين الاطراف أنها، ووفق المنطق(الكلاوز فيتزي) الحرب هي المخلوق الذي ينمو في رحم السياسة، وبالتالي فهي

امتداد لها ولكن بوسائل أخرى أكثر عنفا" ودموية الحرب إذن، وبهذا المعنى تنطوي على بعدين، الأول يحكمه المنطق والجدلية وميدانه الفكر والثاني تحكمه الآلية والحركة الميكانيكية لقوات الأطراف المتحاربة وميدانه أرض المعركة وسوح القتال الأول يتصل بالعلاقات البشرية وما تنطوي عليه من تناقضات وصراعات، أما البعد الثاني، فأنه يتصل بأدوات العمل العنيف ووسائله وغاياته، حيث يتم توظيف القوة العسكرية الى اقصى حدودها لحسم التناقضات والصراعات التي تتصف بها العلاقات البشرية فالحرب هي عملية بشرية من الناحية المجردة، الإنسان فيها هو السبب وهو الهدف كما انه هو الوسيلة وهو الغاية اذاً فالحرب ليست سياسة بالمعنى المعروف العادي بل هي سياسة مطبقة بأسلوب خاص عن طريق القوة المسلحة إذ مع نشوب الحرب يصبح العنف المسلح والعمل العسكري الأداة الرئيسة للسياسة.

- **إشكالية البحث**

ينطلق البحث من تساؤل مركزي هل تغيرت الحرب؟ من هذه السؤال المركزي التعريفي ننتقل بشكل طبيعي إلى مسألة الطرق التي تغيرت بها الحرب

- ✓ ماهو مفهوم الحرب؟
- ✓ ماهي الحروب قبل الحداثة (الحروب التقليدية)؟
- ✓ ماهي الحروب الحديثة (غير التقليدية)؟

- **فرضية البحث**

هناك حاجة متزايدة لإعادة تقييم وتغيير مفهوم الحرب في العصر الحديث مع تطور التكنولوجيا والتوجه نحو الحروب غير التقليدية، فإن مفهوم الحرب القديم قد

أصبح غير كافي لتفسير التحديات الحالية. فالحرب مهما بلغت شراستها لا بد لها من هدف سياسي.

- **هيكلية البحث**

تم تقسم البحث إلى مقدمة وخاتمة وثلاثة مطالب المطلب الأول مفهوم الحرب المطلب الثاني الحروب قبل الحداثة (الحروب التقليدية)، المطلب الثالث الحروب الحديثة (غير التقليدية)

1.مفهوم الحرب

تعد الحرب أكثر صور العنف شهرة وذيوعاً في الصراعات الدولية، على الرغم من أن هناك اتفاقاً على أن الحرب صراعاً مسلحاً بين طرفين إلا أنه من الصعب وضع تعريف محدد لها لأن حالة الحرب لا يمكن أن تتقرر طبقاً لقاعدة مطردة[1].

يقول الجنرال والمؤرخ البروسي "كلاوزفيتز" إن الحرب " شكل من أشكال الوجود الاجتماعي " هذا الشكل له جوانب متعددة التي يمكن تعريف الحرب بها بشكل جماعي أو بشكل منفصل كل جانب على حدة لكن كل هذا يتم دون إلغاء جوهر هذه الظاهرة وهو العنف أو صراعا الارادات أو إركاع الخصم وانطلاقاً من ذلك عرف الحرب على" أنها فعل عنيف هدفه تحطيم الخصم لتنفيذ ارادتنا أو نها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، ويرى "كلا وزفيتز" بأنه يمكن الحديث عن الحرب على أنها امتداد للسياسة كفكرة أو كاستراتيجية وتكتيك دفاع وهجوم كممارسة أو على أن الحرب حالة اقتصادية واجتماعية ونفسية كفلسفة ويمكن سحب إحدى هذه الجوانب أو إضافة اخرى عند وضع تعريف للحرب، لكن في ضوء كل هذه التغييرات، لا يمكن إلغاء روح الحرب بكونها عنف وصراع وقوة لإجبار العدو على تنفيذ مشيئتنا.[2]

وبعيداً عن "كلاوزفتز" فقد أجتهد الكثير من المفكرين في تقديم تعريفاتهم الخاصة بظاهرة الحرب والتي لم تخرج في جوهرها الأساس أو منطلقها عما جاء به "كلاوزفيتز" مع إضافات عكست اهتمامات هؤلاء الباحثين والمفكرين أحياناً وانتماءاتهم الفكرية أحياناً أخرى. وقد عرف "كينيث والتز" الحرب على أنها " الاستخدام المنظم للعنف " السلاح(بين طرفين دوليين مستقلين، ويلاحظ على التعريف الذي قدمه " كينيث والتز" التحديد الضيق للأطراف المتحاربين وأنه ينظر إلى الحرب على أنها حالة عنف تندلع فقط بين أطراف دوليين (أطراف مستقلة) ومن ثم فهو يلغي الأشكال الأخرى للحرب التي تندلع بين أطراف دون مستوى الدولة كما هو الحال مثلا في الحروب الأهلية. وفي الاتجاه نفسه ذهب كل من المؤرخ الأمريكي "ملفين سمول" و" ديفيد سينجر" إذ عرفوا الحرب على أنها " معارك حربية بين طرفين دوليين أعضاء في النظام الدولي يروح ضحية الأعمال العسكرية فيها ما يزيد عن الألف قتيل [3]

ويعرف "جان جاك روسو" الحرب بأنها (عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول يهدف فرض التوجهات السياسية باستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية) [4]

ووصف "سن ان تزو" وهو خبير عسكري صيني، الحرب بأنها (مسألة خطيرة للدولة والطريق الذي يؤدي إلى العيش أو الفناء، وأنها ميدان الحياة والموت)[5]

أما الدكتور"محمد مصطفى غانم" فيرى الحرب على أنها (صراع مسلح بين دولتين أو بين فريقين ويكون الغرض منها الدفاع عن حقوق أو مصالح الدول المتحاربة وهي ظاهرة اجتماعية قديمة ترتبط بالكيان الاقتصادي والاجتماعي للدول وبطريقة تكوين المجتمع الدولي)[6].

2.الحروب قبل الحداثة (الحروب التقليدية)

1.2. الحقبة النابليونية

تميز النصف الثاني من القرن الثامن عشر في أوروبا بحرب محدودة نسبيا. كان انتشار القيم العقلانية للتنوير والذاكرة الباقية لأهوال الحروب الدينية في القرن السابع عشر، مؤثرين في اعتدال سلوك الحرب. كما كانت العوامل الاجتماعية والاقتصادية مهمة أيضا، فقد كانت الدول المحكومة بالسلالات الملكية في تلك الفترة والتي تتبنى قواعد ضريبية وتجنيديه محدودة. وكذلك، واجهت جميع الدول صعوبات كبيرة في تجنيد الجنود والاحتفاظ بهم. لم تكن الخدمة العسكرية شعبية، واعتمدت معظم الجيوش على مزيج من العمال المهنيين الذين قضوا فترة طويلة في الخدمة وعلى المرتزقة الأجانب.[7]

لقد كانت العوامل العسكرية تميل إلى نشوب حرب محدودة فالمشاة يمكنهم فقط أن يتحركوا ببطء شديد، مما يجعل من الصعب مباغتة جيوش الخصم على حين غرة أو ملاحقتهم إلى نقطة التدمير. وشجع الانضباط الصارم والقاسي على فرار الجنود، مما جعل الجنرالات يترددون في أمر قواتهم بمطاردة لا هوادة فيها قد تحوّل نجاحا محدودا في ميدان المعركة إلى نصر مطلق. كما أن فظائع حروب القرن الماضي كانت تعني أيضا أن القادة كانوا مترددين في السماح لجنودهم بالنهب والسلب. وهذا يعني أن الجيوش اضطرت إلى حمل جميع إمداداتهم معهم، أو جمع كميات هائلة من الإمدادات في مستودعات مسبقاً، والتي يعتمدون عليها فيما بعد. كما أدت القيود المفروضة على الإمداد وشبكات الطرق غير المتطورة أيضا إلى تقييد حجم الجيوش التي يمكن للدول وضعها في الميدان. [8]

حدث أساس التغيير في عام ١٧٩٢ مع إنشاء الجمهورية الفرنسية. من اجل الدفاع عن نفسها ضد أعداء كثر، اعتنق النظام الثوري نهج جديد جذريا لإدارة الحرب، بما في

ذلك إنشاء جيش المواطنين عن طريق التجنيد، وبدايات السيطرة الاقتصادية والإنتاج الحربي واسع النطاق، وكذلك الحرب الأيديولوجية والدعاية والتلقين. على عكس الحرب المحدودة في القرن الثامن عشر، أصبح الغرض من الحرب الأيديولوجية هو الإطاحة الكاملة للعدو بدلاً من المكاسب الإقليمية البسيطة، لقد أصبح الهدف من الحرب تحقيق مكاسب هائلة أو حتى الضم الصريح في الفترة الثورية والنابليونية، سعى الجيش الفرنسي بشكل متعمد إلى المعركة، وقدرة الجيش على المناورة بسرعة أجبرت العدو على القتال أو الاستسلام.[9]

وكانت القوات المستخدمة الإنجاز مثل هذه المهام البطولية عبارة عن مجموعة من الجنود المحترفين، والمجندين الفرنسيين الوطنيين. ومن بين أبرز المنظرين العسكريين في هذه الحقبة هو الجنرال البروسي كارل فون كلاوسفيتز" (١٧٨٠-١٨٣١) رأى كلاوزفيتز أن الحرب هي جزء طبيعي من السياسة، تختلف فقط في وسائلها. إذ بين كلاوزفيتز بشكل قاطع في أن الحرب هي استمرار للنشاط السياسي لكن بوسائل أخرى، وأضاف بإن الحرب هي عمل عنف مصمم لتحقيق أهداف غير قابلة للتحقيق من دونها. كما إن كل عصر يخلق شكله الخاص للحرب. وبما أن الحرب تنطوي على أشخاص، فهي بطبيعتها لا يمكن التنبؤ بها. وأخيراً، النصر ليس له قيمة إلا إذا كان وسيلة لتحقيق هدف سياسي.قلب جيش العدو هو عادة مركز الثقل الحاسم وعلى الرغم من أن أفكار كلاوسفيتز تعكس الدروس المستفادة من الحرب النابليونية إلا أنها كانت دقيقة وخلاقة بما يكفي لتظل ذات اهميه طوال فتره الحرب الجماهيرية أكد كلا وسفيتز أن النصر سيتحقق عندما تتم السيطرة على مركز ثقل الخصم باعتباره محور القوى والنشاط أو تدميره. كان تدمير القوات المسلحة للخصم هو مفتاح النصر السياسي، لكن هذا التدمير كان ممكن أن يكون معنويا وليس بالضرورة ماديا. وكان الصناعية، وفي عصر الأسلحة النووية والحرب المحدودة [10]

2.2. الحرب الصناعية

هي فترة في تاريخ الحرب تمتد تقريبا من أوائل القرن التاسع عشر وبداية الثورة الصناعية إلى بداية العصر النووي، والتي شهدت ظهور الدول القومية القادرة على إنشاء وتجهيز الجيوش الكبيرة والقوات البحرية والجوية، من خلال عملية التصنيع الهائلة. تميز عصر الجيوش الجماهيرية، والنقل السريع أولاً من خلال السكك الحديدية، ثم عن طريق البحر والجو، والبرق والاتصالات اللاسلكية ومفهوم الحرب الشاملة. من حيث التكنولوجيا، شهد هذا العصر بروز وتطور قوة المشاة القتالية المسلحة بالبنادق والقادرة على زيادة معدلات إطلاق النار والمدفعية ذات القوة القتالية العالية السريعة والأسلحة الكيماوية والحرب المدرعة والسفن الحربية المعدنية والغواصات والطائرات.[11]

3.2.حرب المشاة

في القرن التاسع عشر، فإن الثورة الصناعية غيرت بشكل كبير سير الحرب، إذ أصبحت الحرب مصنعة، ومع تطبيق التكنولوجيا الحديثة على إنتاج أسلحه أكثر تطورا، باتت الأسلحة والذخيرة وجميع المواد الأخرى للحرب يتم إنتاجها على نطاق واسع. ولذلك، يمكن للجيوش ذات الحجم الأكبر أن تستمر في الحملة. ولكن بالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعه واسعه من التطورات في التكنولوجيات المدنية أساسا أثبتت أهميتها البالغة بالنسبة لإدارة الحرب في ذلك الوقت. [12]

فقد سهلت التطورات الصغيرة مثل القدرة على تخزين الأغذية المعلبة توفير الإمدادات الغذائية للحملات العسكرية، حتى في أشهر الشتاء الأشد قسوة. ويمكن نقل الإمدادات بسرعة إلى الجبهة بكميات كبيره باستخدام السكك الحديدية الجديدة. وقد تم اجراء أول رحله بالسكك الحديدية في عام ١٨٢٥. ومع حلول عام ١٨٤٦ ، تمكنت بروسيا من تحريك فيلق للجيش، مع كل معداته على بعد ٢٥٠ ميلا في غضون يومين،

بدلاً من الأسبوعين اللذين كانت تتطلبهما المسيرة. استخدام السكك الحديدية لا يعني فقط أنه يمكن نقل الجنود بسرعة، ولكن الإبقاء على قوتهم غير مستنفذة في نهاية رحلتهم، وهذا عامل مهم للجيوش التي تتكون إلى حد كبير من جنود الاحتياط، ويمكن استخدام السكك الحديدية لنقل المقاتلين الجرحى إلى مستشفيات المناطق الخلفية، وبالتالي تحسين فرص بقائهم على قيد الحياة. في عام ١٨٧٠، قامت بروسيا بغزو فرنسا مع جيش يعادل ضعف حجم جيش نابليون الضخم تاريخياً الذي قاده إلى روسيا قبل ٦٠ عاما. وتم ببساطه قهر الجيش الفرنسي الأصغر بكثير، الذي لم يكن قادراً على التعبئة بسرعة كافية. ومن التكنولوجيات المدنية الأخرى ذات الأهمية العسكرية المباشرة هي البرقية / التلغراف التي سمحت للقيادات السياسية بمواصلة الاتصالات مع قادة الجيش عبر مسافات كانت تعني في السابق حدوث تأخيرات في الأيام أو الأسابيع في توصيل الأوامر. نعم، إن التقنيات المدنية مثل السكك الحديدية والبواخر والتلغراف والإنتاج الضخم مكنت من إنشاء جيوش جماهيرية ضخمة وتجهيزها والتحكم بها. خلال القرن التاسع عشر، أدت سلسله من التطورات الحاسمة في تكنولوجيا الأسلحة إلى تحويل الاستراتيجية والتكتيكات. وقد أحدثت أسلحه المشاة ثورة غيرت وجه الحرب عن طريق إدخال المدافع والبنادق الرشاشة القابلة للتحميل البري. كانت أسلحة البنادق أكثر دقة بكثير، وأصبح بإمكان المشاة الآن ضرب أهدافهم على مسافة مئات الأمتار، دون تعريض أنفسهم بالضرورة للنيران المضادة أثبتت أسلحة البنادق بسرعة تفوقها في المراحل الأولى من الحرب الأهلية الأمريكية. خلال الستينيات من القرن التاسع عشر أصبحت بنادق المدفعية نموذجية أيضًا، فقد بات مدى حشوتها النارية يصل إلى ميلين بحلول عام ١٨٧٠، أنتجت بروسيا المدفعية الفعالة، والتي تفوقت على خصومها الفرنسيين، مما منحهم ميزة تكتيكية ضخمة في تسعينيات القرن التاسع عشر، زادت تقنية الرماية السريعة من فعالية المدفعية.

4.2. الحرب البحرية

مرت الحرب البحرية بثورة مثيرة بنفس القدر خلال القرن التاسع عشر. خلال حروب نابليون، كانت السفن الحربية مصنوعة من الخشب وتعمل بواسطة الرياح، مع مرور قرن من الزمان، كانت مدرعة بشكل متزايد في المعدن، ومجهزة بأسلحة بعيدة المدى، والأهم من ذلك، اعتماد المحركات التي مكنتهم من العمل بشكل مستقل عن الرياح في عام ١٨٢٢ ، نشر الجنرال بايكسانز عمله الموسوم القوة الجديدة البحرية"، حيث جادل بأن السفن المسلحة بقذائف متفجرة ومحمية بألواح الدروع ستكون قادرة على إبادة السفن الحربية الخشبية الحالية. بدأت القوات البحرية الأوروبية في تبني هذه المدفعية البحرية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وتم تقديم المحركات البخارية في أربعينيات القرن التاسع عشر. وسرعان ما تلا ذلك تبني الدروع. كانت فرنسا هي التي قادت الطريق في التصميم البحري في منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت بريطانيا مترددة في تشجيع التطورات التي قد تتحدى تفوقها في البحر لعقود من الزمان كانت السفن الحربية تجمع بين الشراع والدفع بقوة البخار ولكنها مثل المدافع بمرور الوقت تطورت وأصبحت أكثر قوة وهكذا، أطلقت بريطانيا أول سفينة حربية دون أي أشرعة في عام ١٨٧٣ [13]

على الرغم من أن تصميم السفن الحربية كان يمر بتطور سريع، إلا أن التفكير الاستراتيجي في الحرب البحرية كان بطيئا في التطور. ولم تحدث تطورات هامه الا مع نهاية القرن في عام ١٨٩٠ ، نشر (ألفريد ماهان) تأثير القوة البحرية على التاريخ، ١٦٦٠-١٧٨٣ جادل ماهان بأن القوة البحرية كانت دائما حاسمة في التاريخ، وأن الغرض من القوة البحرية للقوة العظمى هو الوصول إلى قيادة البحر، وأن الطريقة لتحقيق ذلك هي تركيز القدرات البحرية في أسطول حربي قوي والبحث عن وتدمير الأسطول الرئيسي أو أساطيل العدو الحربية. [14]

بدأت المدارس الجديدة للفكر البحري في الظهور، والتي كانت تثير قلق القادة العسكريين التقليديين على سبيل المثال، جادل جون إيكول" في فرنسا بأن الأنظمة الجديدة مثل زوارق الطوربيدات ستهاجم التجارة وتحدد الشكل الرئيسي للحرب البحرية في المستقبل. جادل مؤيدو التقنيات الجديدة بأن الأساطيل القتالية الضخمة لدول مثل بريطانيا ستصبح قديمة. [15]وعرضت وجهه نظر مختلفه من قبل المنظر البحري البريطاني، السير جوليان كوربيت. وجادل كوربيت أن القوة البحرية ليست أكثر من وسيلة لتحقيق غاية سياسية. ولذلك فمن المهم أن تكون للدولة استراتيجية بحريه تتوافق مع تطلعاتها السياسية، ومع ذلك، كان كوربيت يدرك تمام الإدراك أن القوة البحرية من تلقاء نفسها لا يمكن لها أن تطغى على قوة برية قوية وحازمة، فقد كان للقوة البحرية حدودها، وكانت قوة بحرية كبرى مثل بريطانيا تحتاج تاريخياً إلى حلفاء قاريين مع وجود قوة برية تحت تصرفهم. [16]

5.2. الحرب الشاملة

واحدة من السمات الرئيسية للحرب الصناعية هي مفهوم الحرب الشاملة". صاغ المصطلح إريك لودندورف خلال الحرب العالمية الأولى، وطرحه مرة أخرى في كتابه "الحرب الشاملة لعام ١٩٣٥ ، والذي دعا فيه إلى التعبئة الكاملة وإخضاع جميع الموارد، بما في ذلك السياسات والأنظمة الاجتماعية في المجهود الحربي الألماني. لقد أصبح هذا يعني أيضا شن الحرب بشراسة مطلقة، ومن سمات الشمولية في الحرب الحديثة إنها حرب لا تقتصر على أهداف عسكرية مشروعة بحتة، ويمكن أن تؤدي إلى معاناة وخسائر مدنية هائلة أو غير قتالية. وهكذا، فقد كان إرثها الأكثر تحديداً اليوم هو إعادة إدخال المدنيين والبنية التحتية المدنية كأهداف في تدمير قدرة العدو على الانخراط في الحرب. هناك عدة أسباب لظهور الحرب الشاملة في القرن التاسع عشر. السبب الرئيس هو التصنيع مع نمو رأس المال والموارد الطبيعية للبلدان، أصبح من الواضح أن بعض

أشكال الحرب تتطلب موارد أكثر من غيرها. ونتيجة لذلك، أصبحت تكلفة الحرب الكبرى واضحة. يمكن لدولة صناعية أن تميز ثم تختار شدة الحرب التي ترغب في الدخول فيها.[17]

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الحرب أكثر ميكانيكية وتتطلب بنية تحتية أكبر. لم يعد المقاتلون يعتاشون على الأرض، لكنهم بحاجة إلى شبكة دعم واسعة من الأشخاص فيما خلف الجبهات لإبقائهم مسلحين. وهذا يتطلب تعبئة الجبهة الداخلية. ومن ثم، استخدمت المفاهيم الحديثة مثل الدعاية أولاً لتعزيز الإنتاج والحفاظ على الروح المعنوية، وكذلك الشروع في توفير المزيد من العتاد الحربي. بحلول بداية القرن العشرين، أصبحت القوى الكبرى تقبل فكرة كلاوسفيتز التي تقول إن التهديد باستخدام الحرب واستخدامهما كانا أدوات مناسبة ذات غرض سياسي في العصر الصناعي، ومع حلول عام ١٩١٤ ، كانت الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعقائدية في القرن التاسع عشر قد تجمعت في وصفة الكارثة. من الناحية العقائدية، كانت الجيوش مقتنعة بفضائل الحرب النابليونية، وتبحث عن جيش الخصم، وتطويقه، وتدميره، وتطارد بقايا قوات العدو، إلى أن يتم القضاء على قدرته على مقاومة أي عوامل سياسية. لقد وفر التجنيد والقومية الجيوش الجماهيرية، التي بات يتم نقلها وتزويدها باستخدام شبكات السكك الحديدية والاقتصادات الصناعية للإنتاج بالجملة الحركة السريعة، إلى جانب القوة المميتة للأسلحة المتقدمة، كان من شأنها أن تحقق انتصارًا سريعًا للجيش الذي يمكنه التعبئة والمناورة بكفاءة أكبر. [18]

في الحرب العالمية الأولى، شوهد هذا في استخدام الغواصة البحرية غير المقيدة، حيث أغرقت السفن التجارية دون منح الطواقم فرصة النزول إلى قوارب النجاة، حيث حاولت ألمانيا منع فرنسا وبريطانيا من الإمداد عن طريق البحر. وقد شوهد أيضًا في الحصار المفروض على ألمانيا، والذي ساهم بشكل كبير في الانهيار العسكري لألمانيا في خريف عام ١٩١٨ ولكنه تسبب أيضًا في معاناة وموت المدنيين بشكل هائل. وأشرعت كل

من ألمانيا وبريطانيا القصف بعيد المدى للمدن بالطائرات أصبحت الحرب الكبرى بشكل متزايد تنطوي على الكثير من القوى البشرية والموارد المادية والمعنوية للدولة. إن أي شيء ينتج عن تدميره إضعاف المجهود الحربي للعدو أصبح هدفا مشروعًا. كانت الحرب موجهة بشكل متزايد ضد المدنيين والصناعات التي تنتج أسلحة الحرب، وكذلك ضد الجنود الذين يستخدموها فعلا. أصبحت فكرة الأهداف غير المشروعة، ومعايير العدالة النسبية، ينظر إليها بشكل متزايد على أنها غير ذات صلة بإدارة وسير الحرب الحديثة، حيث إقتربت القوى الكبرى من الحرب الشاملة. [19]

يمكن تقييم الشمولية في الحرب من خلال عدد من العناصر، بما في ذلك نوع الأسلحة المستخدمة الاستراتيجية والتكتيكات المستخدمة نسبة موارد الدولة التي تم توظيفها؛ درجة اعتبار كل مورد بشري ومادي للخصم هدفًا مشروعًا؛ ومدى وجود ضغوط اجتماعية وثقافية تجاه الحرب غير المقيدة. إن عناصر الشمولية في الحرب التي أصبحت بارزة في الحرب العالمية الأولى، ظهرت بالكامل في الثانية. ومرة أخرى حشدت الأطراف المتقاتلة مواردها العسكرية والاقتصادية والبشرية إلى أقصى حد ممكن. لقد تم تمديد التجنيد في ذلك الوقت ليتجاوز الرجال الذين تم استدعاؤهم في الحرب العالمية الأولى، بحيث أشتمل على النساء أيضًا. احتلت النساء مكان الرجال في الزراعة والصناعة، كما خدمن بأعداد كبيرة في القوات المسلحة بأدوار غير قتالية. في بعض الحالات، مثل القوات الجوية السوفيتية، خدموا أيضا كمقاتلين. كما هو الحال مع الحرب العالمية الأولى، كان التقدم التكنولوجي قبل الحرب وأثناءها حاسماً بطريقة لم تكن مألوفة في الحروب السابقة. ساعد الرادار سلاح الجو الملكي البريطاني في الفوز بمعركة بريطانيا عام ١٩٤٠، في حين كان استخدام تقنية الكشف عن الغواصات (السونار) وحاملات الطائرات حاسمة في حرب الكشف عن الغواصات في معركة الأطلسي. لعبت الأسلحة النووية دورا رئيسيا في استسلام اليابان غير المشروط. أصبحت

الإنجازات التكنولوجية الألمانية مثل مقاتلة ME262jet ، وصاروخ كروز V-1 ، والصاروخ الباليستي 2- ، جاهزة للعمل في وقت متأخر جدا من الحرب للتأثير علي نتائجها في الحرب الأوروبية، كانت القوة الجماهيرية والصناعية مرة أخرى حاسمة في النهاية، إلى جانب مشكلة ألمانيا الإستراتيجية المتمثلة في خوض حرب على جبهتين ضد القوى العظمى الأمريكية والسوفياتية. [20]

إن شمولية الحرب الحديثة تتلخص في إن الحرب باتت صراعًا بين الجيوش الجماهيرية، كما جعلت التكنولوجيا من الصعب تحقيق الهزيمة بشكل حاسم. وتم خلالها استخدام تقنيات جديدة مثل الأسلحة الكيماوية والدبابات في محاولة لاستعادة المناورة والقرار. كما أصبحت جميع الموارد الاقتصادية والبشرية للدولة الخصم بصورة متزايدة أهدافاً مشروعة. وخلال الحرب الحديثة، أصبحت القوة الجوية حاسمة في دعم المجندين في ساحة المعركة وكوسيلة لشن هجمات استراتيجية ضد العدو. كما ظهرت حاملات الطائرات كسلاح بحري حاسم.

3.الحروب الحديثة (غير التقليدية)

تعرف الحرب الحديثة بصورة عامة على انها توحيد وقوع أعمال العنف عبر البر والبحر والجو والفضاء، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات واستخدام الأدوات الحديثة للتخطيط الشامل، بهدف جعل ساحة المعركة أكثر تنظيما وأقل استهلاكا للوقت والجهد، وأكثر فعالية في تحقيق الأهداف المرسومة ، وكما تعرف أيضاً الغاية التي تسعى إليها الدول والفواعل من غير الدول من خلال الصراعات غير المنتهية، وذلك من خلال استخدام عملية الاستنزاف وتوظيف خصائص الشعوب والسمات الأنثروبولوجية وتنوع المجتمعات بوصفها أسبابا وأدوات لهذه الحروب، ومن ثم فإن هذا النوع من الحروب

استهدافا للعقول البشرية في هجماتها، إذ يسبق استهداف القوات المحاربة القطعات العسكرية.[21]

وعليه تهدف الحروب الحديثة إلى تقليل الخسائر للدول التي تديرها، سواء من ناحية عدد المقاتلين أو الأموال المستخدمة، من خلال استخدام بعض الأساليب والأسلحة التكنولوجية التي تسهم في تحقيق هذا الهدف[22]

بناء على ما سبق فأن الحروب التقليدية كانت تديرها جيوش نظامية تابعة للدولة، أما الحروب الحديثة فتخوضها مجموعة متباينة من القوات المقاتلة، والكثير منها غير نظامية أو خاصة (أي غير الحكومية)، وتشمل هذه جيوش العصابات الإجرامية والمرتزقة الأجانب، والقوات غير النظامية والجماعات شبه العسكرية التي أنشأها أمراء الحرب المحليين، والشبكات الإرهابية العابرة للوطنية [23]، و كما أن الحرب الحديثة غير واضحة المعالم تقنياً وعلمياً ونفسياً وعرقياً وتراثياً والأنواع الأخرى من الحدود مما يعني إلغاء الحدود بين ما هو ميدان معركة وما ليس بميدان معركة، وبين ما هو سلاح وما ليس بسلاح، وبين المقاتل وغير المقاتل، وبين ما هو بالدولة وما ليس بدولة وما هو فوق الدولة [24]، ينظر الى الجدول رقم (١)

الجدول رقم (١) الفرق بين الحروب التقليدية والحرب الحديثة

الحروب التقليدية	الحروب الحديثة
1- أطراف الحرب دول متحاربة اثنان أو أكثر	أطراف الحرب جهات مسلحة غير التابعة للدولة.
2- هزيمة العدو وتحقيق أهداف جيوسياسية	أهداف غير واضحة وغير ملعنة

3- تمويل الحروب من ميزانية الدولة.	تمويل من بعض الدول والمنظمات وتبرع بعض الافراد بدافع الأيديولوجية، وكذلك من الأنشطة الاجرامية وغسيل الأموال.
4- الاعتماد على الأسلحة التقليدية بقوة تدمير منخفضة.	الاعتماد على الأسلحة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ذات قوة تدمير عالية، فضلا عن الفضاء السيبراني والحرب الإعلامية والنفسية
5- تتميز بوضوح حدودها بين جبهات القتال	عدم وضوح حدودها بين الجبهتين.
6- تخضع لقواعد القانون الدولي الإنساني	غياب تأثير وفاعلية القانون الدولي الإنساني

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على

А. Ковалев, ТЕОРЕТИЧЕСКОЕ ОСМЫСЛЕНИЕ КАТЕГОРИИ «НЕТРАДИЦИОННАЯ ВОЙНАВ МЕЖДУНАРОДНОМ ПОЛИТИКО-ПРАВОВОМ КОНТЕКСТЕ ГОСУДАРСТВЕННОЕ И МУНИЦИПАЛЬНОЕ УПРАВЛЕНИЕ. УЧЕНЫЕ ЗАПИСКИ, РОССИЙСКАЯ АКАДЕМИЯ НАРОДНОГО ХОЗЯЙСТВА И ОСУДАРСТВЕННОЙ СЛУЖБЫ, ЮЖНО-РОССИЙСКИЙ ИНСТИТУТ УПРАВЛЕНИЯ, №№3, Ростов, 2021, с с170- 171.

1.3.الحروب اللاتماثلية

إن عدم التماثل في الحرب ليس ظاهرة جديدة ففي العديد من الحروب كان هناك اختلاف ملحوظ في القوة العسكرية النسبية والاستراتيجية المتبعة بين الدول المتحاربة ولكن في فترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت طبيعة الحرب نفسها تتغير إلى اللاتماثل، الحرب اللامتماثلة هي نمط من القتال تختلف فيه أهداف ووسائل وأساليب

أطراف النزاع اختلافاً جوهرياً مع وجود تفاوت كبير في القوة بين الأطراف المتحاربة في إطار مواجهة عسكرية غير متكافئة

يُعد اللاتماثل من مميزات الحروب الحديثة فمع تسارع التطورات التكنولوجية حظيت الحرب اللامتماثلة بمكانة استثنائية بين الحروب وقد أدى هذا النمط من الحرب دوراً رئيساً في الصراع عبر التاريخ أمتد من حملة " فارسانجيتوراكس" قائد شعوب الغال ضد " يوليوس قيصر مروراً بالحملات التي قام بها الشيوعيون الفيتناميون ضد الفرنسيين والأمريكيين[25] ، فضلاً عن المحاولات العديدة لتأصيل المفهوم تاريخياً إلا أنه من المفاهيم التي شاعت حديثاً وبشكل واسع عند المفكرين والاستراتيجين بالتزامن مع زيادة دور وتأثير التكنولوجية في تطور الحرب، ذلك أن الثورة التكنولوجية (ثورة الشؤون العسكرية التي شهدتها المنظومة العسكرية عملت على إحداث تحولات جوهرية في استراتيجيات الحرب التي دفعت إلى ظهور هذا النمط من الحرب .[26]

عرف الجنرال الأمريكي هنري شلتون الحرب اللامتماثلة بأنها محاولة طرف يعادي الولايات المتحدة الأمريكية أن يلتف من حول قوتها ويستغل نقط ضعفها معتمداً على وسائل تختلف بطريقة كاملة عن نوع العمليات التي يمكن توقعها وعدم التوازي، يعني أن يستخدم طاقة الحرب النفسية وما يصاحبها من شحنات الصدمة والعجز لكي ينتزع في يده زمام المبادرة وحرية الحركة والإرادة وبأسلوب يستخدم وسائل مستحدثة وتكتيكات غير التقليدية وأسلحة وتكنولوجيات جرى التوصل إليها بالتفكير غير المتوقع وغير المعقول ثم تطبيقه على مستويات الحرب من الاستراتيجية إلى التخطيط إلى العمليات)) .[27]

الحرب اللامتماثلة هي (حرب غير تقليدية تمثل إحدى التغيرات في أنماط المواجهة المسلحة تقع بين طرفين غير متساويين في القوة ونوع الأسلحة المستخدمة ومستوى تطور هذه الأسلحة وقدراتها التكنولوجية وكيفية توظيف هذه الأسلحة في ميدان القتال، وفي مثل هذا النوع من الحرب يتقابل جيشان يختلف كل منهما عن الآخر في نظريته واستراتيجيته وتنظيماته وتشكيلاته ومدى تطور وقوة أسلحته المستخدمة في الحرب .[28]

قدم الجنرال البريطاني " روبرت سميث في كتابه "جدوى القوة الحرب اللامتماثلة على أنها نمط الحرب وسط الشعب بقوله : ((أن الأوان للاعتراف بأن تغيراً في نموذج الحرب قد حدث فعلياً من جيوش ذات قوى متقاربة تخوض المعارك في الميدان إلى مواجهة استراتيجية بين مجموعة محاربين، ليسوا كلهم جيوشاً، تستخدم فيها أنواع مختلفة من الأسلحة، مرتجلة في أغلب الأحيان، كان النموذج القديم حرباً صناعية بين الدول، أما النموذج الجديد فهو حرب وسط الناس)).[29]

فرق الجنرال " روبرت سميث" بين الحرب وسط الناس عن الحرب غير المتناظرة إذ يرى الأخيرة بأنها وصف لحالة تكون فيها الدول التقليدية مهددة من قوى غير تقليدية لكن هذه الدول قادرة على تنظيم نفسها وتشكيل جيوشها التقليدية لمواجهة هذا التهديد، أما في حالة الحرب وسط الناس فإنها تعكس حقيقة بأنها حرب ليس فيها ميدان معركة يشتبك بها الأطراف إنما تجري الاشتباكات ضد مجموعة معادية تتحرك بين المدنيين، فإنّ المدنيين أينما كانوا سواء في البلدان والمدن والقرى والبيوت يمكن أن يوجدوا داخل ميدان القتال، السبب في ذلك أنهم على مقربة من الخصم والمجاميع المقاتلة تحتاج إلى الناس لتحرك بينهم ولسد احتياجاتهم في الحصول على العديد من الخدمات، فهم الروس هذه الميزة لذلك عمدوا إلى ترحيل الناس عن عاصمة الشيشان

غروزني بين عامي (1994-1995) قبل تسويتها بالأرض وهذا ما فعلته القوات الأمريكية في العراق عام (2004) قبل هجومها على مدينة " الفلوجة ".[30]

إن الغاية الأساس في الحرب اللامتماثلة ليس فقط تدمير القدرات العسكرية للخصم الأقوى وتوجيه الضربات إلى معنوياته وإرادته القتالية، فضلاً عن ذلك نقل كل التأثيرات النفسية والسياسية في الحرب إلى العدو مباشرة. ويؤكد المحلل السياسي " أندرو مارك " بأن ((في ظل انعدام القدرات المادية والتقنية والوسائل الكفيلة بتدمير القدرات العسكرية للعدو يصبح الهدف كسر إرادته السياسية على متابعة الصراع وذلك هو جوهر ما كشفته الحرب التي خاضتها القوى العظمى ضد دول أقل منها شأناً وإمكانية، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تخسر قدراتها العسكرية في فيتنام بل إرادتها السياسية على متابعة الحرب))، مما دفع وزير خارجيتها "هنري كيسنجر"، إلى القول نحن خضنا في فيتنام حرباً عسكرية ، وخصومنا خاضوا حرباً سياسية))[31]. ويمكن قول الشيء نفسه عن الانسحاب الأمريكي الأخير من أفغانستان التي وصفها الرئيس الأمريكي جو بايدن" في الخطاب الذي أعلن فيه الخروج النهائي من أفغانستان بأنها مقبرة الامبراطوريات.

في الحرب اللامتماثلة تعطى الأفضلية للقوى المعادية بالشكل الذي يسمح لتلك القوى بإجهاض وتعطيل نقاط القوة والتفوق عند الطرف الأقوى عن طريق جره إلى مواجهات تسمح باستغلال نقاط ضعفه واستنزاف قوته في معارك مباغتة وتوجيه ضربات خاطفة تضع القوات النظامية في موضع الارتباك والتشتت وتصبح القاعدة الأساسية للحرب اللامتماثلة هي مواجهة قوى معادية للعدو النظامي وفق الشروط والقواعد التي تناسبه والظروف التي يختارها وعن طريق تغيير قواعد الصراع فقد كشفت هذه الحرب عن إمكانية انهزام الجيوش الحديثة والكبرى أمام تنظيمات صغيرة شبه عسكرية محدودة الوسائل والتجهيز .[32]

تعد حرب المعلومات من أهم مرتكزات الاستراتيجية للحرب اللامتماثلة وهي الميزة المشتركة بين أنماط الحرب الحديثة، أي إنها لا تقتصر على الحرب اللامتماثلة، يؤكد الخبراء والمحللين العسكريين الأميركيين والروس والصينيين إلى حجم الضرر الذي قد يلحق باقتصاد البلد بسبب حدوث خلل جوهري في الأداء الوظيفي لمنظومة الحواسيب الموجودة في التنظيمات القيادية الحكومية كافة والمؤسسات المالية والمصرفية ضرر يمكن مقارنته باستخدام السلاح النووي، هذا الأمر قد يؤدي إلى نتائج كارثية لأن الخسارة في المجابهة المعلوماتية يمكن أن تشكل أوضاعاً ومقدمات تصبح بها الدولة الخاسرة متخلفة كثيراً عن ركب الدول، بعبارة أخرى يحصل المنتصر على إمكانيات غير محددة للتحكم بالدول المهزومة في الصراع المعلوماتي.

2.3. الحرب الوقائية

لأهمية هذا النوع من الحروب تم التوسع في تفصيل المقصود بالحرب الوقائية ووضعت لها العديد من التعريفات، إذ تعرف الحرب الوقائية بأنها الحرب التي يشنها طرف بعد اقتناعه بأن النزاع العسكري مع طرف آخر لا يمكن تجنبه، على الرغم من أن هجوم العدو ليس وشيكاً، إلا أنه يقدر أن التأخير في شن هذه الحرب يؤدي إلى مخاطر أكبر، بالنظر لنتائجها المتوقعة وإنّ الحرب الوقائية تردع الخصم عن القيام بمجموعة خطوات تتعارض مع مصالح الدولة المعنية))، وإنها الحرب التي تشنها دولة ما لردع الخصم من القيام بأعمال تتعارض معها، على الرغم من اعتقادها أن هجوم الخصم ليس وشيكاً)).[33]

يعد مفهوم الحرب الوقائية مألوفاً للمؤرخين والدبلوماسيين والقادة السياسيين ومنظري العلاقات الدولية وعلماء القانون الدولي، إذ استند العديد من القادة السياسين إلى هذا المفهوم لتبرير سياسة عدوها ضرورية. ويرى أستاذ العلوم السياسية

"جاك" س . ليفي " الحرب الوقائية بأنها (استراتيجية مصممة لمنع حدوث تحول سلبي في ميزان القوى مدفوعة من أجل مواجهة خصم متصاعد وعدائي محتمل، وفق منطق من الأفضل القتال الآن بدلاً من المخاطرة بالنتائج المحتملة للتقاعس عن العمل أو تراجع القوة النسبية وتضاؤل نفوذ المساومة وخطر الحرب في ظل ظروف أقل مواتاة لاحقاً) .[34]

إن النظر في هذه التعاريف يوحي بأن الحرب الوقائية ترتبط بتوافر عنصري التهديد والخوف) و تحركات العدو المستقبلية من ناحية وطبيعة هذه التحركات العسكرية من ناحية أخرى وهذا يعكس المفهوم التقليدي للحرب الوقائية، لكن مع تغير طبيعة القوة في العلاقات الدولية بعد مرحلة الحرب الباردة ونشوء علاقات قوة وصراعات جديدة بين الفاعلين الدوليين لم يلبث وإن طرأ تحول في صياغة مفهوم للحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، فضلاً عن إعادة النظر في شكل التهديدات والأخطار الجديدة التي تدعو إلى تبني حرباً وقائية ضدها. [35]

لقد تم استثمار الظروف الدولية لجعل الهجمات الوقائية أداة مهمة لإسقاط الأنظمة وتكريس فكرة الهيمنة وابتزاز الحلفاء مما عمل على زيادة صعوبة تبرير هذا النوع من الاستراتيجيات العسكرية التي صارت تثير مشاعر الكره والعداء ضد كل من يستخدمها مستغلاً عناصر تفوقه في مراحل معينة ومتجاهلاً جميع الالتزامات التي تفرضها عليه الأعراف والمواثيق الدولية في حالة استخدام القوة العسكرية ضد الآخرين. ومن الناحية العملية تحتاج الهجمات الوقائية إلى عناصر تدعمها وتزيد من فاعليتها وكذلك تحتاج إلى الأسلحة المتطورة والذخائر الفائقة الدقة وقدراتها التدميرية العالية فهي تحتاج إلى توافر شبكة استخبارات عالمية دقيقة ورفيعة المستوى وإلى قواعد عسكرية منتشرة في كل مكان بالعالم فضلاً عن محطات انذار، كذلك تحتاج الهجمات الوقائية إلى تنسيق عالي مع الحلفاء ضمن إطار منظومة عالمية متكاملة تعمل

على إيصال الرسائل للخصوم بأنه ليس من الممكن لهم التفكير في القيام بأي حركة أو عمل عسكري قد يشكل تهديد المصالح الطرف الذي له القدرة على القيام بالهجمات الوقائية أو مصالح من يتحالف معه.[36]

3.3.الحرب الفوضوية

إن نمط الحرب الفوضوية هي النقيض للحرب التقليدية وأكثر أنماط الحروب عنفاً وفوضوية منذ معاهدة ويستفاليا عام (1648). وهذه الحرب هي إحدى نتاجات الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق (عاصفة الصحراء (1991) والحرب في أفغانستان (2001) وحربها الثانية في العراق عام (2003)، إذ أدركت القوى الكبرى أن قرار الدخول في حرب بصورة مباشرة ستحملها تكاليف باهضة من الناحية البشرية والمادية ومشاكل متعددة ومتنوعة اقتصادية واجتماعية ونفسية خصوصاً في مواجهة الثقافة القومية للشعوب التي ثارت ضد الغزو فبدأت القوى الكبرى بالتوجه نحو استراتيجيات جديدة لهزيمة أعدائها دون الحاجة إلى التدخل بصورة مباشرة وفردية فإنّ الانتصار بالرغم من أنه لا يمثل انتصاراً بالمعنى التقليدي إلا أنه على الأقل يمثل غلبة وتقدماً لكفة الطرف الذي يعمل ضمن هذه الاستراتيجية

تعرف الحرب الفوضوية (المختلطة) بأنها (صراع مسلح تغيب فيه هوية الأطراف المشتبكة في الميدان وكذلك الروادع القانونية والأخلاقية المتعارف عليها في قواعد الاشتباك التقليدية إلى جانب أنقطاع صلة هذا النوع بالهدف السياسي للحرب) . [37]

اختلف العديد من الباحثين في تسمية طبيعة هذا النمط من الحرب فمنهم من أسماها حروب الجيل الرابع واستعمل مصطلح (الجيل) من أجل توصيف التطور الحاصل في الأدوات المستعملة في الحرب وطريقة إدارتها. وأطلق البعض عليها تسميات مختلفة منها الحرب اللامتماثلة والحرب الهجينة والحرب المركبة وغيرها العديد من

التسميات، إلا أن كل هذه الأوصاف لا تغير من جوهرية هذا النمط من الحرب وهي (الفوضوية). [38]

الفكرة الأساسية التي تقوم عليها الحرب الفوضوية هي إسقاط الدولة)، أي الدولة القادرة على الحرب و الاستقرار، من خلال اتباع استراتيجية تعمل على خلق التناقضات بين المجتمع والسلطة في دولة الخصم عن طريق توظيف مختلف الوسائل والأدوات [39] ، إذ تعتمد استراتيجية الحرب الفوضوية (المختلطة) على احتلال العقول قبل الأرض ومن ثم يتكفل المحتل بالباقي، فهو يعتمد على استخدم العنف غير المسلح أولاً مستغلاً جماعات معينة أو التنظيمات الصغيرة من أجل صنع حرب داخلية تتنوع ما بين اقتصادية وسياسية واجتماعية للدولة المستهدفة وذلك لأستنزافها عن طريق الصراعات داخلية فضلاً عن ذلك مواجهة التهديدات الخارجية العنيفة، أي يجد الفرد نفسه في ميدان معركة لا تعرف فيها خصمك الحقيقي . [40]

يحدد " ماركس مارينورك مجموعة من الأهداف التي تسعى الحرب الفوضوية إلى تحقيقها : [41]

- ✓ زعزعة استقرار الدولة المستهدفة وشغل جهاز الأمن بها وحرمان أفراد المجتمع من الاستقرار ونشر الفوضى من أجل ضرب طبقات المجتمع بعضها مع بعض.
- ✓ 2. إزالة الدولة وافقادها قدراتها وإمكانياتها وقطع الاتصال بينها وبين شعبها وجعل مقدراتها غير مستغلة ومواردها معطلة وتحويل مصادر قوتها إلى نقاط ضعفها وتحويلها إلى دولة هشة فاشلة عاجزة عن السيطرة والحكم. 3. تمزيق الدولة المستهدفة وتفتيتها وتحويلها إلى دويلات ومجاميع متفرقة ونشر الفتن والشائعات بين أفراد المجتمع وتقسيمهم إلى طوائف متصارعة وإشعال الحروب الثارية بينهم.

- ✓ سرقة الدولة والفوز بغنائم المعارك والفساد التي يحدث داخلها تحريك الإعلام المكثف لنشر الهلع والخوف وإحداث الخلل في عمق الدولة المستهدفة.
- ✓ تعد الحرب الفوضوية المختلطة) من أقسى أنماط الحروب بسبب ما يترتب عليها من نتائج خطيرة، فعلى مستوى الدولة تفقد مكانتها كمؤسسة إذ تنتزع الأطراف المشاركة (نظامية أو غير النظامية فيها القرار السيادي للدولة من على أرضها بصورة تدريجية، إما على مستوى المجتمع إذ تغيب كل عناصر التلاحم الوطني بينه، نتيجة انقسام أفراده وتشتتهم إلى فرقاء متقاتلين فيما بينهم. ولهذه الحرب نتائجها السلبية كذلك على الوحدة الوطنية إذ تضيع عناصر هذه الوحدة والخصائص الوطنية التي تجمع المواطنين وعلى الوطن كله، حيث تصبح الدولة المستهدفة عبارة عن مربعات منفصلة تابعة للفصائل المتحاربة . [42]

4.3.الحروب البيئية

تعد الحرب البيئية من المواضيع الحديثة على الساحة الدولية فمن المتعارف عليه أن العلاقة بين الحرب والبيئة ترتبط بمدى تأثير الحرب والمخاطر التي تنتج عنها على البيئة واستهدافها، إلا أن الإضافة الجديدة التي وفرتها التطورات التكنولوجية هو توظيف العوامل البيئية) بعناصرها المختلفة) كسلاح أساس يستخدم في الحرب. وإن الميزة الأساسية لهذا الموضوع أنه موضوع جديد لا يزال حتى هذه اللحظة في طور البحث والدراسة والاختلاف العلمي حول إمكانية توظيفه وتحديد استخداماته وتطبيقاته ولا يوجد دليل قاطع يمكن الركون إليه للقول بأن هناك استخدامات عسكرية لتطبيقات علمية تستهدف التأثير والتلاعب في المناخ والطقس أو الإخلال بالتوازن الطبيعي لعناصر البيئة، أي إنها حرب لا دليل عليها وعلى الرغم ذلك فهي حرب غير مستبعدة خاصة مع المزايا التي يوفرها التقدم التكنولوجي والتغيرات البيئية السريعة

إن السيطرة والتحكم في القوى الطبيعية للأغراض العسكرية هي إحدى غايات الإنسان منذ القدم وإن موضوع استغلال البيئة كان ولا يزال موضوع للنقاش بين مختلف الأطراف إذ يعتقد البعض أن استغلال الطبيعة هو سلاح كباقي الأسلحة في حين يرى البعض الآخر أن البيئة هي ملك للجميع وتؤثر عليهم وإن أي تغيير يحدث فيها سينعكس على شعوب الأرض.

إن التغيرات المناخية الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم وزيادة خطوراتها مع ارتفاع درجات حرارة الأرض والزيادة المستمرة للكوارث البيئية العالمية المفاجئة والعديد من الأحداث الخارجة عن السياق الطبيعي تؤدي إلى إثارة موضوع الحرب البيئية أو كما تسمى الحرب الايكولوجية) أو (حرب المناخ) وتحويلها إلى حقيقة موجودة فعلاً والقاه مسؤولية هذه التغيرات على عبث الإنسان بالبيئة ورهانات على كونها النمط الجديد من الحرب التي تعتمد على الأسلحة الكهرومغناطيسية المتطورة، فإن التقدم والتطور التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم ساعد على الوصول إلى أحدث التقنيات والتكنولوجيات المتنوعة والخطيرة. وعلى أساس ما تقدم هناك من يعتقد بأنه من الضروري إدخال فكرة الحرب البيئية في إطار التداول العلمي فعندما يكون كل هذه التغيير مترابطاً مع العالم فيجب على العالم التميز بين هذه الأزمات وتحديداً بين ما يحدث طبيعياً وبين ما يفتعل.[43]

إن الحرب البيئية أو ما تسمى حرب المناخ هي ظاهرة علمية معقدة للغاية لأنها حرب هادئة غير مرئية وسريعة وتشمل جميع الإضرار التي تسبب الكوارث الطبيعية والبشرية عن طريق توظيف مختلف التكنولوجيات الحديثة وإعادة هندسة عناصر الطبيعة فتؤدي إلى حدوث تحولات مفاجئة في جميع أشكال الطبيعة وانتهاك التوازن

الهش بين الإنسان والطبيعة. وإن ميزة الحرب البيئية هي حرب غير مؤكدة وسرية فهي تعفي أصحابها من المسؤولية بأنواعها كافة سواء كانت (قانونية أو سياسية أو تاريخية أو أخلاقية) لأنها لا تترك دليلا ورائها ولأن الوصول إلى مثل هذه المعلومات تعد عملية مقيدة بشكل صارم ولا يمكن الوصول إليها إلا بشكل محدود وتستغرق سنوات عديدة وعقود طويلة لأن المعرفة المتعلقة بمثل هذه التكنولوجية سرية وهذا أمر طبيعي تماماً بسبب الطبيعة الخطيرة لهذه الأسلحة. [44]

عرفت وثيقة السلاح الجو الأمريكي " التقرير النهائي 2025 الحرب البيئية بأنها (سلسلة واسعة من التكنولوجيات المتطورة التي تصل إلى إطلاق الفيضانات والأعاصير والزلازل وموجات الجفاف وذلك من أجل هزيمة العدو، أي إن كل هذه الظواهر تحدث بصورة متعمدة اصطناعية) وليست ظواهر طبيعية. وتأتي الحرب البيئية استجابة لمصالح القوى الكبرى من أجل السيطرة على الموارد العالمية ومن ثم فإن استخدام هذه التكنولوجيات يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنظومات البيئية والزراعية وكذلك التغيير في المجالات الكهرومغناطيسية . [45]

تعرف " الجمعية الأمريكية لعلوم الأرصاد الجوية كل من تغيير الطقس) و (التحكم في الطقس) فتعني بالأول (التغيير غير المقصود للظروف الجوية بفعل الأنشطة البشرية)، أما الثاني يقصد به (التغيير المتعمد للظروف الجوية مع شرط إضافي يتمثل في تحديد الهدف من التغيير والتنبؤ المسبق بعواقبه) وقد تستعمل هذه التقنيات لأغراض عدائية هدفها الإضرار بالعدو حيث تتحول إلى سلاح حرب. [46]

إن للحرب البيئية الايكولوجية أنواعاً عديدة ومختلفة من الأسلحة تعمل بتقنيات دقيقة وحديثة وتتضمن فكرة التلاعب بالمناخ بإطلاق حزمة كهرومغناطيسية تأخذ هذه

الحزمة شكل شعاع من الجسيمات الدقيقة تكون مشحونة بشحنات عالية عن طريق زيادة سرعة جسميات (البروتونات والأيونات في ذرات المادة من أجل إنتاج سلاح كهرومغناطيسي ويكون لهذا السلاح القدرة على خلق الصواعق الطبيعية وحرق وقود الأجسام المتحركة كالصواريخ) وتخريب أجهزة التوجيه الإلكترونية وتستخدم هذه الأسلحة لرفع أو خفض درجات حرارة الجو الذي يؤدي إلى خصوبة المناطق الصحراوية وتصحر المناطق الزراعية. وقد كتب جون بيير عالم الفيزياء الفلكية أن هذه الأسلحة ستضعف أي دولة تستخدم ضدها إذ يمكن تصدير كوارث طبيعية بوسائل تبدو متواضعة تستطيع إحداث زلازل أو كوارث متنوعة أخرى تمهد لأحداث متغيرات متعددة في هذه الدولة [47]، تسمى هذه الأسلحة " الأسلحة الجيوفيزيائية " وهي أسلحة عالية التقنية تعمل على تغيير وتلاعب بهندسة المناخ لإنتاج أسلحة دمار شامل فائقة الدقة لها القدرة على أحداث الكوارث الاصطناعية أرضية أو جوية في أرض الخصم دون الحاجة إلى الاشتباك المباشر وتسمى التقنيات المستخدمة فيها بالأسلحة)) . [48]

يعد مشروع هارب HAARP (الأبحاث في مجال الترددات العليا للشفق القطبي الشمالي الأمريكي)، أحد أهم المشاريع للتحكم في المناخ ويدير هذا المشروع ويموله سلاح الجو الأمريكي بالتعاون مع البحرية الأمريكية ومع جامعة الأسكا وهو عبارة عن منظومة تتكون من (120) هوائياً عملاقاً تعمل هذه الهوائيات على بث حزم راديوية مكثفة عالية التردد إلى طبقة الغلاف الجوي طبقة الأيونوسفير من أجل خلق تشوهات محلية النطاق مسيطر عليها في طبقة الأيونوسفير ثم تعمل هذه الهوائيات كقرص عاكس لهذه الحزم وإعادتها بترددات مختلفة للمناطق المستهدفة على سطح الأرض. [49]

يوفر هذا الاختراع القدرة على وضع كميات غير مسبوقة من الطاقة في الغلاف الجوي للأرض في مواقع استراتيجية والحفاظ على مستوى حقن الطاقة ويمكن لمشروع هارب تعديل الطقس عن طريق تغيير أنماط الرياح في الغلاف الجوي العلوي عن طريق بناء عمود واحد أو أكثر من جسيمات الغلاف الجوي التي تعمل كعدسة أو جهاز تركيز.[50]

ابتدأ التطبيق التجريبي لمشروع هارب بعد حرب الخليج الثانية عام (1991) وإن النجاحات الأولية لبعض عناصر المشروع شجعت على تخصيص مئات المليارات المتابعة العمل على الجانب التطبيقي للمشروع. وتمتلك روسيا أيضاً مشروعاً مقارب للمشروع هارب يسمى مشروع " نقار الخشب" إذ يحتوي هذا المشروع على هوائيات شاقولية عملاقة بدلاً عن الهوائيات الأفقية التي يحتويها مشروع هارب الأمريكي.

من أهم وأخطر الأسلحة المستخدمة في الحرب البيئية هو استخدام الغازات كما هو الحال مع غاز الكيمتريل)، وهو نوع من أنواع الغازات السامة وإحدى أهم الاستراتيجيات المتبعة في القرن الواحد والعشرين تشير كلمة (chemtrail) إلى المسارات التي خلفتها الطائرات التي يزعم إنها ترش الغلاف الجوي بمواد كيميائية تلحق الضرر بالبيئة وجميع أشكال الحياة مخلفة تغيراً مناخياً وظواهر طقس قاسية بسبب القدرة التي يتمتع بها هذا العنصر في التحكم بالمناخ. ويقال بأن الرش الجوي بهذا الغاز غاز الكيمتريل) يعمل على إحداث الزلازل والبراكين وإدخال الأمراض التي تدمر النباتات والحيوانات والبشر ولهذا الغاز مجموعة من الأعراض الملموسة على الإنسان التي تشمل الضعف والتعب والصداع ومشاكل الجهاز التنفسي، يوصف غاز الكيمتريل بأنه أكبر جريمة ضد الإنسانية في تاريخ البشرية وقد تم لفت الانتباه و لأول مرة إلى استخدام هذا النوع من الغازات المميتة في اليونان من خلال تقرير جاء بعنوان تجارب خطيرة في اليونان

سكاي" ظهر في إحدى الصحف الوطنية الكبرى (Ethnos) عام (2003) ، وقد تم إبلاغ القراء بأن هذه التجارب قد أجريت بواسطة طائرات أمريكية من أجل البحث عن حلول للاحتباس الحراري إلا أنها تنطوي على مخاطر لم يتم الكشف عنها . [51]

كما إن الكثير من الدول نجحت في عملية (الاستمطار / المطر الاصطناعي) عن طريق استخدام التقنيات الرادارية الحديثة وبعض المواد الكيميائية مثل (إيوديد الفضة وذرات الفحم حيث ترش هذه المواد الكيميائية على الغيوم لتشكل نوى تكاثف من أجل إنزال المطر لكن في حالة غاز الكيمتريل تستخدم المواد الكيميائية مثل إيوديد الفضة وبيركلورات البوتاسيوم وأملاح الباريوم وجزئيات هيدروكسيد الألمنيوم والفضة ويتم إطلاقها من خلال الطائرات مكونة بذلك سحب اصطناعية بيضاء أو رمادية اللون وإن هذه المركبات تشكل نوى تكاثف ثقيلة تؤدي إلى سقوط أمطار غزيرة وبهذا الشكل يمكن استخدام مختلف المركبات الكيميائية حسب الظاهرة المراد إحداثها سواء أكان سقوط الأمطار أو منع سقوطها . [52]

الخاتمة

مهما بدت الحرب كأكثر الممارسات التقليدية تشبثاً بوحشيتها وبدائيتها التي تعتبر جزءاً من وظيفتها ، فإن التحولات التي طرأت على مجالها لا تقل أهمية عن كل التحولات التي تشهدها ميادين النشاط البشري من الفكر حتى السياسات. وهو التحول الذي يفرضه واقع التطور التقني نفسه وكذلك السياسات التي تصنع الحرب أو تلك التي تبعثها الحرب نفسها.

إن السياسة هي الغاية الأسمى للحرب وإلا غدت حرباً بلا هدف؛ وهو وحده الشرط الذي يجعلنا منطقيين حينما نسميها حرباً عقلانية. فالحرب مهما بلغت شراستها لا بد لها من هدف سياسي.

هناك تحولات تصيب مفهوم الحرب ومعناها. وهو التحول الذي بدا لكثير من المراقبين أشبه باللامعنى أو وهم الحرب؛ نظراً لكونها أي الحرب لم تعد هي الحرب في تصورنا التقليدي بل علامات للحرب. ويدل على هذا التضليل كونها أي الحرب تنتهي بحالة من الفتور لا يوجد معه أي إحساس بالابتهاج وإن انتهت بالانتصار. وكونها لا تنتهي بنتيجة هذا لا يعني أنها لا تنتهي بآثار تخلفها وراءها. ولتوضيح ما آل إليه وضع الحرب ومفهومها اليوم، في كتاب «جدوى القوة»، يوضح الجنرال البريطاني روبرت سميث الذي كان شاهداً على الغزو الأمريكي للمنطقة كما كان شاهداً على معارك الاستنزاف ضد قوات التحالف في العراق وأفغانستان. باختصار يرى إن هناك تحولاً كبيراً في مفهوم الحرب، يعبر عنه بالقول: «فالحرب كما يفهمها جمهور غير المحاربين هي معركة في الميدان بين الرجال والآليات، وحدث ضخم حاسم لصراع ما في الشؤون الدولية؛ هذه الحرب لم تعد موجودة».

وحيث لم يعد في إمكان الدول حسم المعارك فالتدخل سواء في البلقان وأفغانستان والعراق لم يكن بغرض الحسم ولكن بغرض «إقامة حالة» تستتبعها أعمال الإغاثة الإنسانية وفتح المجال للتفاوض السياسي. ويعتبر مفهوم «إقامة الحالة بديلاً في الحرب المعاصرة عن مفهوم الحسم الاستراتيجي في الحرب الكلاسيكية. وحيث لم يعد ممكناً تحقيق الحسم الاستراتيجي، أي ما دامنا لم نعد قادرين على تحقيق أهداف استراتيجية صلبة وإنما مجرد أهداف مرنة ومعقدة كان أولى أن نتحدث عن مفهوم جديد

للأهداف أهداف دون استراتيجية. ومن التحولات التي أصابها التغيير هي قيمة الحرب فعبارة ماضون الى الحرب لم تعد موجودة كالسابق فمنذ زمن بعيد كانت تحمل معنيين: الرحلة الشاقة للجنود الذين يغادرون منازلهم والثانية المخاطر الكبيرة التي يواجهونها في الأماكن التي يصلون اليها كانت معروفة. لكن للمرة الأولى في التاريخ تتغير تجربة المضي الى الحرب بشكل اعمق كثيرا، وتصلح تجربة فابريسيوس بتكون مثالا عن تجارب عديدة أخرى, فقد تخرج من اكاديمية سلاح الجو عام 1984 وخدم بصفة طيار وفى عام 2002 تمت ترقيته الى قائد سرب لطائرات بريديتور غير المأهولة فإن التحولات التي طرأت على مجالها لا تقل أهمية عن كل التحولات التي تشهدها ميادين النشاط البشري من الفكر حتى السياسات. وهو التحول الذي يفرضه واقع التطور التقني نفسه وكذلك السياسات التي تصنع الحرب أو تلك التي تبعثها الحرب نفسها. إن السياسة هي الغاية الأسمى للحرب وإلا غدت حرباً بلا هدف؛ وهو وحده الشرط الذي يجعلنا منطقيين حينما نسميها حرباً عقلانية. فالحرب مهما بلغت شراستها لا بد لها من هدف سياسي. هناك تحولات تصيب مفهوم الحرب ومعناها. وهو التحول الذي بدا لكثير من المراقبين أشبه باللامعنى أو وهم الحرب

قائمة الهوامش

[1] صبحي فاروق صبحي، "الحرب والسياسية الدولية (دراسة تحليلية في النشأة والتطور)"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، مركز صلاح الدين الأيوبي، جامعة تكريت، المجلد 7(21)، (2015)، ص 178

[2] كارل فون كلاوزفيتز، **الوجيز في الحرب، ت: أكرم ديري - الهيثم الايوبي**، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988)، ص58-74

[3] نقلاً عن: أحمد محمد أبو زيد: نظرية العلاقات الدولية والحرب مراجعة الأدبيات (1-2)، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، دبي، (01)، (2017)، ص 12-13

[4] نقلاً عن حسين قادري، **النزاعات الدولية (دراسة والتحليل)**، (الأردن: دار الكتاب الثقافي للطبع والنشر، 2008)، ص15

[5] سن أن تزو، **فن الحرب، تر: أحمد ناصيف**، (القاهرة: دار الكتاب العربي للنشر، القاهرة، 2010)، ص 71

[6] نقلاً عن السيد مصطفى أحمد أبو الخير، **مستقبل الحروب دراسات ووثائق**، (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2009)، ص13

[7] حسين باسم عبد الأمير، **تطور الحرب الحديثة وحرب ما بعد الحداثة**، مركز الدراسات الاستراتيجية، **مجلة العلوم السياسية جامعة كربلاء**، (61)، (2021)، ص 378

[8] Freja Louise Werner, "New Wars and State Building A case study on the changed dynamics in New Wars and how it can affect state building in Syria". Lund University/Department of Political Science. Jul 11, 2017. P 8

[9] حسين باسم عبد الأمير، مصدر سبق ذكره، ص 379

[10] حسين باسم عبد الأميرk مصدر سبق ذكره، ص 380

[11] Charles Townshend, **The Oxford History of Modern War**, (New York, USA: Oxford University Press, 2000), p.3.

[12] James Paul & Friedman Jonathan, "Globalization and Violence", 3, **Globalizing War and Intervention**, (London: Sage Publications, 2006).

[13] Freja Louise Werner, Op cit.P5

[14] Kaldor Mary, "Old Wars, Cold Wars, New Wars, and the War on Terror." **International Politics,** (2005), p.22.

[15] Freja Louise Werner. Opcit p.8.

[16] Charles Townshend, **The Oxford History of Modern War**, (New York, USA: Oxford University Press, 2000), p.3.

[17] Freja Louise Werner. Opcit p..7

[18] حسين باسم عبد الأمير، مصدر سبق ذكره ، ص 385-386

[19] حسين باسم عبد الأمير، مصدر سبق ذكره ، ص 388

[20] حسين باسم عبد الأمير مصدر سبق ذكره ، ص 389

[21] فكري ال هير، انثروبولجيا الحروب الحديثة NAHI Digital Publisher، بحث منشور 2020، ص6 - 9، https://shorturl.at/amHV4 تاريخ الزيارة 24/8/2024

[22] Oscar Jonsson and others, **MODERN WARFARE NEW TECHNOLOGIES AND ENDURING CONCEPTS**, (Stockholm, Stockholm Free World Forum, 2020), pp 9-15.

[23] حسين باسم عبد الأمير، "تطور الحرب الحديثة وحرب ما بعد الحداثة"، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، (61)، بغداد، (2021)، ص 23

[24] اوفير فريدمان، **الحرب الروسية الهجينة**، تر: ضرار الخضر، (برلين: مركز النورس الدراسات، 2020)، ص 30

[25] أوستن لونج، **الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين الحروب اللامتماثلة في القرن الحادي والعشرين الإرهاب الدولي، والتمرد، وحرب الطائرات من دون طيار**، (أبو ظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاست
راتيجية 2014)، ص24

[26] سامح ساهي جاسم، "الأنماط الجديدة للحرب بعد تفكك الاتحاد السوفيتي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (العراق: قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2020)، ص 103

[27] نقلاً عن : مازن بلال، **الحرب غير المتوازية (الإرهاب)**، (دمشق: مطبعة اليازجي ، 2002)، ص 6.

[28] سامح ساهي جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 103

[29] روبرت سميت، **جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر**، تر: مازن جندلي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص 21

[30] روبرت سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 22- 362

[31]محمود محمد علي، **حروب الجيل الرابع وجدل الأنا والآخر**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2019)، ص9

[32] William S.lind & Others, the changing face of war: into the fourth generation Marine corps http://wwww.globalguerrillo s. Typeped.com (9 May 2021)

[33] مريم عماد شاكر، "الأنماط المستجدة للحرب وأثرها على الامن الدولي"، رسالة ماجستير غير منشورة، (العراق: الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، 2022)، ص 71

[34] Jack S.Levy, "Preventive War and Democratic Politics, International Studies Association", Blackwell Publishing, Chicago, (1 March 2008), pp 1-2

[35] بن عمار إمام، "الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (الجزائر: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2008)، ص 19.

[36] سرمد عبد الستار أمين، **الاستراتيجية بين النظرية والتطبيق"**، ط3، (العراق: المكتبة القانونية العراقية 2018)، ص 160

[37] سرمد عبد الستار أمين، مصدر سبق ذكره، ص 271

[38] جهاد محمد حسن، **حروب الجيل الرابع وتوظيف المليشيات والمرتزقة**، (فلسطين: مركز بيت المقدس للدراسات 2020)، ص 11

[39] جهاد محمد حسن " ص 14

[40] سيد عبد النبي محمد، **صراع الأمم وحروب الجيل الخامس**، (مصر: وكالة الصحافة العربية، 2019)، ص 5

[41] مريم عماد شاكر، مصدر سبق ذكره، ص 97

[42] سرمد عبد الستار أمين، مصدر سبق ذكره، ص 274

[43]Oleg N.Yanitsky, "The Ecological Wars: The Notion, Concept and Dynamics", **Advances in Social Sciences Research Journal**, UK, 7(6), (25 June 2020), pp 477-478.

[44]N. Yanitsky, op, cit, p.478 Oleg

[45] محمد أحمد الفيلابي، الحرب البيئية في الحاضر والمستقبل، موقع العربي الجديد، تاريخ الزيارة 24/8/2024، على الرابط https://www.alaraby.co.uk/

[46] خديجة البركاني، مصدر سبق ذكره، ص ص 308-310

[47] بسام العجي، "التلاعب بمناخ الأرض والتحكم بكوارثها ... عندما يتحول الطقس إلى سلاح"، **مجلة الأدب العلمي**، جامعة دمشق، سوريا، (26)، (2015)، ص ص 127 – 130

[48] إميل أمين البشرية في مواجهة الحروب السرية، جريدة الإضاءة الإلكترونية، الشبكة العالمية للأنترنيت 6/3/2021 على الرابط http://www.eda2a.net/news

[49] بسام العجي، مصدر سبق ذكره، ص 131

[50] Artur Victoria" HAARP: TESLA TECHNOLOGY PLUS" Research Gate https://www.researchgate.net/publication/335680219_HAARP_TESLA_TECHNOLOGY_PLUS (25 June 2021)

[51]Alexandra Bakalaki, Chemtrails "Crisis, and Loss in an Interconnected World, Society for Visual Anthropology Newsletter", **American Anthropological Association**, USA, 32(01), (May 2016), pp 12-14.

[52] محمد سلمان إبراهيم، "غاز الكيمتريل مجلة الادب العلمي"، جامعة دمشق، سوريا، (17)، (2015)، ص ص 177-178

جيوسياسية الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي

(دراسة حالة الهجرة غير الشرعية في ليبيا)

Geopolitics of Illegal Immigration in the Arab World

(Case Study: Illegal Immigration in Libya)

عادل محمد علي بوغرسة

محاضر في جامعة درنة كلية الاقتصاد فرع القبة، ليبيا

ملخص الدراسة

جاءت هذه الدراسة محاولة من الباحث الاقتراب من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، في سياق مقاربة جيوسياسية، بعد أن تحولت تلك الظاهرة في ظل سيولة التفاعلات الدولية والإقليمية إلى قضية سياسية أمنية عابرة للحدود الدولية، وما تمخض عن تلك الظاهرة من مخاطر كشبكات الاتجار بالبشر، والإرهاب، التي تقتضي الضرورة البحث عنها بين أسباب فقدان التوازن بين الشمال والجنوب، أو العلاقة بين المركز والمحيط، الذي يشكل مصدر للغموض الجيوسياسي، لذا؛ تم تناول ظاهرة الهجرة وفق تحليل يأخذ بعين الاعتبار تأثير عامل الحد على جوهر الحدث من خلال تحليل بيئة الحدث، حيث توصلت الدراسة من خلال هذا التحليل الجيوسياسي وجود علاقة تأثيرية واضحة لسياسات الهجرة المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي، وبين تفاقم هذه الظاهرة، وآثارها ومخاطرها السلبية على سيادة الدولة الليبية من ناحية، وارتداداتها السلبية على دول

المنطقة وبشكل خاص الدول العربية المتاخمة للحدود الليبية من ناحية أخرى، مع تأكيد الدراسة وجود فرص لدى الدول العربية للحد من تلك السياسات في ظل السيولة القطبية، وإن كان ذلك يتوقف على مدى وجود رؤية عربية واضحة وموحد تصدر من سراج جامعة الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: جيوسياسية الهجرة، الهجرة غير الشرعية، التوطين، السيولة القطبية، شبكات الاتجار بالبشر.

Abstract

This study was an attempt by the researcher to approach the phenomenon of illegal immigration, in the context of a geopolitical approach, after this phenomenon, in light of the fluidity of international and regional interactions, turned into a political and security issue that crossed international borders, The dangers that resulted from this phenomenon, such as human trafficking networks and terrorism, must be investigated among the reasons for the loss of balance between the North and the South, or the relationship between the center and the periphery, which constitutes a source of geopolitical ambiguity, So; The phenomenon of migration was dealt with according to an analysis that takes into account the impact of the limiting factor on the essence of the event through analysis of the event environment. The study found, through this geopolitical analysis, that there is a clear influential relationship to the immigration policies taken by the European Union , And between the exacerbation of this phenomenon, its negative effects and risks on the sovereignty of the Libyan state on the one hand, and its negative repercussions on the countries of the region, especially the Arab countries bordering Libya, The study confirms that there are opportunities for Arab countries to limit these policies in light of the

polar fluidity, although this depends on the extent of the existence of a clear and unified Arab vision issued by the Arab League.

Keywords: Geopolitics of Migration, Illegal Migration, Security Approach, Settlement, Polar Fluidity, Human Trafficking Networks.

مقدمة

يشكل حوض البحر الأبيض المتوسط معطى وواقع جيوسياسي، حضاري، ثقافي، تاريخي في أن واحد، حيث جعلت منه الجغرافيا ملتقى قارات كبرى مما كونت منه فضاء للحوار والتبادل والتثاقف، أما السياسة فصنعت منه على مر الزمن مجالاً للصراع والتنافس بين القوى المختلفة، وبانتهاء الحرب الباردة، دفعت تحولات الجغرافيا السياسية الكبرى بأوروبا الجنوبية إلى إعادة توجيه أفقها الإستراتيجي للبحر المتوسط الجنوبي، وتتركز الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط من منظور أوروبي في قضايا الهجرة غير الشرعية، التي تفاقمت بعد الانتفاضات الشعبية التي عرفها الوطن العربي منذ عام 2011م، نتيجة لموجة العنف التي مارستها النظم الاستبدادية في مواجهة الحركات الاحتجاجية، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي الواجهة الأساسية لمعظم المهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، إذ تسمح القوانين بطلب اللجوء الإنساني والسياسي، ولكن بعد تنامي عدد طالبي اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي، تحولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى قضية رأي عام، حيث لم يعد ينظر إليها على إنها قضية سوسيو ـ اقتصادية محضة، بل تحولت في ظل سيولة التفاعلات الدولية والإقليمية إلى قضية سياسية أمنية عابرة للحدود الدولية، لذا يحتم الواجب الأكاديمي والبحثي تحليل هذه الظاهرة بالنظر إلى جوهر الحدث ومدى تأثيره على عامل الحدث، إذ إن أي قضية يمكن أن تتعقد إذ ما تدخل فيها عامل إقليمي أو دولي[1]، أي تناول موضوع الهجرة غير الشرعية

من زاوية تقاطع الحقول المعرفية، من خلال مقاربة جيوسياسية التي لا تكتفي بوضع الظاهرة في أنيتها وتموجها، بل تضعها في سياق أوسع زمنياً ومكانياً، على نحو يتيح لنا من خلال مفهوم الجيوسياسية أن نحلل تجاذبات الهجرة غير الشرعية العابرة من ليبيا بين المجالات الحضارية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية برزت بين ضفتي المتوسط في سياق رفض المتناهي للأجانب، تحت دوافع يتداخل فيها ما هو أمني، واقتصادي، وسياسي، وديموغرافي، وذلك في إشارة إلى عدم مطاوعة التقييدات الأوروبية وتجاوزها لتقنين حركات الهجرة المقبلة إليها من الجنوب عبر ليبيا وضبطها، وبالتالي هذا الأسلوب الذي ينتهج من قبل الدول الأوروبية، والذي يتحدى القيود والحدود ويتجاوز القنوات الرسمية للهجرة، وإن كان مدفوعاً بانسداد الأفاق أمام المهاجرين، فهو يعني من جملة ما يعنيه، أن موسم الهجرة إلى الشمال قدر له أن يكون لا نهائياً، وخصوصاً الهجرة القادمة عبر الشواطئ الليبية.

وقد مثلت ليبيا مصدراً أساسياً للمهاجرين غير الشرعيين، لتوافر العوامل التي تجعل منها نقطة تجمع، والانتقال منها بقوارب الموت أو قوارب الحظ إلى الضفة الشمالية للمتوسط، فهي تعاني حالة انهيار شبه كامل للدولة ومؤسساتها، فضلاً عن حدودها البرية الواسعة التي تساعد على تدفق المهاجرين من دول إفريقية عديدة، فهي تعتبر أهم بؤر الهجرة غير الشرعية، وإحدى المحطات الرئيسية والمفضلة لعبور قوس متنوع من المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا، لذلك أصبح ينظر إلى الهجرة غير الشرعية العابرة من الشواطئ الليبية نحو أوروبا من الناحية السياسية، بوصفها قضية ذات شأن توازي قضايا عالمية جوهرية أخرى تتشابك معها.

لذا؛ بدأت الدول الأوروبية تتعامل مع الهجرة غير الشرعية العابرة من الشواطئ الليبية وفق سياسات وتوازنات جديدة، مستغلة في ذلك الظروف التي تمر بها الدولة الليبية، وذلك لتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، مما قد ينعكس بدوره سلباً على الدولة الليبية، وعلى أمن واستقرار المنطقة برمتها.

- **مشكلة الدراسة**

ومن هنا تنطلق مشكلة الدراسة لمحاولة معرفة الارتدادات الجيوسياسية للهجرة غير الشرعية على ليبيا والمنطقة العربية وخصوصاً دول الطوق المتاخمة للحدود الليبية، فالسياسات التي تنتهجها الدول الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية، والتي تهدف من ورائها تحقيق مصالحها فقط، قد يؤدي بدوره إلى مزيد من عدم الأمن والاستقرار بالمنطقة العربية، فإلى أي مدى يمكن اعتبار إن الهجرة غير الشرعية يمكن أن تكون عاملاً مهدداً لأمن واستقرار المنطقة العربية، في ظل غياب رؤية عربية واضحة تجاه أخطارها الآنية والمستقبلية.

ولهذا يتمخض عن إشكالية الدراسة الأسئلة التالية:

- ✓ ماذا يقصد بمصطلح الهجرة، والهجرة غير الشرعية؟
- ✓ ما هي أهمية الموقع الجيوسياسي للدولة الليبية؟
- ✓ ما هي العوامل التي أدت إلى استفحال ظاهرة الهجرة في ليبيا كدولة عبور؟
- ✓ ما هي الارتدادات السلبية لجيوسياسية الهجرة على ليبيا والمنطقة العربية؟

- ✓ هل هناك فرص لدول المنطقة في مواجهة التحديات الجيوسياسية للهجرة غير الشرعية؟

➢ **فرضية الدراسة**

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: تعامل الدول الأوروبية مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفق المقاربة الأمنية، وغياب رؤية عربية واضحة وموحدة، كان له ارتدادات سلبية على الدولة الليبية وأمن واستقرار المنطقة العربية.

➢ **منهجية الدراسة**

لقد تم استخدام العديد من الأدوات الذهنية من أجل اختبار الفرض الذي انطلقت منه الدراسة، وكذلك للإجابة على العديد من التساؤلات التي تمخضت عن المشكلة البحثية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف تحليل الظاهرة محل الدراسة والوقوف على آثارها وانعكاساتها على دول العبور والمقصد، كذلك تم الاستعانة بالمنهج الواقعي لمعرفة كيف تعاملت الدول الأوروبية مع الظاهرة، فضلاً عن استخدام التحليل الجيوبوليتيكي للاقتراب من الدولة والظاهرة محل الدراسة، ناهيك عن استخدام التحليل الجيوسياسي لرصد السياسات المتبعة بخصوص هذه الظاهرة، وعلاقة تلك السياسات بأمن واستقرار المنطقة العربية.

➢ **أهمية الدراسة**

يكتسب الموضوع أهميته العلمية من حيث كونه مقاربة جيوسياسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الدولة الليبية كدولة عبور، لمعرفة مدى علاقة استفحال ظاهرة الهجرة بأمن واستقرار المنطقة العربية، كذلك العمل على وضع خطوط فاصلة وواضحة

بين الكثير من المفاهيم ذات العلاقة بالظاهرة محل الدراسة، والوقوف على السياسات المتخذة من قبل دول المقصد من منظور مقاربتها الأمنية، ومعرفة انعكاسات تلك السياسات على الدولة الليبية وارتداداتها السلبية على المنطقة برمتها، وكذلك معرفة الفرص المتاحة لدول المنطقة العربية للحد من مخاطر النموذج الغربي الدولي ومقاربته الأمنية للظاهرة الهجرة واللجوء.

- **أهداف الدراسة**

يتضح من ثنايا ما تقدم أن تلك الدراسة تستهدف الإجابة على التساؤلات التي طرحتها المشكلة البحثية، وبناء عليه يمكن توجيه البحث في هذا الموضوع نحو الأهداف الآتية :

- ✓ ـ اختبار فرضية الدراسة وقياسها منهجياً، وفق المتوفر من المادة العلمية.
- ✓ ـ الوقوف على مخاطر الظاهرة محل الدراسة على دولة العبور ودول المقصد.
- ✓ ـ محاولة رصد السياسات المتبع للحد من الهجرة غير الشرعية.
- ✓ ـ معرفة الارتدادات السلبية لجيوسياسية الهجرة على المنطقة العربية.

- **تقسيمات الدراسة**

تقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور على النحو الآتي:

المحور الأول تضمن مقاربة ايتيمولوجية لمفهوم الهجرة غير الشرعية، أما المحور الثاني مقاربة جيوسياسية للهجرة غير الشرعية في ليبيا، بينما تضمن المحور الثالث سياسة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على المنطقة العربية.

1.مقاربة ايتيمولوجية لمفهوم الهجرة غير الشرعية.

إن مصطلح الهجرة غير الشرعية شأنه شأن المصطلحات الأخرى في العلوم الاجتماعية من الصعوبة بمكان الحصول على تعريف جامع مانع له، وقد يرجع السبب في ذلك إلى تعدد المفاهيم المقدمة للدول حول الهجرة غير الشرعية، وكذلك اختلاف أغراضه التي ترمي إليها، حيث يرى الباحث أن ما زاد من غموض هذا المفهوم، هو أنه ليس على وتيرة واحدة من حيث التعامل معه سواء كان من قبل الأفراد أو الدول، حيث نجد أن الشخص المهاجر، يجد في ذلك التصرف عمل مشروع للبحث عن مكان أفضل للعيش فيه، بينما نجد غيره يعتبر أن هذا التصرف غير قانوني، حيث إن هذا الاختلاف نجده بشكل جلي في تعامل الدول المستقبلة أو المقصد والدول المرسلة أو المصدر مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فمن منظور الدول المستقبلة يطلق على مفهوم الهجرة مصطلح **(التوطين)**، فالهجرة بالنسبة للدول المستقبلة تختلف من كونها شرعية أو غير شرعية، مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وبالتالي فإن الدول المستقبلة لا تهتم بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدر ما تهتم بالأهداف من الهجرة والمهاجرين، وفي المقابل نجد أن الهجرة من منظور دول المرسلة أو المصدر يطلق على مفهوم الهجرة مصطلح **(الارتحال أو النزوح)**، ويشير هذه المصطلح عموماً إلى الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب، وبالتالي تعد مرادفة أيضاً لمفهوم اللاجئين، فالدول المرسلة أو المصدر للمهاجرين تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التي تؤدي إلى النزوح أو تدفق اللاجئين، أما الهجرة من منظور الدول الأخرى أو العالم ككل نحده يطلق عليها مصطلح **(الهجرة القانونية)**، والذي يعني في هذه الحالة الهجرة الهجرية التطوعية من مكان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، ويعد هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداماً باللغة الإنجليزية[2].

وفي سياق الاقتراب من مفهوم الهجرة غير الشرعية، ينبغي في البداية تحديد كلمة الهجرة، التي قد تكون دائمة أو مؤقتة، كما قد تكون اختيارية أو إجبارية، وقد تكون داخلية أو خارجية، كما قد تكون شرعية أو غير شرعية، مما يتطلب الوقوف على معرفة أصل كلمة الهجرة لغوياً واصطلاحياً، والتعريفات التي سيقت بشأنها، ومن ثم يتم البحث عن جذور وأصل الهجرة غير الشرعية وتعريفاتها.

1.1.أصل مصطلح الهجرة:

أن الهجرة تعد ظاهرة إنسانية قديمة بقدم وجود البشر على المعمورة، حيث كانت الظروف المعيشية والمناخية تفرض على الإنسان الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، بسبب الفقر والمجاعة والكوارث والحروب والأمراض وغالباً ما ينتقل المهاجر من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية[3]، وفي سبيل البحث عن أصل كلمة الهجرة، يخبرنا لسان العرب، بأن الهجرة ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، إلا أن المعنى يتسع لأن يكون أرض المغادرة أو الوصول معنوية، ولا طبيعية فيقال **(هجرت الشيء هجراً إذا تركته وأغفلته، والهجرة اسم مشتق من هجر يهجر أو هجران، ويقال هاجر القوم من دار إلى دار أي غادر المكان، وهجرة الشيء يعني تركه)**[4].

كما يقال هاجر الرجل إذا قام بذلك، بالإضافة إلى كل مخل لمسكنه متنقل بسكنه إلى قوم آخرين، ويطلق اسم المهاجرين على من تركوا ديارهم، ومنازلهم التي نشئوا فيها، وانتقلوا إلى دار ليس لهم فيها أهل، أو مال، فكل من ترك بلده من البدو أو المدينة، أو ذهب للعيش في بلد آخر يسمى مهاجر، والهجرة من أصل الاسم الهجرة التي هي ضد الوصل، والتهاجر التقاطع، وهجرة المهاجر إلى القرى[5].

وفي سياق متصل يشير قاموس المورد إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى أخر، أما قاموس ويبستر فيشير بدورة إلى ثلاث معاني لكلمة الهجرة، وهي: الحركة من دولة أو مكان إلى آخر، أو المرور أو العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر بغرض البحث عن الطعام أو النزوح، أو تغيير المكانة أو مستوى المعيشة، ويبدو أن علماء الاجتماع لديهم رأي مقارب لهذا المعنى، حيث يرون بأن الهجرة تعني تغير الحالة الاجتماعية كتبديل الطبقة الاجتماعية، أو الحرفة أو ما شابه ذلك. حيث أعطى هذا التعريف بعداً اجتماعياً للهجرة، إذ ركز على ذلك التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة، فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أخرى أكثر ثراء.

وفي المقابل نجد إن علماء النفس لديهم رأي آخر في الهجرة، فقد عرفوا الهجرة بأنها استعداد فطري يملكه الإنسان دون تعلم، ويحفزه على القيام بسلوك ما في موقف معين، مثل غريزة التملك وغريزة القتال، وفي نفس السياق نجد إن الهجرة جاءت في علم السكان الديموغرافي بأنها هي الانتقال بشكل فردي أو جماعي من مكان إلى آخر للبحث عن وضع يكون أفضل من النواحي الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الدينية.

وفي سياق التعرف على كلمة الهجرة من جميع جوانبها، يخبرنا المعجم القانوني الذي يعتمد على معيار دوافع الهجرة، بأن الهجرة هي العملية التي يذهب من خلالها شخص من بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل، وفي المقابل نجد أن الموسوعة السياسية قد أدلت بدلوها في تعريف الهجرة بأنها كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة.

وأخيراً يمكن تعريف الهجرة اصطلاحاً بأنها مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة[6].

وبعد سبر أغوار كلمة الهجرة لغويا واصطلاحاً، يكفي أن نشير إلى تحديد مفهوم الهجرة في أدبيات علم السياسة، وعلم العلاقات الدولية، حيث نجد أن لمفهوم الهجرة عدة أبعاد وهي الهجرة كظاهرة أو كعملية، والهجرة كمتغير تابع أو مستقل، والهجرة كبراديغم أو إطار فكري عام[7]، كما أن للهجرة مفهومان أحداهما عام ويعني الحركة أو القصد الآني في الانتقال إلى دولة غير دولة الأصل، والأخر خاص ويعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم، ويمكن أن تكون الهجرة من الريف إلى المدينة داخل البلد نفسه، وحينها تسمى هجرة داخلية، ويمكن أن تكون من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى قارة، وهنا تسمى هجرة خارجية[8]، كما يمكن أن تكون الهجرة دائمة أو مؤقتة، وشرعية وغير شرعية، حيث أن الأخيرة كظاهر تدخل ضمن دائرة اهتمام هذه الدراسة، مما يتطلب سبر أغوارها كمصطلح، وذلك بالوقوف على معرفة أصل هذا المصطلح وجذوره.

2.1. أصل مصطلح الهجرة غير الشرعية

عند البحث عن أصل مصطلح الهجرة غير الشرعية نجده مركب من لفظين (**الهجرة**) وهي التي تحدثنا عنها فيما سبق، ولفظ (**غير الشرعية**) وهو الذي نجده يدل فيما معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون، حيث ظهرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بداية القرن العشرين وتعاظم الاهتمام بها بشكل ملحوظ بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال السبعينيات من القرن الماضي[9].

هذا وقد تعددت تعريفات الهجرة غير الشرعية وتنوعت، حيث نجد المشرع الليبي يعرفها بأنه يعد مهاجراً غير شرعي كل من دخل أراضي الدولة الليبية أو أقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى[10]، أما المنظمة الدولية فتعرف الهجرة غير الشرعية على إنها حركة أفراد تنتهك قواعد دول المصدر والعبور والاتجاه، فمن ناحية الدول المتجه إليها الدخول غير شرعي يعني الإقامة أو التوظيف في بلد لا يملك فيه المهاجر الوثائق القانونية التي يتطلبها الدخول لهذا البلد، مما يعني أن الفرد عبر حدوداً دولية دون جواز أو وثيقة سفر صحيحة أو عدم امتثاله للمتطلبات الإدارية للخروج من هذا البلد[11]، كما تذهب المفوضية الأوروبية في تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها، ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة، عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرات صالحة، ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة، فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، أما القاموس السياسي فقد عرف الهجرة غير الشرعية بأنها تلك الحركات غير القانونية والتي تعارض تشريعات الدول بشكل مباشر، هذا وقد عرفت منظمة خدمات المهاجرين الأمريكية الهجرة غير الشرعية بأنها الهجرة العابرة للدول والتي تكسر قوانين الدول، من خلال حركة الأجانب دون وثائق رسمية[12].

بعد أن تطرقنا لمصطلح الهجرة، والإسهامات المتعددة في تعريف الهجرة غير الشرعية، نصل إلى القول بأن مصطلح الهجرة غير الشرعية هو مصطلح حديث النشأة بالمقارنة بمصطلح الهجرة، وهذا الأمر يرجع بشكل أساسي إلى أن الدول الأوروبية كانت قد قبلت العمالة الوافدة إليها من دول الجنوب، وذلك بتشجيع من الدول الأوروبية

ذاتها، حيث كانت الدول الأوروبية في حاجة ملحة إلى العمالة الوافدة إليها من الجنوب، وذلك لغرض استغلالها في المشاريع التنموية التي انطلقت في أوروبا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي تمخض عنه هجرة كثيفة خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، غير إن تراجع النسق التنموي بعد الأزمة البترولية سنة 1974م دفع كبريات الدول المستوردة لقوة العمل العربية والإفريقية لغلق الهجرة الشرعية أو ما يسمى (**سياسة الهجرة الصفر**)[13]، وهذا ما أدى إلى ظهور الهجرة غير الشرعية التي تفاقمت واستفحلت خاصة بعد ثورات الربيع العربي، وعجز دول العبور التي تأتي في صدارتها ليبيا من حوكمة حدودها، كل ذلك تزامن مع الاستراتيجيات التي تتبعها الدول الأوروبية في الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها، مما قد يكون له ارتدادات سلبية على ليبيا وعلى المنطقة برمتها، التي تعتبر الأكثر تصديراً للهجرة بسبب الأزمات والاضطرابات السياسية التي تعيشها[14].

2.مقاربة جيوسياسية للهجرة غير الشرعية في ليبيا

1.2. المقاربة الجيوسياسية لموقع الدولة الليبية

تتمتع ليبيا بموقع جغرافي مهم من منظور الجغرافيا السياسية المعاصرة **(الجيوبوليتيكي)**، فهي تطل على الساحل المتوسط الجنوبي المقابل لأوروبا بشاطئ يزيد طوله عن (**1900**) كم، كما أنها تقع وسط الشمال الأفريقي، مما جعل منها هذا الموقع دولة ذات ثقافات متعددة عربية وأفريقية ومتوسطية، وتتجاور ليبيا مع أربع دول عربية هي تونس والجزائر من الغرب، ومصر والسودان من الشرق والجنوب الشرقي، ودولتين إفريقيتين هما تشاد والنيجر من الجنوب، حيث يبلغ مجموع طول حدودها البرية حوالي (**5000**) كم، ما رتب عليها ظرفية سياسية خاصة نحو إفريقيا من جانب، ولأنها تطل على

الساحل الجنوبي للبحر المتوسط جعلها تتأثر بسياسات دول المتوسط من جانب آخر، وتقع ليبيا بين دائرتي عرض (19.30 و33) شمالا، وبين خطي طول (25 و9) شرقاً، فهي تقع ضمن الإقليم المدارية وشبعه المدارية، ما نتج عنه وقوع أغلب أرضيها ضمن النطاق الشمالي للصحراء الكبرى، ولا يستثنى من ذلك إلا بعض الأجزاء والمرتفعات الشمالية، وهذا انعكس بدوره على التوزيع السكاني فوق الجغرافيا الليبية، حيث انحصر تركزهم بشكل واضح في الشريط الساحلي الضيق في المناطق الغربية والشرقية، وتعد ليبيا رابع أكبر بلدان مساحة في قارة إفريقيا، والسادسة عشرة على مستوى العالم، وهذا ما يفرض على هذه الدولة معضلات كبيرة من الناحية الجيوسياسية، جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار والنزاع المسلح بعد أحداث السابع عشر من فبراير 2011م، وأبرز هذه المشكلات انعدام سيطرة الدولة على حدودها[15].

وفي سياق متصل نشير أن الدولة الليبية تحتوي على احتياطات نفطية ومنجميه هائلة، من النفط والغاز والحديد واليورانيوم، فهي تعتبر الأولى عربياً من حيث احتياطي النفط الصخري، والخامس عالمياً بعد روسيا والولايات المتحدة والصين والأرجنتين، كما تحتل ليبيا المرتبة الثانية بعد جنوب أفريقيا من احتياطي الغاز، كما تمتلك ليبيا احتياطياً إستراتيجياً ضخماً من الحديد، يفوق حتى احتياطيات موريتانيا، إذ تصل إلى (3.5) مليار طن، مع نسبة حديد بين مكونات الصخور تصل إلى(55.35) بالمائة بحسب المجلس الليبي للنفط والغاز، ناهيك عن مناجم لليورانيوم التي توجد بالجنوب الغربي وتحديداً بمنطقة العوينات بالقرب من مدينة غات بحسب المجلس الليبي للنفط[16].

إن احتلال الدولة الليبية لموقع وثروات إستراتيجية هامة، يعتبر من أهم عوامل قوة الدولة، ولكن عجز الدولة وعدم قدرتها المحافظة على موقعها الإستراتيجي

واستخدامه كأداة في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية، جعل هذا الموقع عرضة للاختراق واستغلاله من قبل فواعل دولية أخرى من دول وجماعات في شتى أنواع التهريب، لعل أهمها التهريب والاتجار بالبشر، فقد وصفت ليبيا منذ القدم بأنها إفريقيا الشمالية، وأنها متنفس لا غنى عنه للدول الإفريقية الحبيسة التي ترغب في الوصول إلى البحر، حيث إن طول حدودها الجنوبية، وقرب سواحلها من السواحل الجنوبية للدول الأوروبية، جعلها من المسالك الأكثر سهولة لتهريب وعبور المهاجرين غير الشرعيين من دول جنوب الصحراء، وكذلك من دول المغرب العربي ومنها الانطلاق بحراً إلى أوروبا، حيث بلغ عدد المهاجرين الذين دخلوا ليبيا عام 2018م، حوالي **(678.386)** مهاجر، من **(42)** دولة إفريقية، وهذا العدد الكبير يؤكد عجز الدولة الليبية في ضبط ومراقبة الحدود البرية والبحرية للبلاد، فضلاً عن عدم سيطرتها على مراكز احتجاز المهاجرين الذين يتم تهريبهم منها بالتواطؤ مع الأجهزة الأمنية المكلفة بحراستها، هذا على اعتبار أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تجارة مربحة جداً حتى بالنسبة للجماعات المسلحة **(الميليشيات)**، فالعامل الجغرافي في ليبيا يعتبر من بين العوامل التي ساعدت من أن تكون بعض المناطق أرض خصبة لنمو شبكات التهريب والاتجار بالبشر، حيث إن طول حدودها البرية وعجز الدولة عن ضبطها، جعلها من أهم مسالك تدفق وعبور المهاجرين نحو أوروبا، حيث ينقل المهاجرين من حدودها الجنوبية عبر شبكات من المهربين الذين يأتون بهم إلى منطقتي **(الكفرة وسبها)** اللتين تعدان أهم مناطق تجمع المهاجرين في جنوب ليبيا، فهذه الأخيرة تعرف ضعفاً أمنياً كبيراً بعد أحداث 2011م، فهي تعتبر منطقة عبور لجماعات التهريب، ومن ثم تنشط فيها تجارة السلاح والمخدرات في الصحراء الإفريقية وشبكات الدعارة والجريمة المنظمة كما تشير تقارير أمنية ليبية، بالإضافة إلى أن الهجرة غير الشرعية شكلت انتهاكاً صارخاً لسيادة الدولة، وخرقاً لقوانين السفر

والإقامة فيها[17]، ولم يقف الأمر عند هذا الحد فحسب، بل وفق المقاربة الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، باتت الدول الأوروبية تتعامل مع هذه الظاهرة بقوانين صارمة، تهدف من وراءها منع تدفق المهاجرين إليها، دون الاكتراث بأسباب هذه الظاهرة ومعالجتها بالتنسيق والتعاون من دول المقصد والعبور، وبفعل تلك السياسات المتخذة من جانب الدول الأوروبية، بات يطفو على السطح انعكاساتها السلبية على جميع الأصعدة وفي مختلف المجالات التي أصبحت تشهده اليوم دول المقصد والعبور على حد سواء.

2.2. سياسات وإستراتيجيات الهجرة غير الشرعية في ليبيا

تنطلق سياسات وإستراتيجيات تعامل الدول مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفق منظور كل منهما لهذه الظاهرة، حيث يختلف منظور الدول المستقبلة أو المقصد، عن منظور الدول المرسلة أو المصدر لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ففي الوقت الذي تجد فيه الدول المستقبلة أن إجراءات أمنية متشددة في الدول المصدرة للهجرة من شأنها أن تحد وتقلص هذه الظاهرة، ترى الدول المصدرة للهجرة أن الاقتصار على التعاطي الأمني مع الظاهرة، أمر مجحف وغير مقبول، وأن المسألة تحتاج إلى مقاربة شمولية ومندمجة تضع العنصر البشري في صلب الاهتمام، وتعتمد على روح شراكة متوازنة ومفيدة للجميع تساهم فيه جميع الأطراف في وضع حل لهذه الظاهرة[18] التي أصبحت تشكل أهم الموضوعات في أجندة العلاقات شمال ـ جنوب المتوسط، فالاتحاد الأوروبي بوصفه يمثل دول المقصد يريد وقف تدفق المهاجرين نحوه بأي ثمن، أما دول المنشأ الغارقة في توترات سياسية، ودول العبور التي تكابد اقتصادياً، فلا تملك القدرة على كبح سيل هذه الهجرة ولا قدرة للقضاء على أسبابها، حيث تمثل الدول العربية دول عبور الهجرة غير الشرعية

نحو أوروبا، حيث يأتي من أهم بؤر عبور المهاجرين من ليبيا بحكم ما تمر به من ظروف تجعلها عاجزة عن التعامل مع ذلك التدفق.

ووفق هذه المعادلة التي توضح تباين منظور تلك الدول لهذه الظاهرة، تتفاعل العلاقات بين الأطراف الثلاثة، وقد تفاعلت تلك العلاقات بالفعل مع المناخ الذي أفرزه ظهور التطرف في الدول الأوروبية، مثل الأحداث التي ضربت فرنسا وأصبحت العلاقة المحتملة بين المهاجرين والتطرف من أهم المسائل المقلقة في أوروبا، فضلاً عن انتشار واستفحال ظاهرة الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة وتهريب وغسيل الأموال، كل تلك المتغيرات فرضت على أوروبا أن تتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وفق سياسات وإستراتيجيات تحاول من خلالها وقف تدفق الهجرة غير الشرعية إليها، دون النظر في معالجة أسباب هذه المشكلة، مما ينعكس سلباً على الدول العربية باعتبارها دول عبور للمهاجرين غير الشرعيين، لذا؛ أصبحت إشكالية الهجرة غير الشرعية تعد السؤال الأكثر إرباكاً للحسابات السياسية بين ضفتي المتوسط، فما من لقاء رسمي أو بين مسؤولي الضفتين إلا ألقت هذه القضية بظلالها عليه، وفي ذلك إشارة إلى حساسية الموضوع وقوته الرمزية والمادية في صوغ السياسات المستقبلية وبناء علاقات أوروبا بجيرانها الجنوبيين[19].

ولهذا بدأت الدول الأوروبية تنهج في سياسات تكفل فيها الموازنة بين علاقاتها مع دول العبور والمصدر للهجرة غير الشرعية، وبين تحقيق أمنها القومي، ومواجهة المخاطر الأمنية المحتملة والتي تعتبر تهديداً فعلياً، فقد قامت كل من فرنسا واسبانيا وايطاليا بتوقيع اتفاق مايو 1995م الذي تم بموجبه إنشاء قوتين برية وبحرية غير دائمة مقرها فلورنسا في ايطاليا، بهدف التصدي للعمليات الإرهابية وتهريب الأسلحة والجريمة

المنظمة والهجرة غير الشرعية التي أصبحت تهدد أوروبا من دول جنوب المتوسط[20]، وعلى نفس المنوال أطلقت الحكومة الايطالية سياسة في عام 2013م تعرف بعملية **(ماري نوستروم)** التي كانت تهدف إلى ضمان القيام بدوريات ذات استجابة فورية في المنطقة الوسطى من البحر المتوسط، للإنقاذ السريع للمهاجرين المعرضين للخطر في عرض البحر، حيث استطاعت تلك العملية إنقاذ حياة حوالي (**166000**) شخص، ولكن عقب الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الذي يقضي بأن إنزال المهاجرين على الشواطئ الليبية أمر غير قانوني، مما يعني أن استمرار عملية إنقاذ المهاجرين وإنزالهم على الشواطئ الإيطالية، سيؤدي إلى تدفق المهاجرين نحو الدول الأوروبية، ولهذا بدأ القادة الأوروبيين جراء خشيتهم من ردود الفعل السياسية بانتقاد عملية **(ماري نوستروم)**، وبدأت تلميحات دون مسوغات باعتبار العملية عامل جذب للمهاجرين غير الشرعيين، وقد أدى هذا إلى قرار كارثي اتخذه القادة الأوروبيين والحكومة الإيطالية بإنهاء العملية بحلول عام 2014م.

حيث تم إطلاق عملية جديدة يطلق عليها **(ترايتون المشتركة)** بين دول الاتحاد والحكومة الإيطالية، ولكن استمرار تدفق موجات المغادرة ولا سيما من ليبيا في مطلع 2015م، وارتفاع أعداد من يبتلعهم البحر بصورة حادة، وتحطم سفينتين في حادثتين وقعتا في أسبوع واحد في ابريل 2015م التي راح ضحيتها ما يربو على (**1200**) شخص، جعل القادة الأوروبيين يدركون في نهاية المطاف أن إنهاء عملية **(ماري نوستروم)** كان خطأ، وأن عملية **(ترايتون المشتركة)** لا تشكل استجابة كافية للحالة في المنطقة الوسطى من المتوسط، حيث أتفق القادة الأوروبيين على إطلاق القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في المتوسط **(يونافور ميد)***، التي أُعيد تسميتها فيما بعد لتصبح **(عملية صوفيا)**، بيد أن أولويات الحكومات الأوروبية سرعان ما تغيرت مع زيادة عدد المهاجرين

الذين يعبرون البحر نحو أوروبا، وبسبب ما راح يطفو على السطح بشكل متزايد من تذمر الرأي العام في أوروبا بشأن استقبالهم وأدراجهم، وخصوصاً بعد ارتفاع صوت الحركة الشعبوية في أوروبا وموقفها من المهاجرين، لهذا راحت الدول الأوروبية، تستكشف طرقاً لتكليف جهات خارجية بمهام مراقبة الحدود، بهدف منع تدفق المهاجرين إليها، وقد أعربت منظمة العفو الدولية في هذا الصدد مراراً وتكراراً عن بواعث قلقها إزاء سياسات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تكليف دول خارج الاتحاد بمراقبة حدودها، ومعالجة ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها[21].

وفي سياق متصل يشير التقرير الذي تقدمت به المنظمة الدولية للهجرة لعام 2020م، بأن الاتحاد الأوروبي يدعم السياسة الخارجية التي تتماشى مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والتي تشمل دعم الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي وإنهاء الأزمة السياسية الحالية، ومع ذلك عندما يتعلق الأمر بالهجرة فإن الاتحاد الأوروبي يواصل الاستعانة بمصادر خارجية، وإضفاء الطابع الخارجي على إدارة الحدود، حيث تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإجراء الاتفاقيات وتقديم المساعدات لأطراف النزاع المختلفة من أجل التحكم في تدفق الهجرة دون إيلاء الاعتبار لحالة حقوق الإنسان للمهاجرين أو عواقبها على الليبيين[22].

وبناء على ما سبق تبنت الدول الأوروبية بعض الإستراتيجيات والسياسات لمواجهة تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها، حيث يأتي في صدارة تلك السياسات محاولة أوروبا الربط بين الهجرة غير الشرعية والإرهاب وخصوصاً في ظل الأحداث الأخيرة التي شهدتها بعض الدول الأوروبية، حيث برزت أهمية هذا الموضوع وانعكاساته على المنطقة العربية باستجلاء تغول الطرف الأوروبي في الربط الميكانيكي بين الهجرة والتطرف، وهو ما دفع

أوروبا إلى المراهنة أكثر فأكثر على تقوية سياسة الستار الحديدي لمجابهة تهافت المهاجرين غير الشرعيين إليها، من دون تكلف عناء التمييز بين اللاجئين من ضحايا النزاعات المسلحة التي ترتبت على عسكرة الثورات العربية، وغيرهم من راكبي موجة المد الهجري، وذلك بدعوة تجفيف المنابع (**المفاقس**) الأولية لإنتاج ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مما أدى بدوره إلى استفحال ظاهرة الاتجار بالبشر التي تديرها العصابات الإجرامية في ليبيا، وما تمخض عنها من انتشار لظاهرة تهريب الأسلحة والمخدرات وتنامي الحركات الإرهابية التي أصبحت مصدر قلق مهدد للأمن القومي لدول الجوار كمصر وتونس والجزائر.

ولم تكتفي الدول الأوروبية إلى هذا الحد، بل قامت بتبني سياسة تعرف بـ(**دبلوماسية الهجرة**) تقوم من خلالها بتوظيف كافة أدواتها الدبلوماسية ومواردها لخلق حوافز لدول المنشأ والعبور النامية حتى تستقبل تدفقات الهجرة غير المرغوب فيها كـ(**الهجرة غير الشرعية والنزوح**)، والأهم من ذلك أن تشدد إجراءات أمنها الحدودية بحيث تمنع تلك التدفقات من الوصول إلى الدول الأوروبية، وتشمل هذه الحوافز الوصول إلى الأسواق التجارية، وتسهيل التأشيرات والاستثمارات، والدعم المباشر للميزانية، وتمويل التنمية، وكذلك التمويل المباشر لأنشطة إدارة الهجرة، وتعتبر هذه السياسة أو دبلوماسية الهجرة خطيرة جداً على الأمن القومي الليبي، علاوة عن تهديدها لأمون الدول العربية المتاخمة للحدود الليبية مثل تونس والجزائر والسودان ومصر، حيث يتم بمقتضى تلك الدبلوماسية توطين الهجرة غير الشرعية في ليبيا وغيرها من الدول العربية الأخرى، مما يعد خطر يهدد أمن واستقرار المنطقة العربية، حيث أن تدفق آلاف المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا، والسعي إلى توطينهم في ظل هذه الظروف التي تمر بها الدولة الليبية، قد يؤدي إلى تحويل هؤلاء المهاجرين إلى أداة سلبية للعبث

بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما يمكن أنَ تكون وسيلة يسهل اصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، ما يثير العديد من الإشكاليات القانونية والسياسية، ويدفع بالعلاقة بين دول المنطقة إلى حالة من التوتر والاحتقان.

ويأتي من بين هذه السياسات التي تنتهجها الدول الأوروبية في هذا الصدد هي مذكرة التفاهم حول الهجرة غير الشرعية التي تم المصادقة عليها بين إيطاليا ومالطا، والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني خلال سنوات (**2017 و2020م**)، حيث كان الاتفاق مع الجانب الإيطالي على التعاون في مجالات التدريب والتعليم العسكري وتبادل الخبرات والدعم والتطوير والصيانة والاستشارات والتعاون في مجال الهجرة غير الشرعية، وأمن الحدود البرية والبحرية، وعمليات التخلص من الذخائر والألغام، وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية، حيث سرعان ما تم في أغسطس 2017م التصديق من قبل البرلمان الايطالي على مشروع قانون بإرسال بواخر إلى المياه الليبية لأجل وقف الهجرة غير الشرعية، ومنع تهريب البشر في اتجاه أوروبا، في اتفاق بين إيطاليا وحكومة فايز السراج.

غير إن تلك الاتفاقية كان لها آثار وخيمة على ليبيا وارتدادات سلبية على المنطقة العربية برمتها، حيث أثبتت الأبحاث التي تم إجراؤها حول تجزؤ قطاع الأمن وتطور الجماعات المسلحة، إنه قد تم دمج الجماعات المسلحة داخل جماعاتها والهياكل الاقتصادية التي بنيت حولها، وتفاعلها مع الحكومة المركزية، وتشير هذه النتائج إلى حقيقة إنه حتى ولو كانت الجماعات المسلحة مدرجة على قائمة رواتب الحكومة، فإنها تسعى لتحقيق مصالحها وأجندتها الخاصة، مما يعني إن هذه الجماعات تنخرط في أنشطة غير قانونية مختلفة مثل التهريب والاتجار بالبشر وارتكاب انتهاكات جسيمة

لحقوق الإنسان سعياً منها إلى أن تكون أكثر ثراء وقوة، والغريب في الأمر إن بعض هذه المجموعات تشارك بشكل مباشر في برنامج الإتحاد الأوروبي المتعلق بالهجرة واللاجئين، سواء كانوا أعضاء في خفر السواحل أو يحرسون مراكز الإيواء التي تحتجز المهاجرين، والخطورة في الأمر أن تتحول هذه الجماعات المسلحة إلى تشكيل دولة داخل الدولة، طالما يتلقون أموال ضخمة من جراء تنفيذهم لسياسات الاتحاد الأوروبي بشأن تدفق الهجرة، سواء كانت تلك الأموال يتم الحصول عليها بشكل مباشر، أو عن طريق أموال الأمم المتحدة المخصصة للمهاجرين، حيث وجدت لجنة الأمم المتحدة تحقيق أجرته وكالة (**أسوشيتد برس**) عام 2019م، إنه قد تم تحويل مبالغ ضخمة من أموال الاتحاد الأوروبي إلى شبكات متشابكة من الميليشيات والمتاجرين بالبشر وأفراد خفر السواحل الذين يستغلون المهاجرين، وبحسب تقاريرهم بشأن بعض الحالات فلقد كان مسؤولو الأمم المتحدة يعرفون إن الجماعات المسلحة تحصل على المال، وغالباً ما يحدث ذلك في المجمعات التي تلقت الملايين من أموال الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من التقارير الواسعة عن حالات التعذيب والابتزاز وغيرها من الانتهاكات التي يواجهها المهاجرين على أيدي هذه الميليشيات في مراكز الإيواء، ولقد تبين إن هذه الميليشيات نفسها تتآمر مع وحدات خفر السواحل الليبية التي تعيد المهاجرين إلى مراكز الإيواء، كما تبين أن بعض هذه الميليشيات تستولي على أموال الأمم المتحدة الإنسانية المخصصة للأغذية المنقذة للحياة والرعاية الطبية للمهاجرين[23]، حيث أن خطر النموذج الليبرالي الغربي يتمثل في صحوة التفاعلات ما تحت الدولة كالميليشيات المسلحة أو الجماعات القبلية أو الحركات الإرهابية، التي أصبحت قادرة على منافسة الدول وبشكل خاص تلك المصنفة كـ(**فاشلة أو هشة**) التي تسود فيها حالة وضع سياسي وأمني يرى البعض أنه أقرب إلى العصور الوسطى الجديدة[24]، مما يبدو لي من نتائج هذه الأبحاث، ومن التحقيق الذي أجرته وكالة

(**أسوشيتد برس**) أن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية في ليبيا وفق منظور مصلحة الدول الأوروبية أو النموذج الليبرالي الدولي، وهي منع تدفق المهاجرين إليها عبر السواحل الليبية، قد وجدت من يساعدها داخل الدولة الليبية، من الميليشيات المسلحة وتجار البشر، وغض الأمم المتحدة الطرف عن أموالها التي تصل بطريقة غير مشروعة لتلك الجماعات، دون أدنى تفكير في العواقب السلبية لتلك السياسة، على تأكل سيادة الدولة الليبية وعلى أمنها القومي، وانعكاساتها السلبية على دول المنطقة وخصوصاً دول الجوار الليبي.

وبالرجوع إلى مذكرة التفاهم وما يتمخض عنها من سياسات، نجد فيها تعمداً دولياً لتوطين المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، حيث إن بعض التحركات الدولية مررت قضية الهجرة وسوء ظروف الاحتجاز في مراكز الإيواء في اتفاقيات دولية للاعتداء على السيادة الليبية، وإمساك حجة رفع أسماء بعض المطلوبين الليبيين متهمين في قضايا تهريب وبيع المهاجرين، وقد شنت منظمات إنسانية دولية هجوماً حاداً على مذكرة التفاهم التي وقعتها إيطاليا مع حكومة الوفاق الوطني، وطالبت المنظمات الإنسانية البرلمان الإيطالي بإلغاء فوري لتصديقه على مذكرة التفاهم التي وقعها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق مع إيطاليا، بشأن قضية الهجرة غير الشرعية، وهذا ما أكده مجلس النواب الليبي بمدينة طبرق ورفضه لمذكرة التفاهم، وكذلك وجدت ردة فعل شعبية غاضبة ضد فكرة توطين المهاجرين غير الشرعيين، واعتبرها معظم الحقوقيين محاولة لتثبيت توطين المهاجرين في ليبيا، عليه فإن مذكرات التفاهم التي وقعت في وقت سابق بين حكومة الوفاق وبعض الدول من الاتحاد الأوروبي بصفة فردية، ومنها مالطا وإيطاليا، تمثل انتهاكا للقانون الدولي وتنصلاً من مسؤوليات الدول الأوروبية بشأن حماية اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، كما أن هذه المذكرة المشبوهة تؤكد لنا حقيقة مفادها، أن

الدول الأوروبية وخاصة ايطاليا تحاول توظيف جميع أفكارها السياسية كي تستبعد شبح الهجرة غير الشرعية عنها، تارةً بعدم مساعدة المهاجرين في عرض البحر الأبيض المتوسط، وتارة أخرى باعتراض المهاجرين، وإبعاد سفن الإنقاذ الأوروبية منها الألمانية والفرنسية، وعدم استقبالها، وأخيراً اتفاقها المشبوه مع حكومة الوفاق الليبية بشأن توطين المهاجرين غير الشرعيين على الأراضي الليبي، غير أن الانفصال التدريجي للحكومات الليبية أدى إلى انهيار هذه السياسة، ولم تكن ليبيا فقط هي المعنية بدبلوماسية الهجرة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، بل مارس فيما بعد هذه الدبلوماسية مع كل من تونس ومصر، مما ينذر بخطر يهدد أمن واستقرار المنطقة العربية، حيث عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقاً مشابهاً مع تونس عام 2023م، بقيمة (**150**) مليون جنية إسترليني، وذلك من أجل وقف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من تونس، وكذلك عقد خلال الربع الأول من عام 2024م، شراكة إستراتيجية مع مصر لمدة ثلاث سنوات بقيمة (**7.4**) مليار يورو لمنع تدفق الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط في مقابل دعم الاقتصاد المصري، إذ تم تخصيص (**5**) مليارات يورو في شكل قروض ميسرة لدعم التغيرات الاقتصادية، و(**1.8**) مليار يورو لدعم استثمارات القطاع الخاص، و(**600**) مليون يورو في شكل منح، بما في ذلك (**200**) مليون يورو لإدارة الهجرة[25]، حيث أن هذه السياسة التي استفحلت من قبل الدول الأوروبية لمنح تدفق الهجرة إليها، دون إعارة أي اهتمام بسلبياتها على أمن واستقرار المنطقة العربية، وللحد من خطورة تلك السياسة التي تنتهجها الأوروبية تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يتطلب جهوداً عميقة، وتعاوناً بين هذه الدول بحضور أطراف دولية محايدة وشرعية، والعمل على بحث الأساليب التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة وتطورها[26]، ولا سيما أن هذه الاتفاقيات المشبوه التي تتسم بالطابع السري المخالف تماما للشروط المنصوص عليها في القانون الدولي، الذي يجعلها

أقرب للصفقات التي تواترت الدول الأوروبية على إجرائها في السابق مع بعض دول جنوب المتوسط، كصفقات التي تمخضت عن (**اتفاقية كوتونو**) عام 2000م، التي تتعهد فيها بلدان المصدر بإعادة المهاجرين غير الشرعيين مقابل شراء بعض المواد (**الغاز في ليبيا مثلاً**)، أو منحها بعض الامتيازات(**كوتا**) في المهاجرين المرسمين(**كالاتفاقيات الموقعة بين ايطاليا وتونس**)[27].

3.سياسة الهجرة غير الشرعية و انعكاساتها على المنطقة العربية

1.3.الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية

لقد أصبحت ليبيا أحد أهم ممرات التهريب الرئيسية للمهاجرين المنتقلين من الصومال والسودان وأثيوبيا، بعد أن كانت ليبيا وجهه هامة للعمال المهاجرين إليها، وخصوصاً من الدول العربية المتاخمة للحدود الليبية كمصر وتونس والجزائر والسودان، حيث تحولت بعد أحداث السابع عشر من فبراير 2011م، إلى مركز رئيسي للتهريب، فهي تُعد أهم نقطة انطلاق المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، ولا تزال هذه المنطقة تعاني انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتحديات في مجال الحماية، حيث يتعرض كثير من المهاجرين العابرين للعنف الجنسي والجنسياني، والعمل القصري والانتحار التعسفي والابتزاز والاستغلال، وغير ذلك من أشكال الإيذاء، ففي ليبيا يتحول تهريب البشر في الكثير من الأحيان إلى الاتجار بهم، وفي عام 2018م ساعدت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من (**16000**) مهاجر في العودة إلى أوطانهم بعد أن احتجزوا في ليبيا وتقطعت بهم السبل فيها، وقد كان بعضهم قد وقع في أيدي المهربين المتاجرين، وأدى النزاع الذي طال أمده في ليبيا إلى تفشي حالة من انعدام القانون، وأضعف فضلاً عن ذلك مؤسسات البلد إضعافاً شديداً وشل

اقتصادها[28]، وأضعف قدرة الحكومات في ليبيا كدولة عبور على طرح حلول حقيقية وجذرية للسيطرة والتحكم في المعابر الحدودية المشتركة مع بعض الدول الإفريقية وما تصدره من مشاكل، حيث أصبح الساحل الليبي يعيش ظواهر خطيرة تمثلت في تفشي ظاهرة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات، علاوة على تنامي الحركات الإرهابية، إذ تعتبر ليبيا بحكم قربها الجغرافي من أوروبا مستهدفة من قبل شبكات الهجرة غير الشرعية، سواء عن طريق هجرة مواطني دول جنوب الصحراء، أو تهجير مواطنين إلى دول أخرى، وقد عانت ليبيا كغيرها من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط خلال العقدين الأخيرين وما زالت من تنامي غير مسبوق للهجرة غير الشرعية، فقد بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا عبر الشواطئ الليبية على سبيل المثال (**168542**) مهاجر، إلى (**4146**) شخص لقوا حتفهم في عرض البحر[29]، حيث سمحت حدود ليبيا مترامية الأطراف وهشاشة الجانب الأمني، وسياسة توطين المهاجرين في ليبيا بفعل سياسات الدول الأوروبية، بأن تكون ليبيا بلد عبور ومقصد في أن واحد، الأمر الذي بات يهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي على المستوى الوطني والإقليمي وخصوصاً الدول العربية المتاخمة للحدود الليبية، حيث يشير التقرير السنوي عن الجريمة الصادر عن وزارة الداخلية بارتفاع معدل الجريمة المرتكبة من قبل المهاجرين غير الشرعيين في الأعوام (**2004- 2013**)، حيث يخبرنا التقرير بأن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين ارتكبوا جرائم في تلك الأعوام حوالي (**3014**) مهاجر غير شرعي[30]، كما تفيد التقارير الصادرة عن مكتب النائب العام، بإصدار أوامر بالقبض على أكثر من (**800**) شخص من جنسيات مختلفة، متهمين في أكثر من (**200**) واقعة بالأراضي الليبية متنوعة من الاتجار بالمخدرات والبغي إلى جرائم القتل العمد، كذلك لا يمكن حصر الجرائم إلا بعد ارتكابهم للفعل الإجرامي نظراً لعدم حصرهم المسبق، كما تبين أن معظم الحوادث التي

يكون فيها المهاجرين من جنسيات الأفريقية طرفاً بدافع المشاجرة أو السرقة، يكون القتل أو الإعاقة الدائمة أحد نتائجها كونها مجموعات، وهذا نتيجة لما واجهه في السفر من ظروف حولتهم لأفراد عدوانيين وفي حالة نفسية غير مستقرة، فمن خلال مراكز الشرطة والتقارير الصادرة عنهم تفيد بارتفاع القتل العمد التي تسجل ضد المهاجرين[31].

علاوة على ارتفاع معدل الجريمة في ليبيا بفعل ظاهرة الهجرة غير الشرعية، استفحلت ظاهرة أخرى لا تقل خطورة عنها وهي ظاهرة الاتجار بالبشر بشكل غير مسبوق بعد عام 2011م، حيث يكفي في هذا الصدد أن نشير إلى ثلاث مدن ليبية اشتهرت بتجارة البشر وهي (**زوارة، صبراتة، الزاوية**)، فالزاوية الواقعة على بعد نحو (**120**) كيلومتر من طرابلس وهي مدينة تقطنها أقلية أمازيغية، وبالنظر إلى قربها من الحدود التونسية، فقد دأب أهالي المدينة عن الاشتغال لفترة طويلة من الوقت بالتهريب عبر الحدود، وفي الأساس للنفط والغذاء، وفي السنوات التي 2011م، تحولوا إلى تهريب البشر مستخدمين في ذلك قوارب الصيد الموجودة، وعندما اندلع النزاع في 2014م تراجعت الحالة الأمنية أكثر لتتحول إلى فوضى عارمة، وقد شجع الفراغ الأمني شبكات الإجرام في زوارة، بحيث أصبحت المعقل الرئيسي لتهريب الأشخاص في ليبيا، حيث وصلت تجارة التهريب في المدينة إلى ذروتها بين عامي (**2014-2015**)، أما صبراتة المشهورة بآثارها الرومانية القديمة، أصبحت معروفة بسمعتها السيئة في عام 2016م كمركز للتهريب والاتجار بالبشر على متن القوارب إلى إيطاليا، حيث سرعان ما ورثت تجارة تهريب البشر في صبراتة ما انتهت إليه هذه التجارة في زوارة، وقد حدث الأمر بسرعة كبيرة إلى حد أنه لم يلاحظ تراجع في مستوى عمليات التهريب أو في عدد المغادرين، وعلى نفس المنوال رسخت الزاوية الواقعة شرق مدينة صبراتة وضعها كمعقل للتجارة والتهريب بسبب قوة ميليشياتها، وطبقاً لتقرير صدر عن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا الصادر في

2017م، فإن تهريب الوقود تجارة مزدهرة في الزاوية بالنظر لسيطرة الميليشيا المحلية على مصفاة النفط الرئيسية في غرب ليبيا، وقد عزز هذا من نفوذ الميليشيا، بينما سمح لصناعة بديلة أخرى بالازدهار في المدينة، بما في ذلك تهريب الأشخاص لتنافس نظيرتها في صبراتة، وطبقاً لأحد خبراء الهجرة الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية، ممن كانوا يزورون مراكز الاحتجاز بانتظام، فإن مركز الاحتجاز في الزاوية رغم خضوعه رسمياً لإدارة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، يخضع في واقع الحال لسيطرة وإشراف ميليشيا ذات حضور راسخ وعلى صلة وثيقة بقبيلة ذات سطوة في الزاوية[32]، كما اكتسبت تلك الميليشيات الصفة الرسمية التي تسهل عليها عملية تجارة البشر في المدن الثلاثة الرئيسية التي تنطلق منها قوارب التهريب (**الزاوية، صبراتة، زوارة**)، حيث أخبر أحد الخبراء بشؤون الهجرة منظمة العفو الدولية إن عدداً من أعضاء الميليشيات انضموا إلى خفر السواحل الليبي بغرض اكتساب وضع رسمي والسيطرة على البحر وعلى طريق تجارة التهريب غير المشروعة، مع الإبقاء على تابعيتهم لقادة الميليشيات وليس للقيادة المركزية لخفر السواحل، والغريب في الأمر هي السياسة التي ينتهجها أعضاء الاتحاد الأوروبي، فبدلاً من وضع سياسات تعالج مشكلة الهجرة غير الشرعية، نجدها تعمل على استفحال ظاهرة الاتجار بالبشر في ليبيا، ويتضح ذلك في الدعم الذي قدمته الدول الأوروبية ولا سيما إيطاليا، ومؤسسات الاتحاد على شكل سفن ودورات تدريبية ومخصصات مالية، ما بين عامي (**2016- 2017**) والذي زاد من قدرات خفر السواحل الليبي على العمل في عرض البحر بصورة نوعية من الحد من تدفق الهجرة إلى أوروبا، وفي نفس الوقت زاد من وتيرة تجارة البشر، حيث تقوم الدول الأوروبية بدعم كل ما من شأنه يحد من تدفق الهجرة إليها، وتغض الطرف عن كل الظواهر السلبية التي قد تتمخض من جراء تلك السياسة، بما فيها ظاهرة الاتجار بالبشر أو القنانة* التي تعتبر من

صنيعها في العصور الوسطى، وبعدها لعب الاستعمار الكولونيالي دوراً هاماً في تخلف بلدان المصدر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث انتزع منهم مواردهم واستحوذ عليها وحول سكانها إلى عبيد يعملون في مزارع وبيوت المستوطنين البيض، بل وأبعد من ذلك شهدت بعض بلدان المصدر نظماً للعزل والتمييز العنصري، وحتى حين خرج المستعمر تحت ضغط المقاومة الوطنية ترك وراءه من يستحوذ على ثروات تلك البلدان سواء من المستوطنين البيض أو من عملائهم المحليين، كما قام المستعمر بالعبث بالجغرافيا السياسية وبمنظومات القيم وبالعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نحو أجج الصراعات السياسية والقبلية والحدودية، كما مارس الغرب استعماراً اقتصاديا بواسطة شركاته متعددة الجنسية، ودمج الأسواق المحلية في السوق الدولية، أدى إلى وضع عربة التنمية أمام الحصان الدافع لها في البلدان النامية، والتي تشكل بلدان المصدر ولا يمكن إعادة الحصان إلى وضعه الطبيعي، مما أثر سلباً على التنمية في تلك البلدان وخصوصاً البلدان العربية[33].

إن ارتفاع معدل الجريمة الاتجار بالبشر في الدولة الليبية بفعل الهجرة، كان له ارتدادات وانعكاسات سلبية على الدولة والمنطقة العربية برمتها، ويتضح ذلك من خلال بروز وتنامي الحركات الإرهابية التي كان على رأسها التنظيم الإرهابي داعش الذي تسارعت خطوات تمترسه في ليبيا بإدراكه أن الفوضى توفر له فرص تعزيز قدرته والمحافظة على وجودة في هذا البلد، حيث تمكن في مرحلة ما من السيطرة على عدة مناطق في شرق ووسط البلاد، حيث كانت مدينة درنة أول معاقله، وقد خرج منها نحو مدينة سرت الساحلية في وسط البلاد التي كانت أهم معاقله، حيث كان ينوي التمدد منها نحو مناطق أخرى، وقد أمعن التنظيم بارتكاب جرائم وحشية كجريمة ذبح الأقباط المصريين في 15. 2. 2015م، وكذلك إعلان التنظيم مسؤوليته عن الهجوم الانتحاري

الذي استهدف مبنى وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية بطرابلس، والذي تبين لاحقاً أن المنفذين هم أشخاص أفارقة، كما قام التنظيم أيضاً بتاريخ 10. 9. 2018م، بهجوم انتحاري أستهدف المؤسسة الوطنية للنفط بمنطقة الظهرة بمدينة طرابلس، فضلاً عن قيامه بالاعتداء على اللجنة الانتخابية العليا الذي أسفر عن أربعة عشر قتيلاً، وفي هذا الصدد أشارت معلومات صادرة عن اللجنة العالمية للهجرة بأن هناك خطر أمني تشكله التنظيمات المتطرفة المقاتلة بمنطقة شمال أفريقيا، والتي أدت إلى ظهور اضطرابات سياسية ناجمة من النزاع المسلح في العديد من البلدان في المنطقة، والتي قادة إلى تدهور قدرة العديد من الدول العربية من فرض مراقبة فاعلة على حدودها، وفي هذا الصدد كشف تقرير تقييم المخاطر لعام 2014م عن وقوع هجمات إرهابية محلية قفزت بنسبة مثيرة للقلق إلى أعلى مستوى قياسي سابق إلى إجمالي الحوادث، التي تمثل زيادة بنسبة (**800**)% في عمليات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وغيره من الحركات المتطرفة في المنطقة بعد 11 سبتمبر 2021، خلال مسح 2014م كانت الدول الأكثر تضرراً هي ليبيا (**201**) حادثة، مالي (**35**) حادثة، تونس (**27**) حادثة، الجزائر (**22**) حادثة[34]، حيث يرى الباحث إن استمرت حالة العجز لدى الدولة الليبية في قدرتها على حوكمة حدودها، قد يؤدي إلى توتر علاقاتها مع الدول العربية المتاخمة لها، ولا سيما في ظل السياسات التي بات ينتهجها الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الهجرة غير الشرعية ومنع تدفقها إلى أوروبا عبر السواحل الليبية.

2.3. الارتدادات السلبية لجيوسياسية الهجرة على المنطقة العربية

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي منذ قيامه عام 1992م، على آليات واستراتيجيات لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث يعد من العوامل الدافعة لتبني مثل هذه

الإستراتيجيات هي استجابة للتطور الحاصل على مستوى البناء الأوروبي منذ التوقيع على اتفاقية (**ماستريخت**)*، كما يُعد من العوامل الدافعة أيضاً تغير الالتزام الأمريكي تجاه أمن المنطقة التي تتماس معها الدول الأوروبية مباشرة، والذي جعل الاتحاد الأوروبي عرضه لمخاطر أكبر وفي حاجة أكبر للتصرف وحيداً للحفاظ على أمنه ومصالحة، فمنذ عام 2011م أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر عناية بالمخاطر الأمنية القادمة إلية من المنطقة العربية[35]، وفي نفس السياق يخبرنا (**سمير أمين**) أيضاً بأن من العوامل التي دفعت الاتحاد الأوروبي لتبني هذه الاستراتيجيات هي إن منطقة المتوسط تشكل المنطقة الأولى في طرف النظام الرأسمالي، أي إنها منطقة تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب، وهو ما لاحظه مجموعة من السوسيولوجيين أمثال (**ادغار موران ريجي دوبراي**) الذين أكدوا على إن المتوسط تحول إلى خط المواجهة في الوقت الذي زال فيه خطر الشرق[36].

ومن هذا المنطق تتوقع أوروبا أن الخطر المقبل من حدودها الجنوبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال تدفق الهجرة غير المشروعة والحركات الإسلامية المتطرفة، كما يربط الأوروبيون بين الهجرة وتهديد ثقافاتهم بالنظر إلى أن المهاجرين يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم ويرفضون تبني ثقافات الدول المضيفة لهم، وهو أمر تنتج منه فجوة ثقافية واجتماعية بين المهاجرين من ناحية، والسكان الأصلين من ناحية أخرى[37].

وبناء على ذلك تعامل الاتحاد الأوروبي تجاه إشكالية المهاجرين القادمين من الشرق الأوسط وأفريقيا، بواقعية عن طريق الدخول في شراكة مع الدول الواقعة على حوض البحر المتوسط، من خلال التوقيع على إعلان برشلونة عام 1995م، على أمل

احتواء الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ والحدود الجنوبية لدول الاتحاد الأوروبي، فالهدف من عملية برشلونة يتمثل في تحقيق الأمن والاستقرار، والحد من الهجرة غير الشرعية، القادمة إلى أوروبا من الحدود الجنوبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي تعهدت الدول المتوسطية بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية حتى يمكنها الحد من الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي[38]، وقد تم وفق مسار برشلونة توقيع اتفاق بين ايطاليا وليبيا في 29. 12. 2007م لتطوير التعاون بينهما في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد أكدت ايطاليا استعدادها وفقا لنص هذا الاتفاق وضع استراتيجية فعالة للحد من هذه الظاهرة وإقامة مشروعات تنموية في ليبيا وفي دول المصدر، مستفيدة في ذلك من برامج الاتحاد الأوروبي لهذا الغرض، ووفقاً لهذا الاتفاق ستعمل ليبيا بالتنسيق مع دول المصدر للحد من الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم الأصلية[39]، غير إن مسار برشلونة لم يرقي لتحقيق الآمال المتعلقة عليه، نظراً لتباين إجراءات تصور وتنفيذ المشاريع الجهوية من جهة، والأهداف المصرح بها في بيان برشلونة من جهة ثانية، وذلك نتيجة عدم إشراك دول جنوب المتوسط في ضبط البرامج التي غالباً ما يرسمها الاتحاد الأوروبي، كذلك ارتباط نجاح هذا المسار بقضية الشرق الأوسط وتأثرها المباشر فيه[40]، كما تفيد التجارب أيضاً أن سياسات الاتحاد الأوروبي وتعدد أوجه تحركاته التي كان يقودها في سبيل مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي تفسر تخوف دول الشمال المتوسطي من أن يصبح هذا الفضاء عربياً مسلماً، قد جعل مسألة الهجرة من القضايا المحركة والمغذية للصدام بين الحضارات من وجهت نظر الأوروبيون، ومن تلك التجارب والأحداث التي تؤكد ذلك هي قيام رئيس الوزراء السابق(**سيليفو برلسكوني**) في ايطالي بالوقوف إلى جانب مراقبة شواطئ البلاد بالسفن الحربية التي ستبدأ بإطلاق الرصاص على السفن

المقبلة بطريقة غير شرعية من دون إنذار، وعلى الوتر نفسه عزف (**جون ماري لوبين**) حينما وعد بطرد ثلاثة ملايين مهاجر خلال ترشحه للرئاسة الفرنسية، وعلى نفس المنوال قادت (**روتغيرس**) الشخصية البارزة في الحزب المسيحي الديمقراطي في ألمانيا الغربية نضالاً ضد الهجرة تحت شعار (**الأطفال غير هنود**) قاصدة بذلك إن مجيء ممثلي الثقافات الأخرى سيخلق خطراً بالنسبة إلى جيل الشباب في ألمانيا.

ووفق هذا المنظور تبنى الاتحاد الأوروبي سياسات وآليات جديدة في التعامل مع ملف الهجرة في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون، حيث أن الصراعات التي حدثت في المنطقة العربية، أو ما يسمى بالربيع العربي الذي نتج عنه تدفقات كبيرة من اللاجئين، مما أضعف من رغبة وقدرة الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة على احتواء المهاجرين واللاجئين المتجهين إلى دول الاتحاد الأوروبي، وكانت إيطاليا تدق نواقيس الخطر بشأن ظاهرة الهجرة منذ عام 2013م على الأقل، ولم تكن هناك جدية على مستوى الاتحاد الأوروبي لمعالجة هذه القضية، إلا بعد غرق المئات في البحر المتوسط في مارس 2015م، حيث اتخذ الاتحاد الأوروبي سياسة إعادة توطين اللاجئين من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك سياسة مكافحة نظام العمل لشبكات التهريب، حيث نجد إن سياسة إعادة توطين المهاجرين التي حذرت من خطورتها الكثير من التقارير الدولية، قد فشلت فشلاً ذريعاً بسبب ضعف التضامن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويتضح ذلك من بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2015م، والتي تبين أن الدول التي احتلت مراكز الصدارة في إعادة التوطين هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، أما بالنسبة لسياسة الحرب على شبكات التهريب والاتجار بالبشر في منطقة الوسط من جنوب البحر المتوسط، فإن هذه المهمة تعتمد في معظمها على عملية

(**صوفيا**) التي تم الإعلان عنها في أوائل 2015م، والتي تأثيرها على أنشطة التهريب والاتجار بالبشر لا يكاد يذكر، بحسب ما يظهر من معدل الأشخاص الذين وصلوا بحراً إلى إيطاليا في عام 2015م.

وعلى العموم نجد أن هذه السياسة التي تنتهج من قبل الاتحاد لأوروبي، كسياسة إعادة التوطين، قد أصبحت تلقي بأعباء ثقيلة على كاهل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تتسم في الغالب بهشاشة أوضاعها، حيث يطلب من هذه الدول بناء قدرات إدارية وقانونية وقسرية، بهدف تنفيذ سياسات الاحتجاز وتدابير للمساعدة في العودة الطوعية، وإعادة الاندماج وتدابير إعادة إدخال المهاجرين، وإدارة الحدود والسيطرة عليها ومكافحة التهريب ومكافحة الغش، مع ضمان احترام حقوق الإنسان والحماية الإنسانية.

وفي سياق متصل نشير أيضاً إلى الواجب الإنساني الذي يبدو إنه على محك، عندما ننظر إليه من زاوية سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة، حيث لا يبدو إن طريقة التعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء على أراضي دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك في الدول التي يعتمد عليها الاتحاد في سياسات تصدير ظاهرة الهجرة للخارج، تتماشى دائماً مع القيم التي ينادي بها الاتحاد بصفة عامة، سواء في الداخل أو الخارج، وهذا ما ظهر جلياً في الوضع المتعلق بالمخيم سيء السمعة الذي سمي بـ(**غابة كاليه**)[41]، ففي الوقت الذي تؤكد فيه المدرسة السلوكية ضرورة مراعاة المشاعر الإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين، وخصوصاً اللاجئين لأنهم الأكثر عرضه للمعاناة، لا يسع الغرب المتشدق بتوجهاته الديمقراطية والحقوقية سوى أن ينتهج أسلوب الكيل بمكيالين، حيث أن أمر ازدواجية المعايير لدى الغرب في لتعامل مع مكونات النظام الدولي، بصفة عامة، يُعد

خاضعاً لتوجهاته النفعية المستمدة من الحفاظ على أمنة ومصالحه العليا عبر كل الوسائل المتاحة والممكنة، حتى ولو كان في ذلك ما يتنافى مع سيادة المبدأ والقانون الذي يقوم عليه الفكر الليبرالي، ولهذا لا يهم الغرب أن تكون تلك الوسائل التي يتعامل بها للحد من تدفق المهاجرين، مقبولة لدى دول العبور والمصدر، وذلك لسبب بسيط جداً وهو أنه لا يتعامل مع تلك الدول وفق ما تراه، بل بناء على ما يراه هو نفسه، ولهذا لا نستغرب أن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية قد تؤدي إلى حدوث توترات في العلاقات بين دول الاتحاد، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بسبب أن سياسة إعادة توطين المهاجرين، علاوة عن كونها ترهق حكومات تلك الدول، فهي قد تؤدي على المدى البعيد إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، مما يتطلب من دول المنطقة وخصوصاً الدول العربية، أن يكون لها موقف موحد إزاء تلك السياسات التي باتت تهدد أمنها القومي، ولا سيما في ظل استمرار هشاشة وضعف الدولة الليبية، الذي قد يجعل منها أداة لتنفيذ سياسات الدول الأوروبية في توطين المهاجرين على أرضيها، مما ينعكس سلباً على دول المنطقة برمتها، وهذا ما قد نراه جليا في مذكرة التفاهم المشبوه بين الحكومة الليبية والحكومة الايطالية عام 2017م، التي تهدف إلى أعادة توطين المهاجرين في الأراضي الليبية، لو قدر لهذا التفاهم أن يدخل حيز التنفيذ.

إذا قضية الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد توطين حسب منظور الدول المستقبلة، أو ارتحال ونزوح حسب منظور الدول المرسلة أو المصدرة، بل أصبحت سياسات الهجرة التي تتبناها الدول الأوروبية لا تتوافق توافقاً تاماً مع تعقيد ظاهرة الهجرة في القرن الحادي والعشرين، فهي تقوم على العديد من المسلمات الجامدة، ويهيمن المنظور الأمني ذو التوجهات القومية على السياسات الخاصة بالهجرة، وتركز هذه السياسات على تصدير السياسات الأوروبية للتعامل مع الهجرة إلى الخارج، وقد

تمخض على هذا النهج العديد من الآثار السلبية، حيث زاد التدهور الأمني والاضطراب في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بسبب انتشار الجريمة المنظمة وشبكات الاتجار بالبشر وحركات التطرف، مما يعني أن الهجرة غير الشرعية لم تكن احتباطاً بقدر ما كانت من مخرجات الجيوسياسية نتجت عن الضغط في السياسة العالمية.

ولكن على الرغم من خطورة سياسات النموذج الليبرالي الدولي في تعامله مع ظاهرة الهجرة واللاجئين، على المنطقة العربية التي ستبقى على أجندة القوى الدولية، وأن أهمية المنطقة العربية لن تتراجع بالنسبة للقوى الصاعدة أو الراسخة، غير أن الباحث يرى أن هناك فرصة أمام الدول العربية للحد من الارتدادات السلبية التي تنتهجها القوى الكبرى على المنطقة العربية، نظراً للأهمية الأمنية والجيوستراتيجية أو الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة العربية، لن تحاول أي من هذه القوى الهيمنة على المنطقة وبناء نظام للتحكم في مقدراتها، ففي مرحلة ما بعد تأكل الهيمنة الأمريكية، قد تجد الدول العربية مرونة في صياغة تحالفات مع القوى الكبرى على أساس المصالح، وأن كان ذلك يتوقف بالدرجة الأولى، على قدرة الدول العربية بناء رؤية واضحة حول إمكانية تعظيم من وضعية التنافس الدولي، والسيولة القطبية، وتجنب مخاطر الاستقطاب والتوظيف، الذي نراه واضحاً اليوم في توظيف دول المنطقة، بإعادة توطين المهاجرين واللاجئين لصيانة الآمن القومي لدول الاتحاد الأوروبي.

الخاتمة

من خلال تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في سياق تشابكاتها السياسية والأمنية، يرى الباحث إن تعامل الدول وخصوصاً دول المقصد مع هذه الظاهرة وفق مقاربتها الأمنية، دون البحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة من شأنه أن يؤدي إلى

استمرار حوض المتوسط كبؤرة للهجرة بمختلف أبعادها، وخصوصاً في ظل عجز بعض الدول العربية عن حوكمة حدودها كالحالة الليبية مثلاً، حيث ساهمت سياسات الدول الأوروبية تجاه الهجرة في بروز الدولة الليبية كدولة فاشلة أو هشة، ويتضح ذلك من خلال محاولة توظيفها في إعادة توطين المهاجرين غير الشرعيين، بعقد اتفاقات مشبوهة مع حكوماتها، وكذلك التعامل الغير مبرر من قبل الدول الأوروبية مع فواعل دولية دون الدولة كشبكات الاتجار بالبشر في الحد من تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الشواطئ الليبية، مما يؤدي ذلك بدوره إلى تأكل ما تبقى من سيادة الدولة الليبية، وتحويل ليبيا إلى أن تكون مستنقع لكافة الحركات الإجرامية من تهريب البشر والمخدرات والأسلحة، ناهيك عن إمكانية تنامي الإرهاب في الجنوب الليبي في ظل استمرار السياسات المتبعة حالياً من قبل الأطراف الإقليمية والدولية في إدارة الأزمة الليبية.

كل ذلك يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بخطورة جيوسياسية الهجرة على مستقبل الدولة الليبية، وارتداداتها السلبية على دول المنطقة وخصوصاً المتاخمة لها، الأمر الذي يتطلب وقفة جادة وسريعة من قبل الدول العربية للحد من استفحال هذه الظاهرة وما يتمخض عنها من مخاطر، حيث نرى في ظل السيولة القطبية وفي حال توافر الإرادة العربية، يمكن خلق فرص للحد من هذه الظاهرة وتبني موقف موحد عربي من داخل أروقة جامعة الدول العربية في تعاملها مع القوى الصاعدة والراسخة التي لديها مصالح في المنطقة العربية، وذلك من خلال الضغط على تلك القوى لمعالجة ظاهرة الهجرة واللجوء من منظور إنساني بعيده عن المقاربات الأمنية التي قد يتمخض عنها حالة من الفوضى وعدم استقرار المنطقة، مما ينعكس سلباً على المنطقة، ويخلق احتقان في العلاقات بين الدول العربية.

كما نُشير في نهاية هذه المقاربة التحليلية لجيوسياسية الهجرة، بأن خطورة المقاربة الأمنية من قبل الاتحاد الأوروبي في التعامل مع ملف الهجرة واللجوء، ليس مبعثه ما يحدث حالياً في التعامل مع هذه الظاهرة داخل الأراضي الليبية أو بين ضفتي المتوسط، بل الخطورة تكمن في توظيف تركيا من قبل الاتحاد الأوروبي في إعادة توطين المهاجرين، حيث أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها مراراً وتكراراً من هذا الأمر، الذي بات ينظر بمخاطر كبيرة وارتدادات سلبية على منطقة الشرق الأوسط، وإن كان هذا الموضوع خارج الدراسة، غير أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من قبل دول المنطقة، حتى من منطلق حماية أمنها القُطري، في ظل عدم وجود رؤية وهندسة واضحة للأمن القومي العربي كمركب أمني إقليمي، كما ذهب إلية **(باري بوزان)** في نظريته عام 2003م.

كل ذلك يؤكد صحة الفرض الذي انطلقت منه الدراسة، والمتمثل في أن استمرار تعامل الدول الأوروبية مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفق المقاربة الأمنية، سيؤدي إلى ارتدادات سلبية على الدولة الليبية وأمن واستقرار المنطقة العربية، في ظل غياب رؤية عربية واضحة وموحدة إزاء ظاهرة الهجرة واللجوء.

قائمة الهوامش

[1] عادل محمد بوغرسة، "الجغرافيا السياسية والسياسة الخارجية للدول: دراسة في: المشكلات الجغرافية ودور المجتمع الدولي"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2024، ص. 183

[2] مصطفى عبدالله خشيم، تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الايطالية الليبية"، **مجلة السياسة الدولية**، 212(53)، (أبريل 2018)، ص 75

[3] عثمان ياسر، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، (السعودية: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2008)، ص. 16

[4] رهان الدن إبراهيم البقاعي، **سن الهجرة في الشام**، (دار ابن الجزم، 1997)، ص.7

[5] جمال الدين أبو الفضل، **ابن منظور، لسان العرب، المجلد السادس**، (القاهرة: دار المعارف، 2009)، ص.45

[6] زروق العربي، وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجيات المواجهة**، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 20.

[7] مصطفى عبدالله خشيم، **تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الايطالية الليبية**، مرجع سابق، ص.75.

[8] ابتهال جمال الدين الصادق، "أثر الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن القومي العربي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**، 06(11)، (أبريل 2022)، ص. 70.

[09] لامية طالة، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن الإنساني قراءة لمؤشرات الظاهرة في بلدان ثورات الربيع العربي"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، 04(2)، (2021)، ص. 94.

[10] القانون الليبي رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، المادة الأولى من القانون.

[11] بوخوش صبيحة، "الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا (الجزائر نموذجاً)"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، 01(1)، (2018)، ص.292.

[12] Salaheddine Rezouni, **Illegal immigration : causes , consequencec & national security implications**, (USA: US Army War College , Carlisle Barracks PA, 2010), P.9

[13] رؤوف قميني، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية**، (الجزائر: دار الهومة، 2016)، ص.29

[14] سليم جداي، صباح عزوز، "الجيوبوليتيك النقدي ومعايير الهجرة غير الشرعية في أفريقيا والوطن العربي"، **مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل**، 03(12)، (2021)، ص.95.

[15] محمد عبدالسلام، **الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، (القاهرة: دار الكتب، 2019)، ص. 335.

[16] المركز الليبي الدراسات الإستراتيجية، **الأمن القومي الليبي**، (ليبيا: مركز الدراسات الإستراتيجية والأمنية، 2024)، ص. 3.

[17] إيمان السيد شريف، **الشباب المصري والهجرة غير الشرعية**، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2010)، ص. 197.

[18] علي الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، (طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية، 2007)، ص. 127.

[19] نبيل زكاوي، "جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة سياسات عربية**، 19، (2016)، ص. 24.

[20] سارة حسن محمد إبراهيم، "الترتيبات الإقليمية في المنطقة العربية: دراسة مقارنة بين مشروع الشرق الأوسط الجديد ومشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2000، ص.92.

(✱) هو مشروع يسعى للمساهمة في تطوير حيز أوروبي متوسطي للتعاون في مجال الهجرة، وقد بدأ المشروع نشاطه بموازنة وقدرها (5) ملايين يورو، حيث يعتبر الكيان الصهيوني أحد الجهات الممولة لهذا المشروع.

[21] **المخاطر على حقوق الإنسان لسياسات الهجرة**، منظمة العفو الدولية، 2017، ص. 30.

[22] **تقرير الهجرة في العالم، لعام 2020**، المنظمة الدولية للهجرة، سويسرا، 2020، ص. 11.

[23] صندوق إدارة المعرفة لمنصة المعرفة والأمن وسيادة القانون، **تقييم تأثير أجندة إعادة موقعة حدود الاتحاد الأوروبي باتجاه دول خارجيّة على السلام والأمن في ليبيا من منظور تقاطعي**، 2022، ص.4.

[24] McFate, Sean, Goliath: **Why the West Isn't Winning. And What We Must Do About It,** (London: Penguin, 2020), p 27.

[25] تقديرات المستقبل، **أنماط متعددة: كيف توظف الدول الهجرة في علاقاتها الخارجية؟**، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، 2024)، ص. 2.

[26] هايدي عصمت كارس، **المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية**، (القاهرة: المكتبة العربية للمعارف، 2016)، ص. 173

[27] فريجة لدمية، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية أنموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، ص. 117

[28] **تقرير الهجرة في العالم، لعام 2020**، مرجع سابق ذكره، ص. 68

[29] فياض هاشم، **دراسات في حركة الهجرة السكانية**، (طرابلس: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2017)، ص. 85.

[30] **التقرير السنوي عن الجريمة للأعوام من عام (2004-2013)، باستثناء 2011**، الإدارة العامة للأدلة والبحث الجنائي، مكتب الإحصاء والتسجيل الجنائي، وزارة الداخلية الليبية، 2014.

[31] الفيتوري علي السطي، "الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر، دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا"، المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، سرت، ليبيا، 2019. ص.187.

[32] **شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا**، الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا، منظمة العفو الدولية، بريطانيا، 2017، ص. 20.

✱ القنانة حالة من الرق أو العبودية ظهرت أولا في أوروبا خلال العصور الوسطى، وكان القن يجبر على العمل في حقول ملك الأراضي في مقابل الحماية وحق العمل في الحقول المستأجرة، ولم تكن القنانة تنطوي على عمل الحقول فقط، بل شملت مختلف الأعمال المتعلقة بالزراعة، مثل والنقل والحرف اليدوية وحتى في الإنتاج.

[33] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010)، ص. 96.

[34] Yonah Alexander, **Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015**, p.6.

* تعتبر معاهدة ماستريخت المبرمة في عام 1992م هي المؤسسة للاتحاد الأوروبي، وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوروبية في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين.

[35] محمد العربي، **استشراف المستقبلات العربية، (القضايا والاتجاهات والسيناريوهات)**، (القاهرة: معهد البحوث الدراسات العربية، 2022).

[36] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 48.

[37] مصطفى عبدالله خشيم، "الهجرة غير الشرعية المشكلة والأبعاد"، **مجلة دراسات**، العدد (28)، 2007)، ص. 98.

[38] مصطفى عبد الله خشيم، **الشراكة الأورومتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة**، (ليبيا: منشورات المعهد الإنماء العربي، 2002)، ص. 37.

[39] هدى المهدي عبدا لعزيز، "السياسة الخارجية الليبية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التصور الليبي إزاء الشراكة الأورو متوسطية في عام 1995-2007"، رسالة ماجستير، القاهرة، مصر، 2008، ص.82.

[40] فريجة لدمية، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية أنموذجاً**، مرجع سابق ذكره، ص. 121.

[41] سيلفيا كولومبو، **سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الخارجية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، (الإمارات: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2016)، ص. 6.

تهيئة وتدريب المهاجرين الغير شرعيين ودمجهم في سوق العمل الليبي

Preparing and Training Illegal Immigrants and Integrating Them Into the Libyan Labor Market

أ.هناء عمر محمد كازوز
جامعة الزيتونة، كلية العلوم الاجتماعية، ليبيا
hanahanaza30@gmail.com
https://orcid.org/0000-0002-4970-7643

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة الهجرة غير الشرعية أسبابها ودوافعها، وأهمية الموقع الجيوسياسي لليبيا في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتوضيح موقع دولة ليبيا كمصدر جذب للعمالة الأجنبية، وبداية دخول الهجرة غير الشرعية الى دولة ليبيا، وتوضيح آلية عمل الأجانب النظاميين وغير النظاميين داخل الأراضي الليبية، وأخيرا توضيح كيفية تنمية الكفاءات من المهجرين غير الشرعيين ودمجهم في سوق العمل، كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي لتسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال سرد الأرقام والإحصائيات المقدمة من جهات حكومية، وتفسير زيادتها بسبب الأوضاع التي آلت إليها الدولة الليبية.

الكلمات الافتتاحية: الصراع السياسي، كرونولوجيا، دولة فلسطين، الإثروبولوجيا، الكيان الصهيوني.

Abstract

This study aims to clarify the nature of illegal immigration and how it is organized and treated according to This study aims to explain the nature of illegal immigration, as well as its causes and motivations. The study highlights the importance of Libya's geopolitical location in the spread of the phenomenon of illegal migration, and shows how Libya has become an attractive source of foreign labor. The study also addresses the beginning of the entry of illegal immigration into Libya, and explains how foreigners, whether regular or irregular, work within the country. It also highlights how to develop the competencies of illegal immigrants and integrate them into the labor market. The study relies on the historical and descriptive approach, and presents numbers and statistics from government agencies to explain the increase in the phenomenon of illegal immigration as a result of the current conditions in Libya.

Keywords: Illegal Immigration, Labor Market, Mental Skills.

مقدمة

الهجرة غير الشرعية هي عملية انتقال الأفراد من بلد إلى آخر بطرق غير قانونية. تتم هذه العملية عادة على مرحلتين.

المرحلة الأولى هي الهجرة إلى الدول النفطية، حيث كانت هذه الدول في حاجة ماسة إلى العمالة في بدايتها. ومع تغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية، أصبحت هذه الدول تطرد العمالة بدلاً من استقطابها. وبقيت هناك فقط العمالة التي لا يمكن الحصول عليها في بلدانها الأصلية. هناك عدة عوامل تساهم في دفع المهاجرين إلى الرحيل إلى بلدان أخرى، ومنها العوامل الاقتصادية التي تلعب دورًا

رئيسيًا في هذه الهجرة. أما العوامل السياسية والاجتماعية، فدورها ثانوي في هذه الهجرة، سواء كانت شرعية أو غير شرعية.

لقد توقفت الدول الأوروبية عن استقبال هذه العمالة لأسباب متعددة، بما في ذلك توسع الاتحاد الأوروبي ليشمل دول شرق أوروبا، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وظهور عصر الحرب على الإرهاب، وانتشار مصطلح الإسلاموفوبيا.

نتيجة لهذه العوامل، ظهرت هجرة غير شرعية جديدة، تتم عن طريق سماسرة التهريب والمهربين المحترفين وتجارة البشر. يمكن أن نرى مثالًا على ذلك في بعض المدن على الساحل الليبي، مثل زوارة وصبراتة والزاوية وتاجوراء والقره بوللي. مع زيادة هذا النوع من الهجرة غير الشرعية، بدأت الدول المصدرة والمستقبلة في الوقت نفسه تعاني، وأصبحت هذه الظاهرة ملجأً لأولئك الذين يعانون من صعوبات في العيش في بلادهم.[1]

- **مشكلة البحث**

هل كان للأوضاع الأمنية وعدم استقرار الدولة الليبية أمراً مساعداً في ازدياد أعداد الهجرة غير الشرعية من ليبيا الى أوروبا؟

- **فرضيات البحث**

هناك عدة أسباب جيوسياسية وأمنية واستراتيجية جعلت من ليبيا ممر عبور لأفواج المهاجرين غير الشرعيين.

- **أهمية البحث**

إيجاد آلية لمساعدة هؤلاء المهاجرين الغير شرعيين وحمايتهم من الموت على قوارب الهجرة وذلك باقتراح مخطط لدمجهم في سوق العمل الليبي أسوة ببقية العمالة الغير ليبية.

- **أهداف البحث**

- ✓ توضيح خطورة ظاهرة الهجرة الغير شرعية ومدى تأثيرها محليا ودولياً على ليبيا.
- ✓ تبيان الأرقام والنسب التي ازدادت من بعد سنة 2011 الى يومنا هذا.
- ✓ إيجاد طرق وحلول وإدراجها ضمن توصيات البحث وتطبيقها على أرض الواقع.

- **مجالات البحث**

- ✓ **المجال الزمني:** من 2011- 2024 م.
- ✓ **المجال المكاني:** دولة ليبيا.
- ✓ **المجال الموضوعي:** الأزمات في الوطن العربي المحددات والتحديات.

➢ **منهجية البحث**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي والإحصائي لتسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال الأرقام والإحصائيات المقدمة من جهات حكومية، وتحليلها وفقًا للبيانات والمحاور المذكورة.

➢ **المواد وطرق العمل**

تم الاعتماد على مجموعة من المواقع لمؤسسات ومجلات وتقارير رسمية وبعض الكتب والدراسات السابقة التي دعمت البحث في عدة جوانب.

➢ **الدراسات السابقة**

✓ في دراسة (أبوزيد)، عن [الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي2011-2017م]، 2019م، هدفت إلى التعُّرف على الهجرة غير الشرعية، والتي سببتها تردي الأوضاع الأمنية و الاقتصادية السائدة في ليبيا، بسبب الحروب والصراعات، وأثرها على الأمن القومي الليبي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وإثبات صحة فرضية الد التي مفادها "أن هناك عالقة ارتباطيه بين الهجرة غير الشرعية والأثر السلبي على الأمن القومي في الدول المستقبلة للمهاجرين، وأثبتت الدراسة من خلال نتائجها أن تدفق أعداد كبيرة من الهجرات غير الشرعية، و التي بلغت في عام 2018 م (224 ألف)، مهاجرًا غير شرعيا شكلت أثاراً أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية على المجتمع الليبي، وأوصت بأن على الدولة بسط سيادتها على مؤسسات

الدولة، وإعادة هيكلة الجيش، ومؤسسات الأمن الوطني، لتكون مؤسسات مركزية موحدة، والسعي بالتدريج لمنع وجود السالح خارج الإطار القانوني. [2]

- ✓ أما دراسة (شوشو)، عن [الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الدولي والوطني]، 2019م، فتكمن أهميتها في أنها ظاهرة تهدد أمن وسالمة واستقرار المجتمع مما تتركه هذه الظاهرة من مواجع في المجتمع من أضرار مادية وأخرى نفسية، خاصة أهل المهاجر وأصدقائه، وكذا كافة أفراد عائلته خاصة ما نشاهده اليوم بأنها أصبحت موضوع الساعة وأنها أصبحت تمس بالمجتمع ككل وليست بعائلة المهاجر فقط، أي أصبحت تولد الخوف في المجتمع ككل، ومن أهم توصيات التي جاءت بها الدراسة -إعادة صياغة النصوص التي تجرم الهجرة غير الشرعية وخاصة في قانون العقوبات وهو تغيير العقوبة إلى عقوبة العمل للنفع العام لعلها تكون رادعة وتحقق الهدف من العقوبة. [3]
- ✓ كما أشارت(فضة) عن(أثر الهجرة غير الشرعية على السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي)، 2022م، في أهمية دراستها في أنها تساعد في فهم خلفيات السياسات العامة الأوروبية وما تتضمنه من محاور متعلقة بالهجرة غير الشرعية، وتحولها من قضية ذات بعد انساني اجماعي الى قضية ذات بعد أمني لما تحمله من متغيرات تؤثر بصفة أو بأخرى على الجوانب الداخلية والخارجية للدول الأوروبية، وجاءت في نتائج هذه الدراسة أن ظاهرة الهجرة الغير شرعية انتشرت بشكل غير مسبوق وتفاقمت في دول جنوب المتوسط والتي تعاني العديد من الأزمات والنزاعات وعدم الاستقرار وغياب الأمن التي عاشتها المنطقة العربية جراء ما عرف بالربيع العربي. [4]

- **المصطلحات والمفاهيم**

✓ **الهجرة غير الشرعية**

تتمثل في انتقال الأفراد من بلد الى آخر بطريقة غير قانونية، سواء بالخروج من المنافذ غير الشرعية للدولة المنتمي إليها المهاجر، أو غير المنتمي إليها المهاجر بجنسيته، أو بمخالفة مدة وسبب البقاء الموثق في جواز المرور للدولة المستقبلة. [5]

- **سوق العمل**

ويتضمن هنا في هذا البحث معنى سوق التشغيل أي معنى عرض العمل والطلب المحكوم بالسعر الذي يحدد بجملة من العناصر كحجم الطلب وحجم العرض وعنصر الكفاءة المتوفرة لدى طالبي العمل. [6]

- **المهارات العقلية**

هي الوظائف العقلية مثل الذكاء العام والعمليات العقلية العليا كالإدراك والحفظ والتذكر والانتباه والتخيل والتفكير والتحصيل. [7]

1.نبذة عن الهجرة غير الشرعية أسبابها ودوافعها

الهجرة تُعَدُّ تهديدًا أمنيًا في منطقة حوض المتوسط، وذلك نتيجة لعدة أسباب ودوافع تختلف من دولة إلى أخرى. توجد عدة عوامل تدفع الأفراد نحو الهجرة، ومن أهمها الازدهار الاقتصادي وعدم وجود المساواة وكثرة النزاعات والصراعات. تعتبر الأسباب الاقتصادية الناتجة عن العوز والفقر وسوء الأحوال الاقتصادية في الدولة

المصدر وارتفاع معدلات البطالة فيها والرغبة لدى البعض في تحقيق الثروة بسرعة من خلال العمل في المجالات غير المشروعة مثل تجارة المخدرات وترويج البضائع المهربة، من بين العوامل المؤدية لتنامي هذه الظاهرة. ومن بين الأسباب الاجتماعية، ضعف الانتماء والولاء للدولة وضعف العلاقات الاجتماعية وتفكك الأسرة وعدم التوافق مع التقاليد والعادات السائدة في الدولة المهاجر منها. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الزيادة السكانية وصعوبة الحصول على عمل دورًا في زيادة معدلات الهجرة. وتلعب الأسباب الأمنية أيضًا دورًا فاعلًا وأساسيًا في زيادة معدلات الهجرة، ومن بينها اندلاع الحروب والصراعات العرقية التي تؤدي إلى هجرة نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول التي تشهد السلام والهدوء. إذا لم يفتح البلد حدوده للمنكوبين الفارين من ويلات وجحيم الحروب بطريقة مشروعة، فإنهم يلجؤون إلى الهجرة غير المشروعة مهما كانت عواقبها. وتلعب الأسباب السياسية أيضًا دورًا في زيادة معدلات الهجرة، وتتمثل في الفساد والاستبداد الذي تمارسه النظم السياسية وانتهاك الحريات والحقوق والتوزيع الغير عادل للثروات، وحالة الاضطهاد والتعسف التي يمارسها النظام ضد الأفراد. [8]

2.أهمية الموقع الجيوسياسي لليبيا في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية

يجب أن نشير إلى أهمية الموقع الجغرافي لليبيا في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبرها. فهي تقع بجوار دول إفريقية تعاني من أزمات التنمية وهشاشة الأمن، وتقع بالقرب من الضفة الأوروبية المقابلة. لذلك، تعتبر ليبيا ممرًا للأفارقه القادمين من العمق الإفريقي ودول الساحل. منذ اندلاع الأزمة في ليبيا، شهدت المنطقة المغاربية زيادة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين. ووفقًا لمنظمة الهجرة الدولية، بلغ عدد

المهاجرين غير الشرعيين الذين توجهوا نحو أوروبا مليونًا ونصف أو أكثر، وينحدرون بشكل رئيسي من شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وبسبب طول الساحل الليبي ونقص المعدات والتجهيزات مثل الطائرات المروحية وأجهزة الرادار والزوارق السريعة ومناظير الرؤية الليلية، من الصعب تحديد حجم الهجرة المتوسطية إلى أوروبا بدقة، ويجب التعامل بحذر مع البيانات الإحصائية المتعلقة بأعداد المهاجرين بسبب اختلاف التعريف وطرق القياس بين دول المنشأ والمقصد. أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية، فإنها غير مسجلة ولا توجد بيانات محددة عنها إلا في حدود التقديرات المتاحة.

ووفقًا لإحصائيات المنظمة الدولية للهجرة، فإن أكثر من 22 ألف شخص لقوا حتفهم غرقًا أثناء رحلتهم منذ عام 2000، وهذا رقم مرعب حقًا. يدرك المهاجرون السرية التحديات والمخاطر التي تهدد حياتهم وسلامتهم، ومع ذلك، فإنهم يخاطرون بها. ولذلك، يتطلب دراسة تحليلية عميقة لنفسية المهاجر غير الشرعي. [9]

3.دولة ليبيا مصدر جذب للعمالة الأجنبية

كانت ليبيا وجهة جاذبة للعمالة الأجنبية في إطار الهجرة الجنوبية. وهذه العمالة تعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد، خاصة في مجال البناء والتشييد، مما ساهم في زيادة إيرادات النفط والاستثمارات في مشاريع التنمية. في عام 1973، بلغ عدد المواطنين الأجانب في ليبيا حوالي 200,000 شخص، أي ما يعادل 8.8٪ من إجمالي السكان. وفي عام 2005، ارتفع هذا العدد إلى أكثر من 617,000 مهاجر اقتصادي،

أي ما يعادل 10٪ من إجمالي السكان، ويشكلون حوالي 25٪ من القوة العاملة في البلاد.

وتشير التقارير إلى أن سياسة الهجرة في ليبيا تعد جزءًا من الدبلوماسية الليبية وتعزز العلاقات مع دول الجوار في شمال أفريقيا. وبالتالي، فإن معظم المهاجرين في ليبيا يأتون من الجزائر ومصر والسودان وتونس وتشاد والنيجر ودول أخرى في جنوب الصحراء الكبرى.

ونظرًا لانضمام ليبيا إلى الاتحاد الأفريقي والاتحاد المغاربي، فإن الأفارقة، بما في ذلك مواطني شمال أفريقيا، كانوا مسموحًا لهم بدخول ليبيا بدون تأشيرة حتى عام 2007. وبالإضافة إلى ذلك، يسمح القانون رقم 10 لعام 1989 بحرية دخول البلاد والإقامة للعرب، بالإضافة إلى المساواة في المعاملة بين الليبيين والعرب.

على الرغم من تغير السياسات لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا وفرض نظام التأشيرات على المهاجرين العرب والأفارقة، إلا أن السلطات الليبية سمحت للمواطنين المغاربة بدخول ليبيا للسياحة والإقامة لمدة ثلاثة أشهر أثناء البحث عن عمل. وبالتالي، تعزز ليبيا مستوى الهجرة الدائرية، التي تميزت في العقود السابقة بين دول الجوار وليبيا. [10]

الشكل رقم 01: يوضح تعداد المهاجرين في المتوسط (2011-2015م)

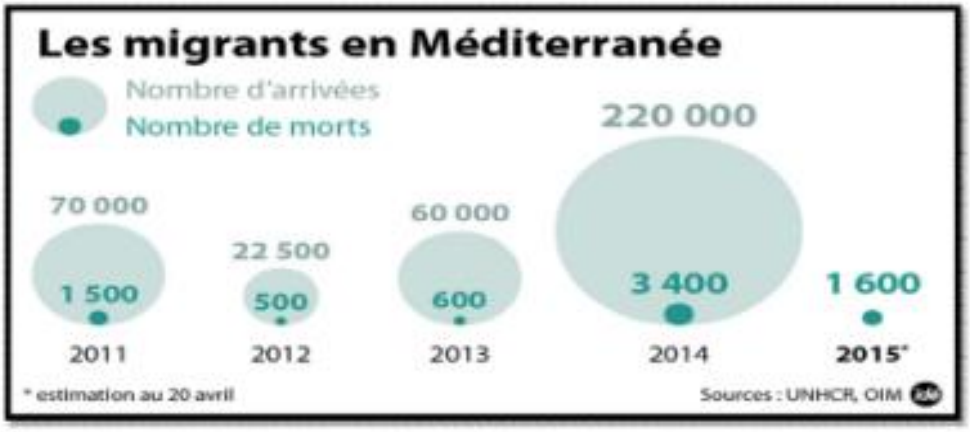

الشكل رقم 02: خريطة الموتى والمفقودين في البحر المتوسط (2014-2016)

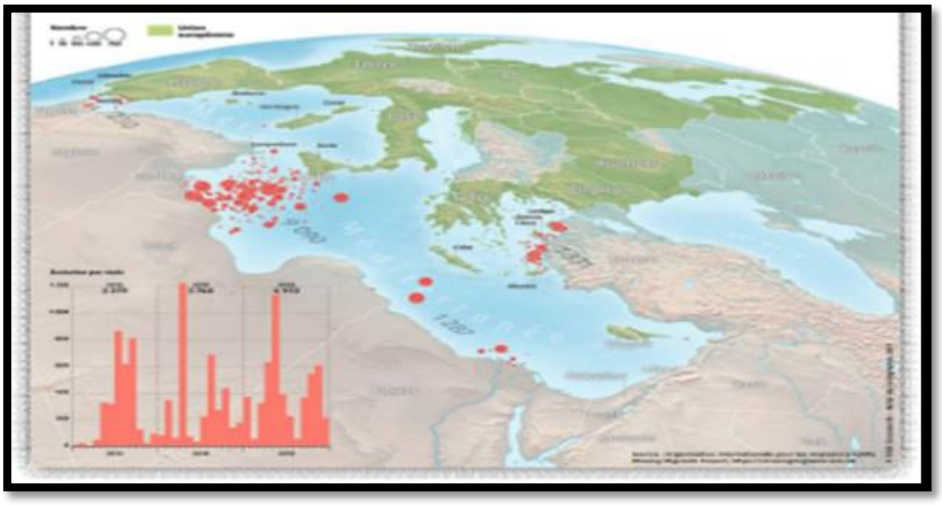

المصدر: https://2cm.es/MVYl

4.بداية دخول الهجرة غير الشرعية الى دولة ليبيا

تعاني ليبيا من حالة فوضى وانتشار المليشيات والجماعات الإرهابية، مما أدى إلى ظهور ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الشباب الليبي. كما أن ليبيا تُعَدُّ دولة عبور للمهاجرين الأفارقة الذين يسعون للوصول إلى الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت نفسه تُعَدُّ وجهة لبعض المهاجرين الأفارقة. تُعَتَبَرُ ليبيا جاذبة للمهاجرين غير الشرعيين بسبب عدم تطبيق القوانين الرادعة لهم وصعوبة مراقبة حدودها البرية والبحرية. تُشِيرُ تقارير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد الأجانب غير الشرعيين الذين يعيشون في ليبيا يتجاوز 61 ألف نسمة، وهو ما يمثل 32% من إجمالي السكان. يُعزى جذب ليبيا للمهاجرين غير الشرعيين إلى موقعها الجغرافي كمنطقة عبور لهم، حيث تقع على سواحل البحر الأبيض المتوسط وتحدها حدود مع عدة دول. تتفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية في ليبيا بعد الأحداث التي شهدتها البلاد في عام 2011، مما أدى إلى انفلات الأمن وعدم مراقبة الحدود مع الدول المجاورة، وهو ما ساهم في زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين كدولة عبور أو استقبال لهم. [11]

5.آلية عمل الأجانب النظاميين وغير النظاميين داخل الأراضي الليبية

لا يحق للأجانب ممارسة أي نشاط عمل إلا بعد الحصول على تصريح من الجهة المختصة، ولا يحق لأصحاب العمل توظيف الأجانب أو التعاقد معهم إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الجهة المختصة. تحدد الجهة المختصة بقرار الشروط والضوابط الخاصة بتوظيف الأجانب والمهن التي يمكن للأجانب العمل فيها. يمكن لبعض الفئات المعينة بالتشريع الوظيفي الاستعانة بالأجانب، كما هو موضح في القرار

رقم 418 لسنة 2009 بشأن استخدام العاملين في المجال الطبي. يمكن للمستشفيات المستقلة إبرام اتفاقيات تعاون مع مؤسسات أخرى لتبادل الخبرات والاستشارات، ويمكن لها أيضًا الاستعانة بالخبراء والفنيين الليبيين والأجانب لفترات قصيرة. تنظم لائحة استخدام العاملين في المجال الطبي الصادرة بالقرار رقم 418 لسنة 2009 العمل في وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية. [12]

6. تنمية الكفاءات من المهجرين غير الشرعيين ودمجهم في سوق العمل

ينبغي على البلدان التي تشهد تدفقات كبيرة من المهاجرين واللاجئين توفير المعلومات الخاصة بهم وإدراجهم في نظم المعلومات الإدارية من أجل التخطيط والميزنة وفقًا لذلك. وما توفير المقاعد المدرسية أو فرص العمل للمهاجرين واللاجئين سوى الخطوة الأولى على طريق إدماجهم. يجب أن تتكيف البيئات المدرسية مع احتياجات الطلاب وتدعمها، والطلاب الذين ينتقلون إلى لغة تعليمية جديدة بحاجة إلى مواكبة المناهج المدرسية عن طريق معلمين مؤهلين. يجب أن تخصص دورات تعليمية سريعة ومكثفة للطلاب الذين انقطعوا عن الدراسة للحاق بأقرانهم والعودة إلى المدرسة في المستوى المناسب. عملية إدماج اللاجئين في النظام التعليمي قد تكون ناجحة إذا تم تضمين برامج الحماية الاجتماعية التي تكفل استفادتهم من جملة أمور. يجب توفير الدعم اللازم لتطوير كفاءات الكبار من خلال التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، ومساعدتهم على تحقيق التقدم المهني وتجاوز العقبات التي تواجههم. يجب توفير برامج تعليمية في المجال المالي لتمكينهم من إدارة أوضاعهم الاقتصادية وتحقيق أقصى استفادة من التحويلات وتجنب الاحتيال أو الاستغلال المالي. يمكن لبرامج التعليم غير

النظامية أن تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي. المهاجرين يمكن أن يساهموا في تعزيز الاقتصادات والمجتمعات المضيفة والوطنية، سواء بالعودة إلى أوطانهم أو بتقديم الدعم عن بعد. يجب على البلدان الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالاعتراف بالمؤهلات والمهارات، وينبغي لوكالات التقييم وهيئات الترخيص والمؤسسات الأكاديمية أن تقوم بمواءمة المتطلبات والإجراءات على المستويات المختلفة. [13]

النتائج

- ✓ تشير الأسباب السياسية إلى أن الفساد والاستبداد في النظم السياسية، وانتهاك الحريات والحقوق، وتوزيع الثروات بشكل غير عادل تعزز من معدلات الهجرة الغير شرعية.
- ✓ وفقًا لإحصائيات المنظمة الدولية للهجرة، فإن أكثر من 22 ألف شخص قد فقدوا حياتهم غرقًا خلال رحلاتهم منذ عام 2000.
- ✓ في عام 1973، كان هناك حوالي 200,000 مواطن أجنبي في ليبيا، وهذا يمثل حوالي 8.8٪ من إجمالي السكان.
- ✓ في عام 2005، زاد هذا العدد إلى أكثر من 617,000 مهاجر اقتصادي، وهذا يعادل 10٪ من إجمالي السكان، ويشكلون حوالي 25٪ من القوة العاملة في البلاد.
- ✓ بعد الأحداث التي شهدتها ليبيا في عام 2011، تفاقمت مشكلة الأمن وتمزقت هياكل الحكم، مما أدى إلى فشل في مراقبة الحدود مع الدول المجاورة. هذا

الوضع ساهم في زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين يستخدمون ليبيا كدولة عبور أو كوجهة نهائية لهم.

الخاتمة

إصراراً على ضرورة احترام حقوق الإنسان والتعامل بشكل إنساني مع المهاجرين غير الشرعيين. ولكن، هل يجب علينا أن نضع مصالح هؤلاء المهاجرين قبل مصالحنا الوطنية؟ هل يجب علينا أن نفتح أبوابنا لهم دون أي قيود أو مراقبة؟ هل يجب علينا أن نتحمل تبعات تدفق المهاجرين غير الشرعيين على مجتمعاتنا واقتصادنا؟

إننا نعيش في عالم معقد ومتنوع، ولا يوجد حلاً سهلاً لمشكلة المهاجرين غير الشرعيين. يجب أن نعمل معًا كدول ومجتمعات لإيجاد حلول مستدامة وعادلة لهذه المشكلة. يجب أن نعمل على تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات لمكافحة الاتجار بالبشر وتوفير فرص عمل وتنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين. يجب أن نعمل على تحسين ظروف الحياة في هذه البلدان ومكافحة الفقر والظلم والفساد.

لا يمكننا تجاهل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في سبيل حماية مصالحنا الوطنية. يجب أن نسعى لتحقيق التوازن بين حقوق العمال وحقوق المهاجرين وحقوق الأفراد في مجتمعاتنا. يجب أن نعمل على تعزيز العدالة والمساواة والتسامح والتعايش السلمي بين جميع أفراد المجتمع.

في النهاية، يجب أن نتذكر أننا جميعًا بشر وأن لدينا نفس الحقوق والكرامة. يجب أن نعمل معًا لبناء عالم أفضل وأكثر إنسانية للجميع.

التوصيات

- ✓ يجب على المجتمع الدولي والمنظمات المتعلقة بحقوق الإنسان أن يلتزموا بتطبيق القوانين والتشريعات في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وعدم التعامل مع الأشخاص غير المسؤولين داخل الأراضي الليبية كما يدعون.
- ✓ ينبغي على الحكومة الليبية إقرار مجموعة من التشريعات الحديثة التي تمنع أي تدخل غير قانوني في شؤون الهجرة من قبل منظمات غير رسمية، وذلك للحصول على معلومات حول مواقع تواجد هذه الجماعات. يجب أن يتم طلب الإذن بشكل رسمي وفي الوقت المناسب، وعدم الدخول في فترات الأزمات والصراعات.
- ✓ يجب على الجهات الحكومية في ليبيا، ولا سيما وزارة الداخلية، أن تتولى مسؤولية ملف الهجرة غير الشرعية وتعيين أفراد ذوي كفاءة ونزاهة للعمل في هذا المجال الحساس، دون وجود قضايا سابقة أو شبهات تحوم حولهم.
- ✓ ينبغي على الجهات المسؤولة داخل ليبيا إعادة النظر في التقارير والنشرات والمعلومات التي تحصل عليها من المنظمات الدولية، والتي تم الحصول عليها من خلال المقابلات الشخصية في مراكز الهجرة غير الشرعية.
- ✓ يجب التحقق من دقة الإجابات ومطابقتها مع الحقائق في مراكز الإيواء لتجنب أي تضليل أو تزوير في المعلومات المقدمة.

قائمة الهوامش

[1] عايد محمود محمد مصباح، المحكمة الدستورية العليا ودورها في علاج أسباب الهجرة غير الشرعية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر الذي تقيمه كلية الحقوق- جامعة بنها، بعنوان الآثار القانونية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية في الفترة من 7-8 مارس، 2017م.

[2] محمد أمحمد محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي الليبي (2011-2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2019م).

[3] إيمان شوشو، الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الدولي والوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، 2019م)

[4] عوينة نسيمة، أثر الهجرة غير الشرعية على السياسات الأمنية للاتحاد الاوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017م)

[5] عايد محمود محمد مصباح، المحكمة الدستورية العليا ودورها في علاج أسباب الهجرة غير الشرعية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر الذي تقيمه كلية الحقوق- جامعة بنها، بعنوان الآثار القانونية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية في الفترة من 7-8 مارس، 2017م.

[6] عادل مجيد العادلي وحسين وليد عباس، **الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية**، (الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016م)، ص.141.

7- أحمد وادي، **الإعاقة العقلية**، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009م)، ص.100.

[8] ناجي محمد الهتاش وصلاح حسن جار مسعود، **التعاون الأمني في دول حوض البحر الأبيض المتوسط: التهديدات الأمنية في ضوء الصراعات الإقليمية والدولية**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023م)، ص.109

[9] بدر الدين عمير وآخرون، **القضايا العربية المعاصرة الرهانات والتحديات**، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019م)، ص ص.287-289.

[10] فارس وآخرون، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، منظمة العمل العربية، المنظمة الدولية للهجرة، 2011م، ص.19

[11] ندا جمال حرحور، **ليبيا والهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن القومي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2024م)، ص.15

[12] حسين حسن وآخرون، الدليل القانوني للأجانب في ليبيا، (ليبيا، يناير 2020م)، ص.18.

[13] التقرير العالمي لرصد التعليم، الهجرة والنزوح والتعليم: بناء الجسور لا الجدران، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2019م، ص ص.19،20.

أزمة الجفاف ومسألة الأمن الغذائي بالمغرب: منطقة السراغنة نموذجا

La Crise de la Sécheresse et la Question de la Sécurité Alimentaire au Maroc: la Région de Sraghna est un Modèle

عبد الصمد الزو

أستاذ دكتور في الجغرافيا، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، المغرب

abdoezzaou@gmail.com

ملخص الدراسة

تعتبر مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي في صلب هذه الاستراتيجية التي تبناها المغرب في القطاع الفلاحي، وهو ما مكن من توسيع المساحة الزراعية المسقية إلى 1,9 مليون هكتار من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ 8,7 مليون هكتار. وقد عرفت منطقة السراغنة برنامجين للإعداد الهيدروفلاحي سمحا بتطوير الإنتاج الفلاحي وتنويعه، لكن توالي سنوات الجفاف أدى إلى تضرر القطاع الفلاحي بشكل كبير، وهو ما بات يهدد الأمن الغذائي للمنطقة التي تعتبر منطقة فلاحية بامتياز.

ستحاول هذه الدراسة التطرق إلى أزمة الجفاف التي يعرفها المغرب عموما ومنطقة السراغنة بالخصوص، ومدى تأثيرها على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة الأمن الغذائي للمنطقة. واعتمدت الدراسة على المنهجين النسقي التحليلي والاستنباطي، وعلى مقاربات متعددة: تاريخية، إحصائية، وصفية، جغرافية.

لقد خلصت الدراسة إلى أن المنطقة تعرف جفاف بنيويا، وهو ما كان له فعلا تأثير قوي على القطاع الفلاحي، سواء تعلق الأمر بانخفاض وتذبذب الإنتاج الفلاحي أو تدهور أشجار الزيتون والصبار والأعلاف وتربية الماشية، وهذا الأمر أثر بدوره على الأمن الغذائي للمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، الجفاف، الأمن الغذائي، منطقة السراغنة، المغرب.

Résumé

Les projets d'aménagement hydro-agricole sont au cœur de la stratégie du Maroc dans le secteur agricole, ce qui lui permet d'étendre sa superficie agricole à 1,9 million d'hectares sur 8,7 millions d'hectares de terres arables. La région de Sraghna a deux programmes d'aménagement hydro-agricole qui ont permis le développement et la diversification de la production agricole, mais les années prolongées de sécheresse ont gravement affecté le secteur agricole, menaçant ainsi la sécurité alimentaire de la région, qui est considéré comme une zone paysanne privilégiée.

Cette étude tentera de s'attaquer à la crise de la sécheresse au Maroc en général et dans la région de Sraghna en particulier, ainsi qu'à son impact sur le secteur agricole, qui est le pilier de la sécurité alimentaire de la région. L'étude s'est appuyée sur des méthodologies analytiques et extractives et sur de multiples approches : historiques, statistiques, descriptives et géographiques.

L'étude a conclu que la région est structurellement consciente d'une sécheresse, qui a déjà eu un impact important sur le secteur agricole, tant en ce qui concerne le déclin et la volatilité de la production agricole que la dégradation des oliviers, Cactées, fourrages et élevage, ce qui a eu un impact sur la sécurité alimentaire de la région.

Mots-clés: Crise, Sécheresse, Sécurité Alimentaire, Région de Sraghna, Maroc.

مقدمة

تشـــهد المجالات الريفية المغربية مجموعة من التحولات مســـت مختلف المجالات الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. فالنمو الديموغرافي وتفكك الملكيات الزراعية والهجرة والإعداد الهيدروفلاحي وظهور المراكز قروية الجديدة... كلها عوامل ســـاهمت في جعل الأرياف المغربية تشـــهد دينامية متعددة الأبعاد، نتجت عنها تغيرات هامة مقارنة بما كان عليه الوضع في السابق.

ولعل الأرياف المنتمية إلى الأوســـاط شـــبه الجافة التي تشـــكل أغلب المجالات المغربية، هي أكثر الأرياف التي تعاني من تحديات كبيرة كان أبرزها النقص الحاد في موارد المياه، وهو الأمر الذي ينعكس بالســـلب على النشـــاط الفلاحي الذي تعتمد عليه هذه الأرياف. ورغم المســـاعي الكبيرة التي قامت بها الدولة من أجل حل مشـــاكل الأرياف المغربية، عن طريق برامج الإعداد الهيدروفلاحي والبرامج المدرة للدخل، إلا أن هذه الأخيرة تفتقد إلى الفاعلية والنجاعة.

وإذا كانت مرحلة الإعداد الهيدروفلاحي قد اعتبرت مرحلة انتقالية في الأرياف المغربية، نظرا لما أفرزته من تحولات في الأنماط والعلاقة التي تربط الإنسان بالأرض، فإنها لم تحدث القطيعة المطلقة مع التدبير التقليدي الذي عرفته المنطقة من قبل. فالزراعة المعاشية لازالت واسعة الانتشار والبنية العقارية للأراضي جد معقدة، كما أن تدبير موارد المياه لا زال يتسم بالعشوائية والتبذير.

وتعتبر منطقة السراغنة من المجالات التي تعاني من ظاهرة الجفاف التي أثرت بشكل كبير على التنمية بها، فالمنطقة بحكم مناخها شبه الجاف تمتاز بندرة مواردها المائية، التي تتعرض لضغط كبير خاصة مع توالي سنوات الجفاف. ومما يزيد من أزمة المياه بالمنطقة ضعف وعدم فاعلية الاستراتيجيات التنموية، ومحدودية مختلف الأنشطة المنجزة والتي تفتقر إلى صيغة مناسبة تتأقلم مع مشكل ندرة المياه الذي يعرفه المجال.[i] كل هذا أفرز مجموعة من المشاكل التي انعكست بالسلب على القطاع الفلاحي بالمنطقة

- **تقديم مجال البحث**

تنتمي منطقة السراغنة إلى جهة مراكش آسفي، تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 10.070 كلم^2، تم إحداث الإقليم سنة 1973 بمقتضى الظهير الشريف 423ـ73ـ1 بتاريخ 5 غشت 1973، وإلى حدود سنة 2009 كان يضم منطقتي السراغنة والرحامنة قبل أن تصبح هذه الأخيرة إقليما مستقلا بذاته سنة 2009.

تبلغ ساكنة الإقليم 537.488 نسمة حسب إحصاء سنة 2014 ويضم إقليم قلعة السراغنة 43 جماعة ترابية: 4 جماعات ترابية حضرية و39 جماعة ترابية ريفية، كما يتوفر إقليم قلعة السراغنة على دائرتين سقويتين (تساوت العليا وتساوت السفلى).

ويحد منطقة السراغنة إقليم الرحامنة غربا وسطات شمالا وأزيلال من الشرق والجنوب الشرقي والفقيه بن صالح من الشمال الشرقي ومن الجنوب إقليم الحوز.

الخريطة رقم 1: منطقة السراغنة ضمن الوحدات المجاورة.

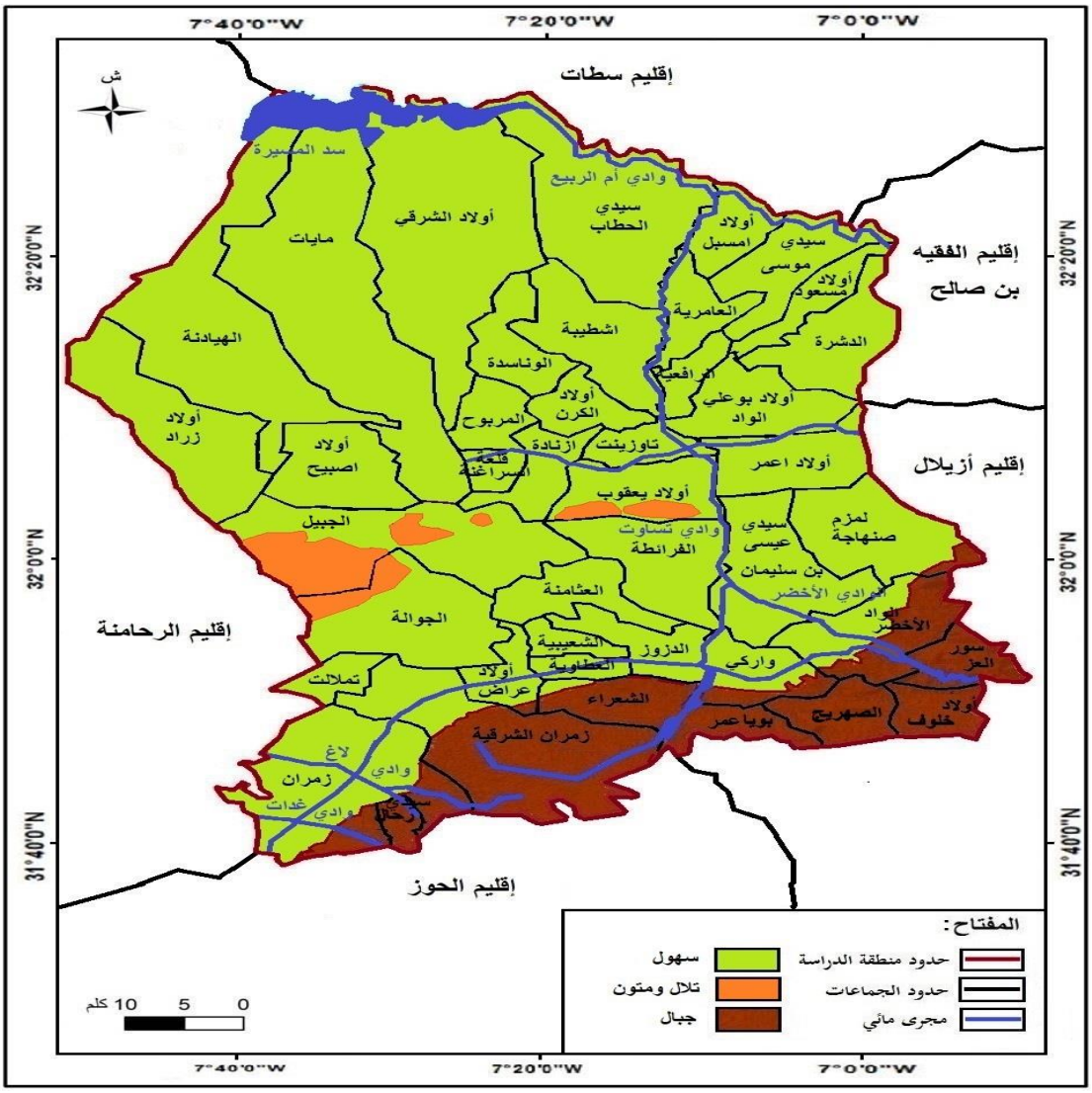

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على الخريطتين الطبوغرافيتين لمراكش ودمنات 1/250000، 2024

➢ **مشكلة البحث**

كان المغرب وما يزال بلدا فلاحيا بامتياز، فالحضارات التي تعاقبت عليه كانت دائما تهتم بالزراعة نظرا لتوفر البلد على مؤهلات زراعية مهمة (سهول شاسعة، موارد مائية مهمة، تربة خصبة...). وبدوره فالمستعمر بمجرد فرض الحماية على المغرب شرع في الاستيلاء على أخصب الأراضي واستصلح أراض جديدة، إضافة إلى إصدار ترسانة قانونية لعل أهمها قانون التحفيظ العقاري لسنة 1913 بغية نزع أراضي الفلاحين والاستيلاء عليها.

ومباشرة بعد الاستقلال، اتجه المغرب نحو تبني استراتيجية للتنمية الفلاحية تقوم على هدفين اثنين: من جهة تحديث الفلاحة التقليدية والتقليص من تأثيرات التغيرات المناخية عبر التحكم في الماء، ومن جهة أخرى الرفع من المردودية عبر عمليات بناء السدود والاهتمام بالمناطق المسقية. وقد عرفت منطقة السراغنة برنامجين للإعداد الهيدروفلاحي سمحا بتطوير الإنتاج الفلاحي وتنويعه، لكن توالي سنوات الجفاف أدى إلى تضرر القطاع الفلاحي بشكل كبير، وهو ما بات يهدد الأمن الغذائي للمنطقة التي تعتبر منطقة فلاحية بامتياز.

من هنا تتلخص إشكالية الدراسة فيما يلي: **ما مظاهر أزمة الجفاف بمنطقة السراغنة؟ وكيف أثر هذا الجفاف على الأمن الغذائي بالمنطقة؟**

➢ **فرضيات البحث**

ينطلق هذا البحث من الفرضيات التالية:

- ✓ تعرف منطقة السراغنة جفافا بنيويا ازدادت حدته في السنوات الأخيرة.
- ✓ أثر الجفاف وندرة المياه بشكل كبير على وضعية الإنتاج الفلاحي بمنطقة السراغنة.
- ✓ يهدد تدهور الإنتاج الفلاحي الأمن الغذائي بمنطقة السراغنة.

- **أهمية البحث وأهدافه**

تتمثل أهمية البحث في:

- ✓ معالجة أزمة الجفاف بمنطقة السراغنة.
- ✓ تشخيص وضعية الإنتاج الفلاحي في ظل الجفاف وندرة الموارد المائية؛
- ✓ المساهمة في طرح حلول لتجاوز الوضعية الراهنة.

- **منهجية الدراسة وأدواتها**

اعتمدت الدراسة على المنهجين النسقي التحليلي والاستنباطي، وعلى مقاربات متعددة: تاريخية، إحصائية، وصفية، جغرافية. كما أن الدراسة ستعتمد على أدوات العمل الجغرافي: الخرائط، المبيانات، الصور...

1.تعرف منطقة السراغنة جفافا بنيويا يؤثر على أمنها الغذائي.

تعد ظاهرة الجفاف التي كثيرا ما تتعرض لها مناطق مختلفة من العالم خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، من أخطر المشكلات البيئية التي تحل بتلك البيئات. وقد شهدت العصور التاريخية حالات من الجفاف المناخي التي نتجت في الأساس عن نقص حاد أو انعدام الأمطار لفترات معينة، وهو ما أدى إلى تعرض المناطق التي حل بها لكوارث بيئية حادة، تمثلت في نقص المحاصيل الزراعية وتدمير البيئات الإحيائية وهجرات جماعية لسكان تلك المناطق المنكوبة بالجفاف في اتجاه مناطق أخرى تتوفر بها موارد المياه.

وفي الوقت الحالي نجد أن احترار الأرض يهدد بشكل كبير بزيادة حدة الجفاف خاصة في الدول النامية مثل المغرب. وعادة ما يرتبط الجفاف بحدوث نقص في التساقطات وزيادة في التبخر والنتح، مما ينعكس بطبيعة الحال على التربة وتدهورها وتعرضها لعمليات التعرية الريحية التي عادة ما تنشط عندما يحل الجفاف، كما تؤدي حدة الجفاف إلى حدوث تدهور في الإنتاجية الزراعية مما يهدد الأمن الغذائي. ذلك أن الجفاف بجانب كونه ظاهرة طبيعية فإنها في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية اقتصادية، ترتبط

بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع بشري، وعلى ذلك نجد أن التعرض للجفاف تختلف درجته تبعا لاختلاف القدرات التكنولوجية للسكان وطبيعة الاستخدامات البشرية للأرض، والتي قد تكون مدعمة لخطر الجفاف ومواتية له أو قد تكون مقاومة له ومقللة من حدته.

وقد شهدت مناطق كثيرة من العالم جفافا حادا وقحطا شديدا أدى إلى تدمير شبه كامل للنظم الإيكولوجية بها، وبالتالي ترك وراءه أزمات اقتصادية تسببت في حدوث هجرات لآلاف السكان. فقد شهد المغرب مثلا منذ أوائل القرن 19 حتى سنة 1900 حوالي 41 جفافا ارتبطت بها مجاعات شديدة، كما عرف منذ سنة 1912 وحتى سنة 1990 ما بين 20 و25 جفافا فلاحيا، وكان يفصل بين سنوات الجفاف فترات تصل في المتوسط إلى ثلاث سنوات.[2]

وهكذا تعرض المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 1935 و1999 لعشر حالات من الجفاف عمت مجموع مناطق البلاد بدون استثناء، ويتعلق الأمر بسنوات ذات جفاف قوي جدا واستثنائي، إن على مستوى قوة العجز المطري أو على مستوى الامتداد المجالي غير العادي لجيوب الجفاف. وقد ترددت هذه الحالات الجافة خلال السنوات المناخية التالية: 36-1937، 44-1945، 56-1957، 60-1961، 80-1981، 82-1983، 86-1987، 91-1992، 92-1993 ثم 94-1995. وهناك حالات أخرى ذات امتداد شبه عام مثل ما حدث في سنوات 47-1948، 49-1950، 52-1953، 74-1975، 78-1979، 81-1982، 84-1985 ثم 98-1999...[3].

وتتعرض منطقة السراغنة بدورها إلى تعاقب فترات الجفاف، فقد انعكس المناخ شبه الجاف الذي يميز المنطقة على توالي سنوات الجفاف وأثر سلبا على الاقتصاد الفلاحي بالمنطقة.

الجدول رقم 01: الفترات الجافة والرطبة بسهل السراغنة بين 1964 و2024.

الفترات	تاريخ الفترة	المدة بالسنوات	معدل الأمطار للفترة	المعدل البيسنوي
الفترة الجافة	1966-1964	3	204.4	77%
الفترة الرطبة	1968-1967	2	393.9	147%
الفترة الجافة	1969-1969	1	261.8	98%
الفترة الرطبة	1970-1970	1	483.2	181%
الفترة الجافة	1972-1971	2	227.1	85%
الفترة الرطبة	1973-1973	1	296.4	111%
الفترة الجافة	1976-1974	3	194.5	73%
الفترة الرطبة	1978-1977	2	356.3	133%
الفترة الجافة	1983-1979	5	177.2	66%
الفترة الرطبة	1984-1984	1	344.2	129%
الفترة الجافة	1986-1985	2	226.3	85%
الفترة الرطبة	1990-1987	4	326.9	122%
الفترة الجافة	1992-1991	2	158.5	59%
الفترة الرطبة	1993-1993	1	316.6	119%
الفترة الجافة	1994-1994	1	95.6	36%
الفترة الرطبة	1996-1995	2	528.0	198%
الفترة الجافة	2000-1997	4	190.5	71%

الفترة الجافة	2024-2018	6	89	34%

المصدر: وكالة الحوض المائي أم الربيع، 2024.

توالت 11 مرحلة جافة بين سنتي1964 و2024 لمدة تتراوح بين سنة واحدة وست سنوات بالنسبة للمراحل الجافة وبين سنة واحدة وأربع سنوات بالنسبة للمراحل الرطبة، وتبلغ المدة الإجمالية بالنسبة للمراحل الجافة بين 1957 و2023 حوالي 29 سنة، في حين بالنسبة للمراحل الرطبة تبلغ 17 سنة. وتعتبر سنة 1970 ومرحلة 1995-1996 فترات رطبة بامتياز، في حين فترات 1979-1983 و1991-1992 و1994 فترات جافة بامتياز. وتتردد الفترات الجافة بمنطقة السراغنة بشكل كبير، مما يؤثر سلبا على الفلاحة وبالتالي ضرورة مضاعفة الجهود لمواجهة الجفاف المستمر.[4]

2.يؤثر الجفاف بشكل قوي على الإنتاج الفلاحي بمنطقة السراغنة.

لا زالت الزراعة بسهل السراغنة تقليدية تعتريها مجموعة من الصعوبات تحد من فعاليتها ومن سبل تطويرها، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على المردودية الزراعية. ويتميز الإنتاج الزراعي بسيادة الحبوب في المناطق البورية وغراسة الأشجار المثمرة في المناطق المسقية، كما يتميز هذا الإنتاج بتباينات مجالية بين الجماعات وبين الأراضي البورية والمسقية.

1.2. تسم إنتاج الحبوب بالتذبذب وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي لساكنة قلعة السراغنة.

اعتمد الفلاح السرغيني على زراعة الحبوب منذ القديم بسبب أهميتها الغذائية وتلاؤمها مع الطبيعة البورية والجافة للمنطقة، ورغم توسع المساحة المسقية بفعل الإعداد الفلاحي بتساوت العليا خلال السبعينيات والتجهيز الفلاحي بتساوت السفلى بالتسعينيات، إلا أن زراعة الحبوب ظلت منحصرة في المجالات البورية، وهو ما جعل إنتاجيتها رهينة التساقطات المطرية. من هنا نجد أن هذه الإنتاجية تعرف تذبذبا من موسم فلاحي إلى آخر كما يظهر من خلال المبيان الموالي:

الرسم البياني رقم 1: تطور إنتاجية الحبوب حسب الأصناف بالقنطار.

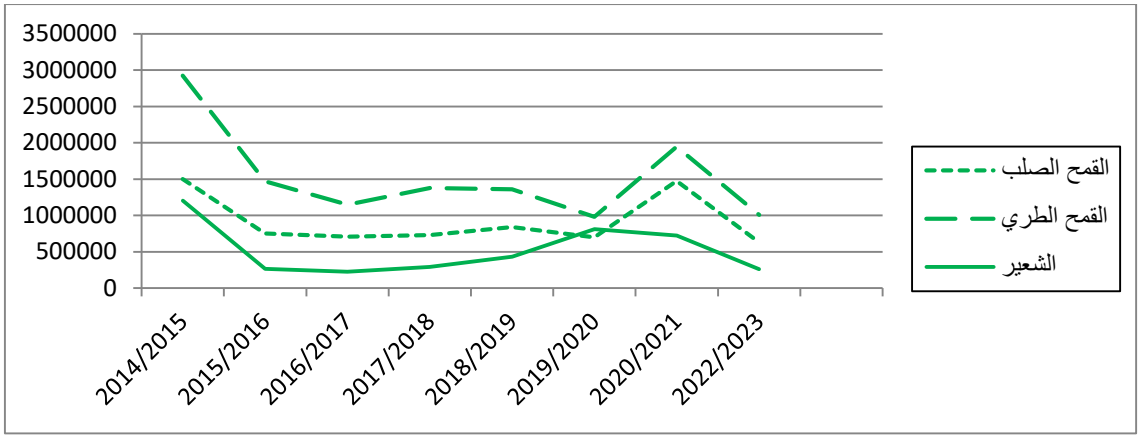

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز، ملحقة قلعة السراغنة، 2024.

تختلف إنتاجية الحبوب من سنة إلى أخرى، فأقصى إنتاج كان خلال الموسم الفلاحي 2015/2014 ب 562500 قنطار بينما لم يسجل الموسم الفلاحي 2022/2021 سوى 1896040 قنطار نظرا للجفاف الذي عرفه هذا الموسم.

عرفت زراعة القمح الصلب والقمح الطري انتشارا واسعا بعد الإعداد الهيدروفلاحي لتساوت العليا والتجهيز الهيدروفلاحي لتساوت السفلى، وقد ساهم تغير مستوى العيش لدى الساكنة المحلية في انتشار هذه الزراعة. فبعدما كان الاعتماد بشكل رئيسي على زراعة الشعير وبدرجة أقل القمح الصلب لما لهذين النوعين من قيمة غذائية مهمة، أصبحت الساكنة تعتمد في غذائها على القمح الطري.

والمبيان التالي نوضح من خلاله نسبة زراعة القمح الصلب والطري والشعير ضمن المساحة الزراعية المستغلة بالمنطقة:

الرسم البياني رقم 2: نسب زراعة أصناف الحبوب ضمن المساحة الزراعية المستغلة

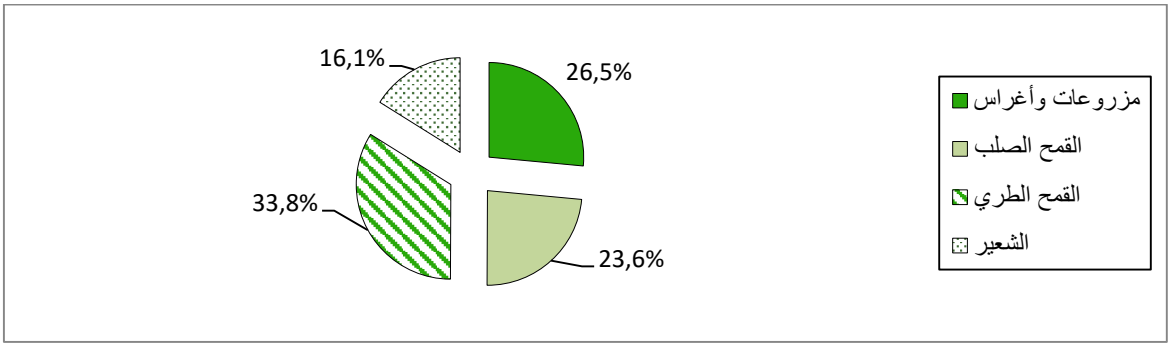

المصدر: العمل الميداني، 2024.

القمح الطري يشكل نسبة 33,8% من مجموع المساعة الزراعية المستغلة بأرياف قلعة السراغنة، يليها القمح الصلب بنسبة 23,6%، وأخيرا الشعير بنسبة 16,1%. وهذا الأمر يوضح لنا مدى الأهمية التي تكتسيها زراعة الحبوب بالمنطقة، ومدى اعتماد الفلاح السرغيني على هذه الزراعة خاصة بالمناطق البورية، التي تعاني من قلة التساقطات وتوالي سنوات الجفاف.

لقد عرف إنتاج القمح الطري والشعير تراجعا ملحوظا، فالمساحة التي يحتلها القمح الطري تشهد تراجعا من موسم إلى آخر بسبب مردوديته الضعيفة التي لا تتجاوز كمعدل 15 قنطار/ الهكتار، إضافة إلى العزوف عن استغلال الأراضي البورية من طرف الفلاحين نظرا للجفاف والتكاليف المرتفعة لعملة الحرث. وبدوره عرف إنتاج الشعير تراجعا واضحا بسبب تغير العادات الغذائية وتوجيهه لتغذية المواشي فقط، لذلك بات من النادر جدا أن يزرعه الفلاحون بحيازاتهم، وعلى عكس ذلك يعرف إنتاج القمح الصلب استقرارا لأهميته الغذائية لدى مجتمع الفلاحين ولأهمية مردوديته كذلك والتي تتجاوز 20 قنطار/ الهكتار.

إن إنتاج الحبوب يعتبر انعكاسا للظروف المناخية وللاستغلال التقليدي للمجال السرغيني، إذ بالرغم من غنى وتنوع الأنشطة الزراعية بالمنطقة وخاصة في المجالات المسقية، فإنها تظل غير كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتتخبط في العديد من المشاكل التنظيمية ويميزها الطابع المعاشي وعدم انتظام الإنتاجية، لكن بمردودية مهمة في السنوات المطيرة بالخصوص.[5]

2.2. عرف إنتاج الزيتون تدهورا بمنطقة السراغنة.

يعتبر الزيتون من أهم المغروسات الشجرية بسهل السراغنة إذ يغطي مساحة تزيد عن 50 ألف هكتار أي ما يعادل 91% من مساحة المزروعات الشجرية بالإقليم، و50% من المساحة المخصصة للزيتون بالجهة و15% من مساحة الزيتون وطنيا.[6] ويشغل الزيتون يدا عاملة مهمة خلال مواسم الجني، كما يلعب دورا كبيرا في الدينامية الاقتصادية لأرياف المنطقة، بل أصبح بمثابة علامة مميزة تساهم في التسويق الترابي للمجال السرغيني، ذلك أن زيتون قلعة السراغنة معروف وطنيا بإنتاج زيت زيتون ذي جودة عالية.

تعتبر الظروف المناخية السائدة بسهل السراغنة عاملا مساعدا على انتشار أشجار الزيتون التي تتطلب بعض أنواعها درجات حرارة معينة للإزهار، وفي حالة تجاوز درجات الحرارة المطلوبة يجب تكثيف السقي للتخفيف من الحرارة المرتفعة. كما تتطلب أشجار الزيتون كميات من الأمطار تصل إلى 600 ملم

حتى يكون الإنتاج جيدا، وفي حالة هبوطها عن هذا المعدل فإن الإنتاج يكون ضـعيفا ما عدا في حالة توفر التربة القادرة على الاحتفاظ بالماء أو توفر مياه السقي.

ويسجل التاريخ أن المنطقة عرفت فترات شح قاسية وسنوات جفاف على مر العصور، ومع ذلك بقيت شجرة الزيتون التي عمرت بالمنطقة لمئات السنين صامدة في وجه قساوة المناخ. ويختلف إنتاج الزيتون بسهل السراغنة حسب الظروف المناخية:

- ✓ نسجل تراجع كميات الزيتون خلال المواسم الجافة وقليلة التساقطات، إذ يتأثر بصعوبة الظروف المناخية الجافة الممهدة لتواجد مجموعة من الأمراض والطفيليات الضارة بأوراق شجر الزيتون. وتزداد حدة الأمراض خلال المواسم الباردة ونخص بالذكر المواسم التي تبرز فيها ظاهرة الصقيع، حيث أن هذه الأخيرة تتزامن مع فترة الإزهار مما يعرضها للإتلاف والسقوط، وبالتالي موسم ضعيف من حيث الإنتاج. ورغم المجهودات المبذولة من طرف الفلاحين في رش المبيدات من أجل التخلص من هذه الأمراض، لكن كل هذه المجهودات تبقى غير كافية.
- ✓ أما فيما يخص المواسم التي تتميز بتساقطات مهمة ومنتظمة ودرجات حرارة ملائمة، فإن شجرة الزيتون تنمو بشكل جيد وعملية الإزهار تتم بنجاح، حيث تساهم الرياح المعتدلة والحشرات في عملية التلقيح وهو ما ينبئ بموسم جيد ومردودية كبيرة وجودة عالية.

الرسم البياني رقم 3: تطور المساحة المخصصة للزيتون بإقليم قلعة السراغنة (الهكتار)

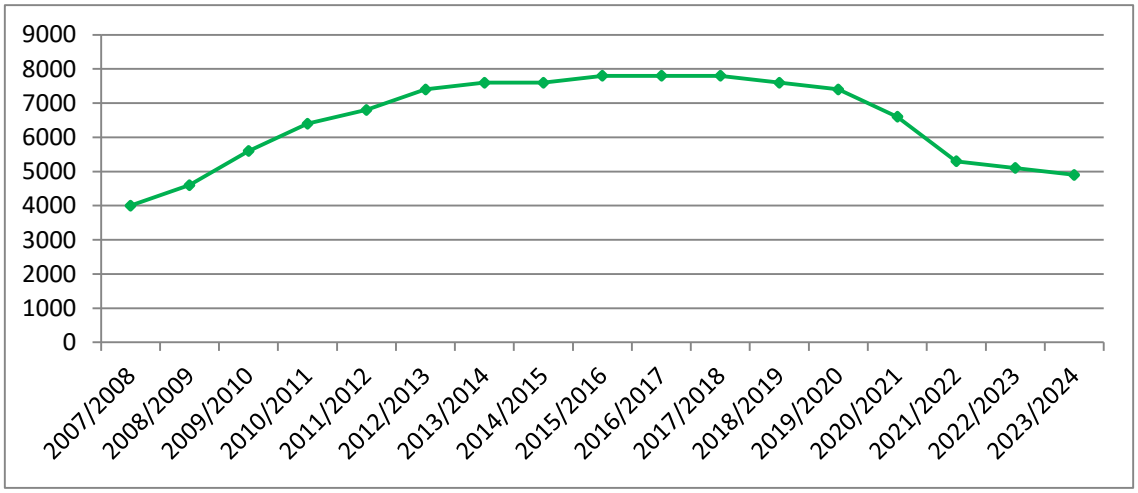

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز، 2024.

3.2. يبقى إنتاج القطاني محدودا.

تندرج ضمن هذا الصنف مجموعة متنوعة من المزروعات أهمها العدس والحمص والفاصولياء، وتشكل أحد المزروعات التي تكتسي أهمية بالغة على مستوى القيمة الغذائية نظرا لاحتوائها على كميات مهمة من البروتينات تفوق ما يمكن الحصول عليه من الحبوب، كما تلعب القطاني دورا كبيرا في الرفع من خصوبة تربة الحيازة. إلا أن هذه الزراعة لا زالت ضعيفة ودون المستوى المطلوب، وغالبا ما يتم اعتمادها كمحصول ثانوي مكمل من خلال تخصيص لها جزء من الأرض رفقة باقي المحاصيل الأخرى. وتشغل القطاني 2171 هكتارا أي ما يمثل 0,8% من المساحة المزروعة بسهل السراغنة، والمبيان الموالي يبين توزيع أصناف القطاني بالمنطقة:

الرسم البياني رقم 4: توزيع أصناف القطاني بسهل السراغنة.

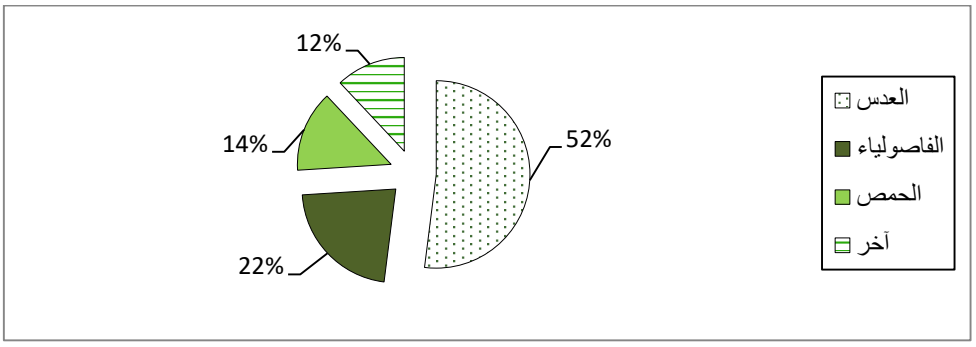

المصدر: العمل الميداني، 2024.

يزرع 52% من فلاحي سهل السراغنة العدس و22% منهم يفضلون زراعة الفاصولياء. أما 14% فيتوجهون نحو زراعة الحمص بينما تفضل 12% اعتماد قطاني أخرى. وتفسر هذه النتائج بحضور العدس بشكل كبير ضمن الاختيارات الغذائية لأسر الفلاحين ولارتفاع الطلب عليه من طرف المواطنين، إضافة الى تلاؤمه مع الظروف الطبيعية بالمنطقة.

4.2.شهد إنتاج البقوليات والخضر تحولات عميقة.

تعرف جماعات قلعة السراغنة إنتاجا متنوعا ومتباينا من الخضراوات وذلك حسب درجة توفر مياه الري، فكما هو معلوم تحتاج الخضروات إلى الماء بكميات مرتفعة وخلال فترات متقاربة: مرتين في كل عشرة أيام. وبسبب قلة الموارد المائية يلجأ الفلاحون إلى حفر الآبار رغم تكلفتها المادية، وبوجود هذه الموارد المائية يستطيع الفلاح سقي أنواع كثيرة من الخضروات في أي وقت شاء. ومن بين أنواع الخضر المزروعة

بالمنطقة نجد زراعة البطاطس التي تستفيد من ملاءمة التربة المتواجدة والمناخ، كما أنها تلقى إقبالا في السوق وتنضج مرتين في السنة، إضافة إلى زراعة الطماطم والبصل والفول وبعض البقليات الأخرى.

وما يلاحظ في السنوات الأخيرة هو اهتمام بعض الفلاحين بأنواع جديدة من المزروعات رغم حاجتها الكبيرة من الماء، ونخص بالذكر هنا منتوج البطيخ الأصفر الذي يسمى عند العامة في المجال المدروس "بالأناناس" إذ عرف تطورا ملحوظا، كما أن الفلاحين الذين يزرعونه يوجهونه بشكل كلي نحو الأسواق المحلية والجهوية والوطنية أيضا.[7]

وفيما يلي أهم الخضر والبقليات التي يزرعها فلاحو سهل السراغنة:

الرسم البياني رقم 5: توزيع المزروعات النباتية والخضر بسهل السراغنة حسب المساحة سنة 2024 (الهكتار)

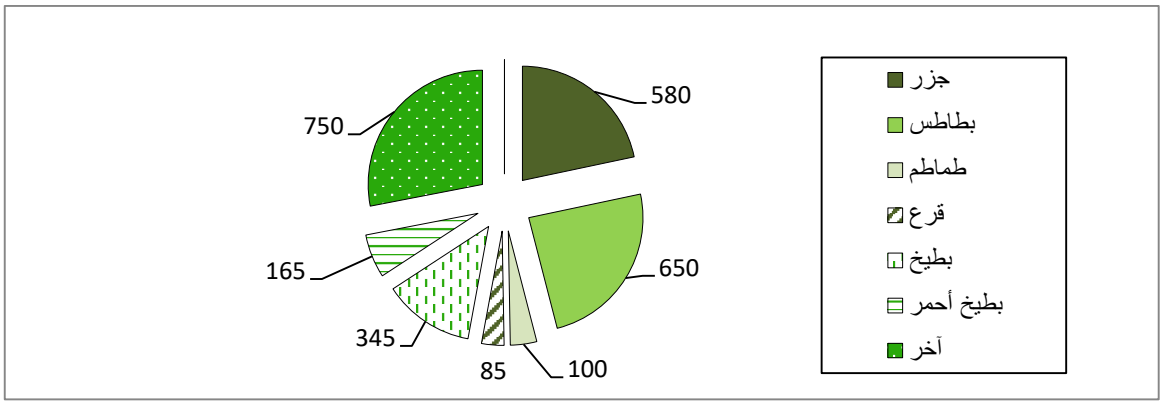

المصدر: إقليم قلعة السراغنة في أرقام + المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز، 2024.

تحتل البطاطس مساحة تصل إلى 650 هكتارا والجزر 580 هكتارا، كما يشغل البطيخ 345 هكتارا والبطيخ الأحمر 165 هكتارا، بينما تشغل الطماطم 100 هكتار والقرع 85 هكتار. إضافة إلى ذلك تنتشر بالمنطقة خضر وبقليات أخرى على مساحة 750 هكتارا كالفلفل والباذنجان واللفت والبصل والبازلاء والهليون أو ما يعرف محليا ب"حميسو" والفول الأخضر. وبشكل عام تبقى زراعة الخضر بمجال البحث ضعيفة جدا ويقتصر إنتاجها على الاستهلاك الذاتي ونادرا ما يوجه جزء من إنتاجها للتسويق، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها وقلة مياه السقي السطحية وتراجع مستوى الفرشة.

5.2. يعتبر الجفاف وتراجع الموارد المائية إكراهات حقيقية تواجه تربية الماشية بسهل السراغنة.

تتوفر الجماعات الريفية على قطيع ماشـــية مهم يصـــل إلى 486663 رأس، وتأتي الأغنام في المرتبة الأولى ب 89134 رأسا ثم الأبقار ب 343323 رأسا وأخيرا الماعز ب35206 رأسا. ونلاحظ تباينا على مستوى توزيع القطيع بين جماعة وأخرى:

- ✓ **الأبقار**: تضـــم زمران الشـــرقية أكبر قطيع ب 11149 رأســـا، فأولاد زراد ب5984 رأســـا ثم زمران ب4970 رأسا. أما أصغر قطيع فيسجل بسور العز ب 289 رأسا وأولاد خلوف ب 306 رأسا وأيضا لمزم ب 375 رأسا.
- ✓ **الأغنام:** يتواجد أهم قطيع بزمران ب 32177 رأسـا وزمران الشـرقية ب 24501 رأسـا ثم أولاد زراد ب24000 رأســـا، بينما يتواجد اقل عدد من الأغنام بأولاد مســـعود ب 1449 رأســـا والرافعية ب 1725 رأسا والعثامنة ب 2198 رأسا.
- ✓ **الماعز:** تتوفر الجبيل على أكبر قطيع ب 5336 رأسـا ثم لمزم ب 4518 رأسـا وزمران ب2044 رأسـا، بينما لا تضم الرافعية سوى 65 رأسا وأولاد عراض 69 رأسا وكذا أولاد مسعود 75 رأسا.

ويفســـر هذا التباين بعدة عوامل طبيعية واقتصـــادية كتوفر المراعي ومياه الســـقي وانتشـــار زراعة الأعلاف، إضـــافة إلى العوامل التاريخية إذ عرفت بعض الجماعات الرعي وتربية المشـــية منذ القديم على عكس جماعات أخرى كانت دائما تعتمد على الزراعة بالأساس.

ويلاحظ أن هناك تراجعا في عدد الأغنام إذ انتقل من 346244 رأس ســـنة 1996 إلى 343323 رأس ســـنة 2024، كما عرف قطيع الماعز بدوره تراجعا حيث انتقل العدد من 39770 رأس ســـنة 1996 إلى 35206 رأس ســـنة 2024. ويرجع هذا التراجع إلى عدة عوامل كتقلص المســـاحات المخصـــصـــة للمراعي والأراضـــي البورية مقابل توســـيع المســـاحة الزراعية الســـقوية، والصـــعوبة التي تعرفها تربية الماعز حيث تتطلب مســـاحات شـــاســـعة للرعي تكون بعيدة عن المزروعات والأشـــجار، كما أن حركيته المفرطة تتطلب مزيدا من الحرص والمراقبة وهو ما يشكل إزعاجا للرعاة.

الرسم البياني رقم 6: تطور قطيع الأغنام والماعز بسهل السراغنة

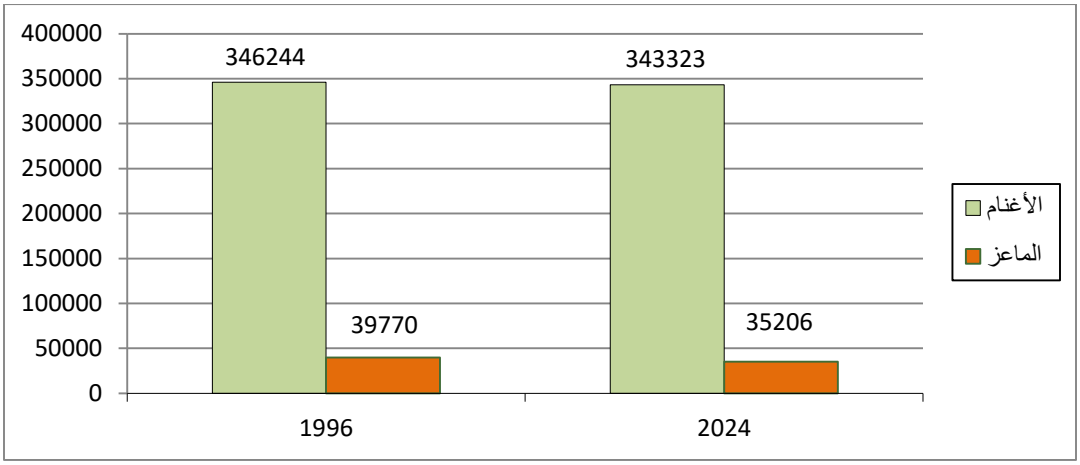

المصدر: الإحصاء الفلاحي 1996+ المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، 2024.

إن هذا التراجع الذي شهد سهل السراغنة في الآونة الأخيرة، يفسر بتوالي فترات الجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية التي تتميز بسوء توزيع سنوي وفصلي وشهري، فالاتجاه العام للتساقطات المطرية يتميز بكميات غير كافية (260 ملم) وارتفاع نسبة التبخر-النتح مما يؤثرسلبا على عملية الإنبات. إذن فالنشاط الرعوي يرتبط بفترة التساقطات، فكلما كانت مدتها طويلة تطول مدة الرعي لتوفر النباتات الرعوية بشكل كاف.

ويؤثر الجفاف وتباين كميات التساقطات على الزراعة العلفية الموجهة لتغذية قطيع الماشية، مما يفرض على الفلاحين الاعتماد على الفرشة المائية الباطنية التي أصبحت تشهد استغلالا مفرطا في الآونة الأخيرة، وهو ما أدى إلى تراجعها خصوصا مع تبني طرق تقليدية في السقي كالغمر. لهذا عرف القطاع تراجعا كبيرا بسبب نفور الشباب من مزاولة الرعي بدعوى أن مدخولها ضعيف من جهة، وتراجع المراعي بسبب الجفاف والتجهيز من جهة ثانية، وهو الأمر الذي بات يطرح ضرورة التفكير في عصرنة القطاع، وإعطائه الاهتمام اللازم حتى لا يفقد مكانته الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ظلت تعيش لزمن طويل من تربية الماشية، وتعتبر المزود الرئيسي على الصعيد الإقليمي والجهوي باللحوم.

ونتيجة تراجع النشاط الرعوي بمجال الدراسة فقد بات الفلاحون يعتمدون بشكل كبير على الأعلاف، إذ تشكل مصدرا أساسيا في تغذية الأبقار والأغنام خاصة النخالة والأعلاف المركبة والخبز التي يتم شراؤها من الأسواق المحلية. إلا أن استعمال الأعلاف يصطدم بمشكل غلاء أسعارها في الفترات الجافة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 2: أثمان بعض العلفيات بأرياف قلعة السراغنة(بالدرهم)

الفترات	الشعير (كلغ)	الفصة (كومة)	التبن (كيس)	النخالة (كلغ)	الشمندر (كلغ)	الذرة العلفية (كلغ)	علف مركب (قنطار)
الفترة الرطبة	2,50	35	25	2,50	3,50	3	300
الفترة الجافة	4,30	70	50	3,50	4	4	420

المصدر: العمل الميداني، 2024.

هناك ارتفاع في أسعار مختلف الأعلاف خلال الفترات الجافة، فالشعير ينتقل من 2,50 درهم إلى 4,30 درهم والفصة من 35 درهما إلى 70 درهما، كما أن التبن يرتفع سعره من 25 درهما إلى 50 درهم، وبخصوص النخالة فثمنها أيضا ينتقل من 2,50 درهم إلى 3,25 درهم ونفس الأمر بالنسبة للشمندر الذي يصل ثمنه إلى 4 دراهم في الفترات الجافة. هذا الارتفاع في أسعار الأعلاف يشكل عبئا كبيرا على الفلاح ويحول دون تحقيق هامش ربح مرتفع بعد البيع، وهو ما دفع بعض الفلاحين إلى العزوف عن تربية الماشية والاتجاه نحو ممارسة أنشطة أخرى غير فلاحية.

النتائج والتوصيات

تحكمت الموارد المائية بمنطقة السراغنة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية للسكان، حيث سعوا منذ القديم إلى تعبئة واستغلال الثروات المائية المتاحة عن طريق شق السواقي وحفر الآبار، لتحقيق متطلبات الحياة اليومية والتخفيف من وطأة الجفاف ومعالجة مشكلة العجز في التساقطات المطرية.

وقد اعتمدت المنطقة قديما على زراعة الحبوب مع انتشار أشجار الزيتون بالمناطق التي استطاع السكان إيصال المياه إليها عبر السواقي التقليدية، لكن بعد دخول المستعمر الفرنسي والإعداد الهيدروفلاحي شهد المجال المزروع اتساعا، كما ظهرت أنواع جديدة من الزراعات لم تعرفها المنطقة من قبل.

لقد شـهد الاقتصـاد الفلاحي للمنطقة مجموعة من التحولات المختلفة يمكن تلخيصـها في النقط التالية:

- ✓ تميز الإنتاج الزراعي التقليدي بسـيادة الحبوب في المناطق البورية وغراسـة الزيتون والخضـر في المناطق المسقية، ويتميز هذا الإنتاج بتباينات مجالية بين الجماعات؛
- ✓ خلال فترة الاسـتعمار الفرنسـي وبعد الاسـتقلال، عرفت منطقة السـراغنة تحولا جذريا على مسـتوى الأنظمة الزراعية التقليدية التي كانت منسـجمة مع قلة الموارد المائية المتاحة، حيث تم إدخال مزروعات ومغروسـات ذات قيمة نقدية كالأعلاف والمزروعات الصـناعية والخضـروات والحوامض والبطيخ. كما تم فرض الدورات الزراعية تحت إشراف تقني المكاتب المحلية للاستثمار الفلاحي؛
- ✓ تحول الفلاح بعد الإعداد الهيدروفلاحي الذي قام به مكتب الحوز من الاستغلال المعيشي المرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي نحو الانتاج التسويقي أو الجمع بينهما؛
- ✓ أدى تحول الأنظمة الزراعية إلى تغيير على مسـتوى الموارد المائية المسـتهلكة من طرف المزروعات العصرية، ففي السابق كانت الحبوب والزيتون تتكيف مع المناخ السائد وقلة الماء، وهو ما يضمن استدامة الموارد المائية على المديين البعيد والمتوسط؛
- ✓ عرفت المشـاهد الزراعية وبنيات الإنتاج الفلاحي بالجماعات الريفية السـرغينية تحولات كبيرة عمت مختلف الجوانب الفلاحية: قنوات الري الإسـمنتية الكبيرة، إدخال مزروعات جديدة، تنوع في استعمال الأسمدة والبذور، تغير أنظمة السقي، العتاد الفلاحي، تسمين الماشية ...
- ✓ شـكل الماء على الدوام محور التحولات بمنطقة البحث إذ سـاهم في تشـكيل وحدات مشـهدية متباينة، لكن لا زالت الممارسـة المائية بها ذات طابع تقليدي خصـوصـا طرق الاسـتعمال كالسـقي بالغمر المبذر للماء؛
- ✓ يسـير الماء نحو التناقص بسـبب كثرة الطلب والتقلبات المناخية، ناهيك عن تراجع جودة المياه السـطحية والباطنية بسبب كثافة الضخ الآلي الذي امتد لمياه الفرشات المائية الموروثة، وهو أمر يسـتدعي تواصـلا مسـتمرا مع الفلاحين للتحسـيس بأهمية الموارد المائية، والانخراط الفعلي للفلاحين في ممارسة مائية مندمجة تضمن استدامة مورد الماء؛

- ✓ أثر الجفاف بشكل قوي على الإنتاج الفلاحي بمنطقة السراغنة، إذ يتسم إنتاج الحبوب بالتذبذب وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي لساكنة قلعة السراغنة، كما أن إنتاج الزيتون عرق تدهورا كبيرا، إضافة إلى تراجع إنتاج البقوليات والخضر وتربية الماشية.
- ✓ ولمواجهة أزمة الجفاف التي تعرفها منطقة السراغنة وبالتالي تلافي أزمة الأمن الغذائي، ينبغي اتخاذ عدة تدابير من قبيل:
- ✓ تعزيز الجهود الرامية إلى تنمية الفلاحة بالإدراج التام للإكراهات المرتبطة باستدامتها، مع التركيز على ضرورة تبني الزراعات التي تصمد أمام التغيرات المناخية وذات قيمة مضافة عالية؛
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد المائية بتوسيع المساحات المسقية لصالح الزراعات التي تساهم في الأمن الغذائي؛
- ✓ الحرص على أن تقوم الزراعات التصديرية بتثمين الماء أخذا بعين الاعتبار كلفته المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للدولة والمجتمع. من هنا ينبغي استغلال الإمكانيات المتاحة في مجال الاقتصاد الأخضر الذي من شأنه خلق قيمة مضافة في جميع المجالات الترابية؛[8]
- ✓ الحفاظ على الموارد المائية كأساس للتنمية بأرياف قلعة السراغنة، من خلال تثمين أفضل لها وتدبير أكثر صرامة لندرتها لفائدة الأجيال الحالية والأجيال المقبلة، واعتماد مقاربة تراعي ندرة الماء بشكل ممنهج وتجعل مسألة الحفاظ عليه على المدى الطويل من بين الأولويات؛
- ✓ تبقى تقنية السقي الموضعي أحد الحلول التي تتميز بفعاليتها وسهولة التعامل معها، إضافة إلى
- ✓ العناصر الإيجابية المتوفرة فيها؛
- ✓ الاعتماد على مصادر المياه غير الاعتيادية من خلا ربط المنطقة بأقرب محطة لتحلية مياه البحر، وكذا استعمال المياه العادمة بعد معالجتها بطرق متطورة تجعلها صالحة للسقي؛

الخاتمة

تحكمت الموارد المائية بأرياف منطقة السراغنة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، مما دفع الناس ومنذ القدم إلى تحريك الثروات المائية المتاحة عن طريق شق السواقي وحفر الآبار لتحقيق متطلبات الحياة اليومية، والتخفيف من وطأة الجفاف ومعالجة مشكلة العجز في التساقطات المطرية. وقد رافق عمليات تحريك هذه الثروة المائية أعراف وتقاليد وأسس تشريعية ظل يعتمدها في مختلف عمليات جلب واستخراج وتوزيع الماء، وكذا استعماله وتدبيره في إطار نوع من التجانس بين قواعد عرفية وتشريعية وأخرى قانونية تشهد على عمليات الاستغلال السقوي المبكر الذي عرفه المجال، وعلى

الأهمية الكبرى التي كان ولا زال يوليها سكان المنطقة للماء، خاصة مياه الري التي ساهمت في توسيع أشرطة خضراء من المشارات.

وعرفت عملية استغلال وتدبير الموارد المائية بالمنطقة مجموعة من الفترات، كانت بدايتها فترة التدبير التقليدي التي انبنت على قواعد عرفية وتشريعية تميزت بسوء تدبير حصص المياه وعدم الانتظام في فترات السقي. ثم بعد ذلك فترة التدبير القانوني حيث سيعرف المجال تغييرا كبيرا في عملية التدبير خاصة مياه السقي، وذلك بعد تدخل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي وقيامه بالتجهيزات الهيدروفلاحية في تسعينيات القرن الماضي.

لقد ساهمت الموارد المائية في تطور المجال وتغيير المشهد الفلاحي نحو الأفضل من خلال تطوير البنيات الزراعية، بموازاة تطور وسائل الإنتاج والمردودية التي ساهمت بدورها في الرفع من الإنتاجية خاصة زراعة الحبوب وغراسة أشجار الزيتون وتربية الماشية، وما رافقها من تطور في تربيتها وكسبها ومصب كل هذا في التنمية الاجتماعية للساكنة. إلا أن القطاع الفلاحي يصطدم بعدة إكراهات لعل أهمها توالي سنوات الجفاف وتراجع الموارد المائية وارتفاع تكلفة مياه السقي وتعقد الأنظمة العقارية وتراجع المراعي وغلاء الأعلاف، كما أن تدخل الاستعمار والدولة بعد الاستقلال كرس مجموعة من الاختلالات المجالية، نتيجة المقاربة الانتقائية التي اهتمت بمناطق معينة وأهملت الباقي.

وأرياف منطقة السراغنة شأنها شأن باقي المجالات الريفية المغربية، مدعوة لتهيئة وتقنين مواردها المائية وطرق استغلالها قصد تلبية حاجيات السكان خاصة فيما يتعلق بمتطلباته بالقطاع السقوي باعتباره المستهلك الأول للماء، لهذا كان من الضروري التوفر على أدوات قانونية وتقنية ناجعة من أجل ترشيد استخدام الموارد المائية المتوفرة ومراقبة استعمالها، وكذا ضمان حمايتها والحفاظ عليها. هذا في وقت يعتبر الطلب على هذه المادة متزايدا بشكل كبير إضافة إلى أن نمط السقي المعتمد في القطاع الفلاحي كأكبر مستهلك للمياه في تساوت السفلى أصبح متجاوزا، إن لم نقل إنه أصبح يتنافى مع مفهوم تدبير وعقلنة استعمال الموارد المائية، مما يجلنا نطرح تساؤلات أخرى عن ظروف استعمال هذا المورد ومدى إمكانية تثمينه.

قائمة الهوامش

[i] الزو عبد الصمد، "الموارد المائية وتحولات الأرياف وآفاق التنمية بمنطقة السراغنة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، (المغرب: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل، 2024)، ص 137.

[2]محسوب محمد وأرباب محمد، الأخطار والكوارث الطبيعية معالجة جغرافية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص 113.

[3] باحو عبد العزيز، الجفاف المناخي بالمغرب، خصائصه وعلاقاته بآليات الدورة الهوائية وأثره على زراعة الحبوب الرئيسية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني، المغرب، 2002، ص 73.

[4] الزو عبد الصمد، الجفاف المناخي ودوره في تسريع وتيرة الهجرة الدولية بأرياف تساوت السفلى، سلسلة دراسات أكاديمية محكمة، المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث، الجزء الخامس، المغرب، يوليوز 2021، ص 493.

[5] الزياني عبد الصمد وملوك محمد، تحولات الأنظمة الرعي-زراعية في ظل التغيرات المناخية بسهل السراغنة، ضمن المؤلف الجماعي إقليم قلعة السراغنة التراب الديناميات ورهانات التنمية، تنسيق زهير النامي، 2020، ص 62.

[6] عمالة إقليم قلعة السراغنة، عمالة إقليم قلعة السراغنة، قلعة السراغنة في أرقام، 2022، ص 31.

[7] أرميل ياسين، دينامية المجالات الريفية المسقية واستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية بالمغرب حالة سهل تساوت السفلى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، جامعة القاضي عياض، المغرب، 2018، ص 247.

[8] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، أبريل 2021، ص ص 69-128.